

180 R

جواز السفر

ولقائمة الأجانب في مصر

تأليف

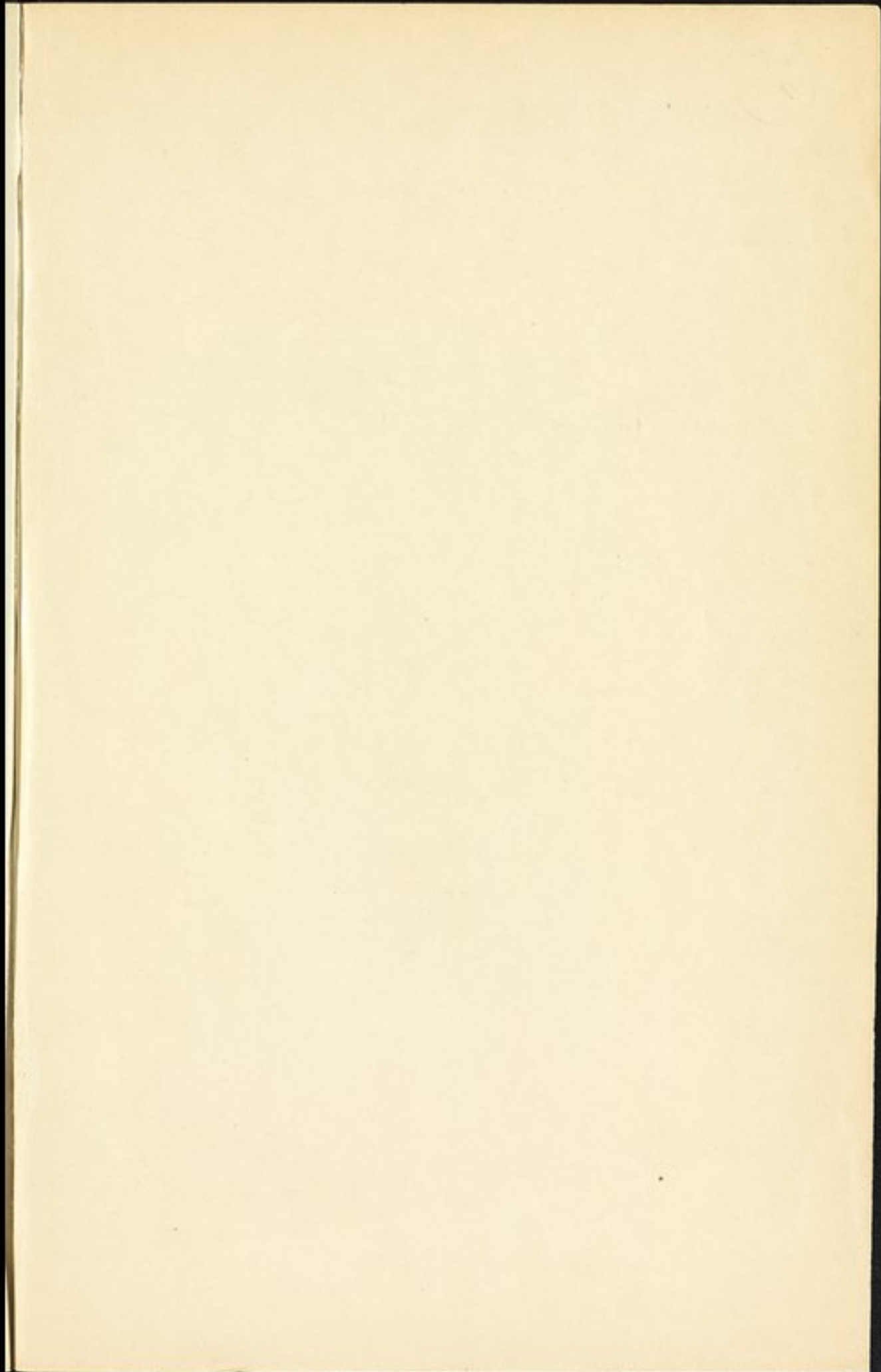
بمضى عبد القادر

مدير إدارة إقامة الأجانب

بوزارة الداخلية

الناشر جريدة التجارة والملاحة

طبعة بروكاشيا سنة ١٩٥٤



(57) 180 R

جواز السفر
واقامة الأجانب في مصر

تأليف

بجى عبد القادر

مدير إدارة اقامة الأجانب
بوزارة الداخلية

الناشر جريدة التجارة والملاحة

طبعة بروكاشيا سنة ١٩٥٤

BUTLSTAX

K

577

.A373

1953g

تفسير القرآن

تفسير القرآن

تفسير

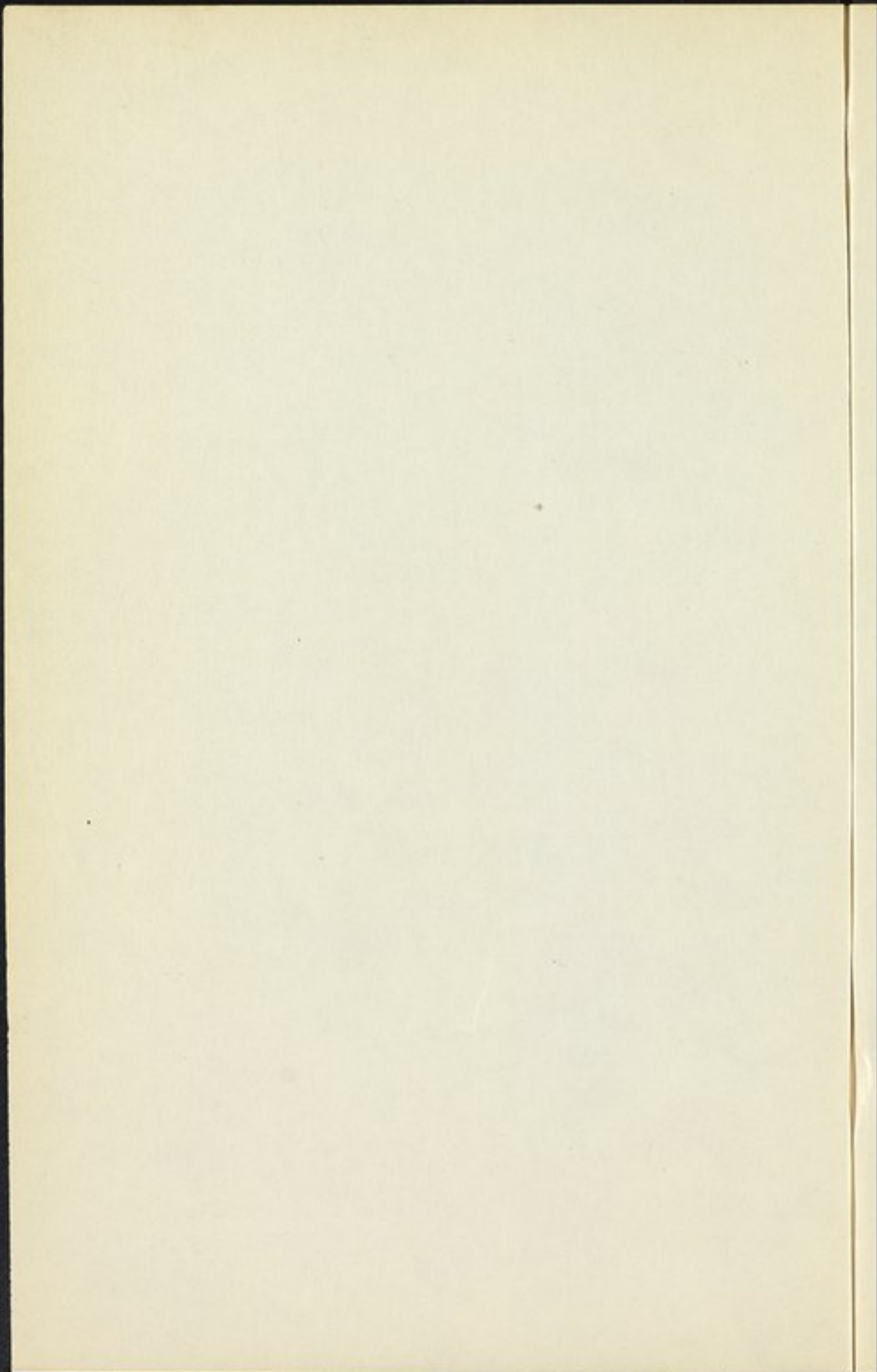
تفسير القرآن

تفسير القرآن

تفسير القرآن

تفسير القرآن

تفسير القرآن



فاتح الكتاب

من أبرز مظاهر الحضارة في هذا العصر تواصل الناس في هذه العموره وتربط مصالحهم وتبادل المنافع بينهم واشتراكهم في النتاج الفكرى العام الذى هو عصب الحضارة القائمة . كل هذا مهد له ويسر وسائله ما ابتكره الفكر الانسانى من وسائل المواصلات التى تعددت انواعها وتباينت سرعاتها واخذت الامم بنصيب موفور من خيراتها . وكان من شان هذه الحال ان اصبحت العموره مائجة بالناس لا يستقرون في مكان ولا تعصمهم حدود الوطن عن الرحلة ولا تستقر بهم عصا الترحال الا لاجل موفوت . واختلفت بقاع الأرض في اقدار حاجاتها الى هذا الرحيل . فبعضها يضيق فيه المجال الحيوى عن السفر لاهله في الرزق وبعضها يفيض فيه المجال الحيوى عن حاجة ساكنيه . وبعضها محتاج الى الايدى المعمره حيث لا تكفى ايدى اهله لاستصلاح ارضه او استغلال كنوزه وقامت تلقاء ذلك جميعا عصبية الوطن وحدوده وعصمته من غزو الأجنبي له غزوا اقتصاديا او ادبيا وحمائته من عبث يصيب امنه وسلامته .

هذه الاوضاع جميعا ، فيما تنذر به من فوضى واضطراب لو تركت بغير تنظيم او تقييد تبعا لمصالح كل دولة وتبعا للمصالح الانسانى ، حدت بالامم الى سن القوانين والتشريعات التى تهدف في نهايتها الى تنظيم الهجرة والمهاجرة والى تنسيق السفر قدوما ورحيلا والى تقدير الاماد التى تمنح للأجنبي للاقامة في غير وطنه سواء من جانب الامة التى تتقبله او من جانب وطنه الاصلى . هذه القوانين وهذه القيود هى التى تقوم عليها في بلادنا ادارة الهجرة والجنسية وهى التى عنى الستاذ يحيى عبد القادر مؤلف هذا الكتاب ببحثها ودراستها وبالجولة العلميه في مناحيها وهى قوانين عديدة وليست كثرتها في اختلاف سبلها واغراضها ولو كانت كذلك كانت اهون شانا . ولكن كثرتها فيما اصابها من تعديل وتغيير دعت اليه ظروف البلاد السياسية والاقتصادية التى ظلت في عشرات السنين الماضية تتطور وتتبدل ، وتغير الاوضاع السياسية للبلاد ، وبكثرة ما ظهر في المحيط الدولى من معاهدات ومواثيق ارتبطت مصر بالكثير منها . هذه الكثرة المنطويه على تكرار القوانين في موضوع واحد وعلى تعدد القوانين بتعدد الموضوعات جعلت دراستها واستخلاص سياستها امرا لا يهون بل عملا فيه مشقة وعناء يحتاج الى جهد والى بعد نظر والى استذكار يجمع الاشباه الى نظائرها ويربط بينها مع تباعد مواضعها .

والمؤلف اخذ على نفسه ان ينهج السبيل العلمى الحديث فى دراسة هذه القوانين . فمهد لها ببحث تاريخى طريف يفضى الى انتقال الامم من دور البداية فى التشريع القائم غالبا على اتباع التقاليد الى دور الحضارة فى التشريع القائم على مراعاة الظروف والضرورات والارتباطات الدوليه .

وحالة اخرى رايتها فى قراءتى لهذا الكتاب تلك هى النظرة الفاحصة فى القوانين التى تكشف عن الظروف والملابسات التى حدث بالمشرع الى وضع نص من النصوص او قيد من القيود فى موضع خاص . كان المؤلف حريصا دائما على تجلية الغرض وكشف الحكمة كلما بدت له فى اى موضع من المواضع .

وثالثه انه يقف عند كل تشريع فيفتح افاقا واسعة للجدل فيه والنقد لاوضاعه يرضى عنه او لا يرضى وقد يكون رايه فيه فى رضاء او سخط موضع النظر والجدل العنيف بين ذوى الآراء ولكنه على اية حال يفتح العيون على مواضع يحسن فيها الجدل ويجدر بها ان تكون موضع نظر ومحل اختلاف فى الآراء وهذه حسنة من حسنات البحث العلمى الحديث .

ولقد اعجبنى من المؤلف حرصه على ان يبنى بحثه فى حكمة التشريع على نظرية المقارنة فهو لا يتناول تشريعا من تشريعاتنا المصرية الا وقد اسند الى جواره تشريعان الغرب والامريكان يقارن بينها وبينه ويبين مواضع الاختلاف ان وجدها ثم يبين علل الاختلاف حين تبدو له ويحرص على ان يجد لها مسوغاتها ان تيسرت له . والبحوث القانونيه فى كل عصر من عصور التشريع لا غنى لها عن هذه المقارنه فما من مشرع الا واستعان على قدر بتشريع سابق له .

لقد اسعدتنى قراءة هذا الكتاب فقد وجدت فيه مرجعا قانونيا ووجدت فيه بحثا تاريخيا ووجدت فيه تيسيرا محمود الأثر عميم النفع للأجنبى والمصرى يهدى الى معرفة ماله وما عليه فى اقامته وترحاله .

اهنى الأستاذ يحيى عبد القادر - وادعوا له بالتوفيق واوصى الشباب بالاقبال على موارد المعرفة والبحث فهى قوام الحضارة التى نسير فى ركبها .
وانه يهدى الى سواء السبيل .

مارس سنة ١٩٥٢

حسين رافت
الوكيل الدائم لوزارة الداخلية

تَقْدِيمٌ

منه
على
من
تقد
من
على
من
من
ب



لا تتبلور المبادئ أو تتضح الا بعد ان يتناولها الباحثون بالنقد والتفسير والتحليل ثم لا تصبح هذه المبادئ محل الاحترام والتقدير الا بعد ان يستقر عليها رأى غالبية الفقهاء . . .

ولم تكن المبادئ المنظمة لاقامة الأجانب في مصر قبل اليوم محل بحث أو تحليل . . . اذ لم تكن اكثر من مجموعة من المنشورات والتعليمات الادارية التي اوجدتها ظروف العمل ومقتضياته . . .

وبعد ان انتهت فترة الانتقال التي نصت عليها معاهدة مونترو رؤى استصدار قانون منظم لاقامة الأجانب مستمدا من واقع حالهم في مصر ومشابها للقوانين المماثلة في الدول الاخرى . فصدر في يونيه سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ٧٤ بشأن جوازات السفر واقامة الأجانب في مصر .

ولقد افتتح الاستاذ يحيى عبد القادر بكتابه بابا جديدا من ابواب البحث لم يكن قد طرق من قبل بمثل هذا التفصيل والتحليل فاستعرض التطور التاريخي لاقامة الأجانب في مصر ثم اخذ في تفسير هذا القانون السابق الاشارة اليه وتحليله الى مبادئه الأولى مقارنا بينها وبين النظم المماثلة في الدول الاخرى . . .

ولم يكن غريبا ان يكون هو البادىء في هذا الباب اذ انه بحكم عمله بادارة الجوازات والجنسية كمدير للبحوث الفنية ثم مدير لادارة اقامة الأجانب قد اكتسب خبرة عملية بجانب الخبرة النظرية التي اكتسبها من زيارته المختلفة للادارات المشابهة في دول اوربا وامريكا ودراساته لقوانينها ونظمها مما اهله لاعداد هذا البحث الاول من نوعه في مصر . . .

واذا كان له فضل البدء فلى امل كبير ان يكون ما تضمنه هذا الكتاب محل بحث ودراسة وتقد وتحليل حتى يمكن ان يتحقق احد اغراض هذا الكتاب وهو ايجاد دراسة وفقه خاص بشئون اقامة الأجانب . . .

ابريل سنة ١٩٥٣

ابراهيم جاد الحق سويلم
المدير العام لمصلحة الهجرة
والجوازات والجنسية

أغرى موقع الجغرافى واتساع ميادين الاستثمار فيها وما عرف عن اهلها من كرم الوفادة الأجانب فاقبلوا عليها زرافات ووحداا واقاموا فى ربوعها لا فى المدن الكبيرة فقط بل فى القرى وزاولوا مختلف اوجه النشاط واستفادوا وافادوا .

ولما كانت البلاد قد عانت الاحتلال الأجنبى منذ تقلص عنها ظل السلطة العثمانية فقد عجزت ردحا طويلا عن ان تنظم دخول الأجانب واقامتهم فيها وابعادهم عنها ردحا طويلا .

لهذا لم يصدر أول قانون منظم لاقامة الأجانب الا فى سنة ١٩٤٠ ، وقد حالت ظروف الحرب العظمى الثانية دون تطبيق هذا القانون حتى سنة ١٩٤٧ وعندما اخذ فى التطبيق تبينت اوجه نقص واضحة فيه فاتجه الذهن الى ادخال تعديل يحدد اوضاع دخول واقامة وابعاد الأجانب تحديدا يمنع كل لبس ويبين نوع اقامة الأجنبى ومدتها ومبرراتها واحوال وحكم غياب الأجنبى فى الخارج ونظم الابعاد وضمائمه .

وكان ان صدر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ لتحقيق هذه الاغراض وهو المرسوم بقانون الذى عنى المؤلف بشرحه والتعليق على نصوصه .

ومؤلف هذا الكتاب بحكم عمله قد تهيأت له الفرصة لدراسة احوال الأجانب دراسة عملية وعملية فى الوقت ذاته كما قام بعدة دراسات فى الخارج اطلعته على احدث النظم فى امريكا واوروبا وهو اذ يتكلم عن اقامة الأجانب يتكلم عن خبرة ودراسة ودراية . . .

وقد فتح بكتابه فتحة جديدة في الفقه المصرى المتصل بالأجانب واننى اذ
يسعدنى ان اخط هذه المقدمة القصيرة لكتابه لارجو ان ينال هذا الكتاب من
التقدير لدى المهتمين بشئون الأجانب ما ناله عندى .

ولعل الفرصة تنهياً للمؤلف ليتوافر على تقديم عدة ابحاث مستفيضة عن
شئون اقامة الأجانب فى امريكا واوربا لان كتب الفقه المصرى فى اعتقادى لم تطرق
هذا الباب الا لماما .

وقد ادت سهولة المواصلات وتعدد وسائلها الى ربط العالم اجمع بوشائج
قويه والى تنقل الأجانب بين مختلف البلدان عابرين ومقيمين . وكان وسيظل لمصر
بفضل موقعها الجغرافى الممتاز من ذلك اوفى نصيب مما يتطلب مساندة تشريع اقامة
الأجانب فيها لسنة التطور واقتباسه من آن لآخر من النظم الاجنبية ما يعزى
الأجانب بالاقبال على مصر والمساهمة فى نواحي النشاط المختلفه فيها .

يونيه سنة ١٩٥٢

صلاح الدين مرتجى

المحامى

ومدير عام ادارة الجوازات والجنسية السابق

ليست القوانين في ذاتها كافية لتحقيق الاغراض المرجوه من استصدارها ولا بد أن يكون للقائمين على تنفيذها من الادارك وسعة الأفق ، ما يجعل من هذه القوانين أداة حية لتحقيق الغرض منها .

ومن وسائل تفهم الاغراض التي تهدف اليها القوانين ، دراسة الظروف التي احاطت بها عند اعدادها ، والمبادئ التي استهدفها الشارع عند وضع نصوصها والروح التي املتها .

ولا شك أن هذا الكتاب سيساعد على تفهم التشريعات الخاصه بجوازات السفر واقامة الأجانب ، سواء أكان من جهة القائمين بتطبيقها ، أم من جهة الأجانب الذين وضعت هذه التشريعات لتنظيم أقامتهم في مصر ، مما يدفع كل منهم الى معرفة مدى حقوقه و واجباته واحترام كرامة الفرد وحقوقه في جو من الادراك والتعاون الخالص في تنفيذ أحكام القانون .

فاذا قام كل منا بالعمل على تحقيق هذه المقاصد باعتبارنا قائمين على تنفيذ القوانين ، أو باعتبارنا خاضعين لأحكامها ، فالتنا تؤدي بذلك واجبا في تحقيق النظام وفي تقدير القيم المعنوية والمسئولية الروحية ، ونساهم في ايجاد جو من التجاوب والتناسق والروح الصحيحة في علاقات الناس بعضهم ببعض .

مايو سنة ١٩٥٣

مصطفى معين العرب

المدير العام للادارة العامة للشركات
ومدير ادارة الجوازات والجنسية الاسبق

أهداء

لهذا الكتاب قصة ... بدأت في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٤ تاريخ تعييني
بإدارة الجوازات والجنسية ... يوم أن قوبلت - عندما طلبت الاطلاع على
التعليمات التي سأعمل في حدودها - بسكوت عميق لا ادري مقصودا كان أم غير
مقصود .

لقد ظللت شهورا اتلمس المعرفة في كل ورقة اقرؤها وفي كل ملف يقع في
يدي حتى استطعت بعد جهد جهيد ان الم ببعض اسرار العمل كما يقولون . . .
والتي لا اعتبرها الا بعض آراء لو اعلنت لكانت محل اعتراض وتقد شديدين .

ولم اكن الحائر الوحيد ، بل كان كل اجنبي حائراً مثلي لا يعرف مثلاً
لماذا رخص له بالأقامة أو لماذا لم يرخص له بها . فلم يكن بمصر ، كما في الدول
الآخري ، مؤلفات يمكنه الرجوع اليها لمعرفة ما له وما عليه من حقوق
وواجبات . . .

ولقد أخذت على عاتقي ، منذ ذلك التاريخ ، سواء في أثناء وجودي بمصر
أو في أثناء رحلاتي العلمية في اوربا وأمريكا ، أن اجمع كل ما يتصل بهذا العمل
من مبادئ وان اقوم ببحثها واستخلاص ما قد يتفق وظروفنا منها .
ثم كان أن تضمن المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بشأن جوازات
السفر واقامة الأجانب أغلب هذه المبادئ .

وقد رأيت من واجبي ، وقد كان لي شرف الاشتراك في اعداد هذا المرسوم
بقانون ، أن استكمل ما بدأت . . . وان اقوم باعداد هذا البحث البكر فاستعرض
فيه التطور التاريخي لنظم اقامة الأجانب في مصر مع عرض أحكام المرسوم بالقانون
الجديد ومقارنتها بمشيلاتها بالقوانين الأجنبية حتى يكون لدى زملائي ، العسكريين
والمدنيين ، بوزارة الداخلية كما يكون لدى رجال القانون وجمهور الأجانب
مرجع قد يفيد .

وأرجو الله أن أكون قد وفقت الى تحقيق الرسالة التي أخذتها على
عاتقي ثماني سنوات أو تزيد .

فالى من يرغب في المزيد من العلم والمعرفة

أهدى كتابي . . .

القاهرة في ٥ فبراير سنة ١٩٥٣

المؤلف

الباب الاول

التطور التاريخي لاقامة الاجانب في مصر

كانت مصر ، منذ فجر التاريخ ، محط رحال الكثيرين ممن اجتذبتهم ارضها الطيبة الى الهجرة اليها والتوطن فيها والتمتع بخيراتها ...

فقد هاجر اليها ، في العهد القديم ، الكثيرون ، اما بعد فتح مصر عنوة واقتدارا ، كما حدث ايام الهكسوس ، واما بعد الحصول على اذن من حاكم الاقليم المصرى (١) ، واما بعد ان دخلوا كاسرى حرب للعمل كعبيد للالهة وللجنود ولعلية القوم او بوصفهم من الجنود المرتزقة الذين يعملون في الجيش مع الجنود المصريين كما حدث في عهد الاسرة التاسعة عشر ... والواقع ان حدود مصر ، كانت غير ثابتة ، في العهد الفرعونى ، تمشيا مع ضعف الحكام وقوتهم فنراها قد وصلت الى شاطيء الفرات مثلا في عهد تحتمس الاول .

على ان علاقات مصر مع الاجانب كانت في ذلك العهد ، علاقات وديه بدليل تبادل البعثات ثم ما اعترى الجيش المصرى من تغيير نتيجة لتزواجهم .

ثم كان ان كثرت الجاليات الاجنبية في العهد اليونانى واصبحت الاسكندرية عاصمة البلاد تضم الجاليات اليونانية والرومانية والسورية واليهودية والفرنسية والزنج . وكانت اميزهم بطبيعة الحال ، الجالية اليونانية حتى ان البطالسة قرورا ان تكون اللغة اليونانية هي اللغة الرسمية للبلاد وشجعوا المصريين على تعلمها لانها هي الطريق الى الوظائف العامة .

وحتى بعد ان بسطت روما سلطانها على مصر وخضعت مصر لحكم الرومان ، ظل اليونانيون يتمتعون بافضل الميزات ، وان كان قد اصبح لكل جالية امتيازاتها ومطامعها ...

ولقد سوت المسيحية ، بعد ظهورها ، بين المسيحيين جميعا وان كانت مبادئها قد تعطلت بفضل النظام الاقطاعى وحكم السادة الاقطاعيين ...

البحث الاول — الاجانب في العهد الاسلامى

ظهر الاسلام داعيا الى ضم الصفوف والاتحاد . فمن اعتنقه اعتبر عضوا في الامة الاسلامية ومن لم يعتنقه وكان وثنيا وجب قتاله والقضاء عليه او يسلم .

(١) اصدر امنحيب الثالث حكما خاصا بمرور الاجانب هذا نصه « ممنوع مرور كل زنجى بطريق الماء او الارض سواء كان في سفينة او قافلة ويستثنى من ذلك الزنجى الذى يخترق الحدود من اجل التجارة او توصيل رسالة فهولا يعاملون بكل اكرام » ولقد شيدت الحصون في سمنه ودمنه وفي جنوب الوادى لتنفيذ هذا الحكم .

اما اذا كانوا من اهل الكتاب كالمسيحيين واليهود ، عرض عليهم ان يدخلوا الديانة الجديدة بغير اجبار او اكرام . اما ان رفضوا وارتضوا مع ذلك الاقامة في دار الاسلام فعليهم ان يقوموا بدفع ضريبة الرؤوس نظير ما يستمتعون به من طمأنينة على اموالهم وأرواحهم وأعراضهم وكان يسمى دافعوها بالذميين مسيحيين كانوا او يهود .

وبجانب هؤلاء الذميين الذين يعيشون في دار الاسلام يوجد المستامنون ويراد بهم تلك الطائفة من الكفار التي اخذت الامان من المسلمين وحضرت الى دار الاسلام في تجارة او عمل خاص بها . والامان هو في الواقع ترخيص بالاقامة وكانت مدته سنة فاقبل قابلة للتجديد .

فالمسلمون يتمتعون بكامل الحقوق خاصة وعمامة وسياسية . اما الذميون فمحرومون من الحقوق السياسية وبعض الحقوق العامة وملزمون مع ذلك بدفع الخراج ، بخلاف المستامين الذين لا يدفعون شيئا ويشبهون الذميين في مدة اقامتهم القصيرة . . . فاذا اعتنق احدهم الاسلام اصبحت له كامل حقوق المسلم ، وقد كان المسلمون جميعا متساوين في الحقوق وذلك بفض النظر عن موطنهم اى سواء اكانوا من بلاد العرب الاصلية او من البلاد الاسلامية الاخرى كمصر وسوريا والعراق (١) .

ولم يكن دخول الاجنبي الى دار الاسلام محظورا وانما كان مشروطا بحصوله على الامان ، وهذا الامان اذا صدر من الامام كان شبيها بتأشيرات الدخول على جوازات السفر . وبديهي ان استلزام الامان معناه ان الهجرة ليست مطلقة من كل قيد (٢) .

كما ان اقامة الاجنبي مباحة للأجانب في دار الاسلام بمقتضى الامان ولكنها مؤقتة بمدته . وهو بطبيعته مؤقت وان كان قابلا للتجديد .

ويخضع المستامن للأحكام المتعلقة بالامن والنظام في دار الاسلام وخاصة للحدود الشرعية ، في الحدود التي يخضع لها الذميون .

ويجوز سحب الامان قبل انتهاء مدته اذا اقتضى ذلك امن دار الاسلام او مصلحة المسلمين ما يشبه الابعاد في نظمنا الحالية (٣) .

واستمر الحال كذلك تحت حكم الخلفاء الراشدين والامويين والعباسيين الى ان ظهر سلاطين الدولة العثمانية (٤) وساروا على ماسار عليه سلفهم فكان التقسيم الثلاثي متبعا واصبح المسلمون يعرفون باسم المواطنين Citoyens والذميون باسم الرعية Sujets, Rayas اما المستامنون فهم الاجانب Etrangers

(١) القانون الدولي الخاص للدكتور حامد زكى رقم ٤٠٤

(٢) المركز القانوني للأجانب - للاستاذ احمد مسلم صفحة ٩٥ .

(٣) المركز القانوني للأجانب - للاستاذ احمد مسلم صفحة ٦٠ .

(٤) من الملاحظ ان مصر باعتبارها عضوا في الامة الاسلامية كانت تحكمها نفس الاحكام التي تحكم الاعضاء الاخرين .

البحث الثاني — الأجانب الموجودون في مصر

وهم في ظل حكم الدولة العثمانية

كان المسلمون في بداية حكم الدولة العثمانية هم المفضلون وكان من عداهم من الذميين والمستأمنين في مركز أقل حسب ما أوضحنا ، الى ان ترعرعت الامتيازات الاجنبية بفضل تسامح سلاطين آل عثمان وضعفهم فبدأت حال المستأمنين في التحسن ، وطالبوا بحقوق وميزات جديدة تفرض فرضاً بعد ان كانت تمنح عن طيب خاطر، وحاول الرعايا، ولا ننسى انهم الذميون ، التشبه بالمستأمنين وذلك عن طريق الحصول على حماية دولة اجنبية ، وبذلك لا يقومون بدفع الضرائب رغم انهم ينعمون بسلطة الدولة ، ورغم توطنهم على اراضيها منذ قرون بعيدة ، وليس هناك اى رابطة تربطهم بدولة اجنبية اكثر من رغبة هذه الدولة في توسيع سلطان محاكمها القنصلية وتحصيل الرسوم وئمن الحماية التي تمنح لهؤلاء الرعايا وزاد الطين بله ان بعض المسلمين تشبهوا بالرعايا في طلبهم حماية دولة اجنبية وذلك هرباً من سلطان حكومتهم الوطنية

فلما شعر سلاطين تركيا بتقلص سلطانهم على رعاياهم وعلى نفر من المسلمين ، راوا ان يعملوا على ملافاة الحال فقرروا العدول عن التفرقة في المعاملة بين المواطنين المسلمين والرعايا غير التابعين فعلا لدولة اجنبية . وتقرر ذلك بناء على خط كلخانة في سنة ١٨٣٩ وتأييد هذا المبدأ الجديد بعد ذلك بمقتضى الخط الهمايوني في سنة ١٨٥٦ ، وبمقتضاه فتحت ابواب الوظائف العامة والجيش امام المسلمين والرعايا بغير تمييز .

ولا شك ان في ذلك خروجاً على المبادئ الاسلامية القديمة التي تقصر هذه المزايا على المسلمين ، ولكن دعا تغير الظروف الباب العالي الى الجنوح عن هذا السبيل كي يحتفظ بسلطانه وكيانه .

ومنذ ذلك الوقت بدأت فكرة التمييز بين الجنسية وزال ما كان مقرراً من قبل من ان الاسلام دين وجنسية . واصبحت الجنسية لا علاقة لها بالدين الاسلامي ، وقد خطا الباب العالي خطوة اخرى فأصدر قانون الجنسية في سنة ١٨٦٩ على نسق التشريعات الاوربية ولم يخلط بين الدين والجنسية وزال التقسيم الثلاثي واصبح التقسيم ثنائياً عثمانيين واجانب .

وظل الحال على ذلك ، اى ظل المصريون معتبرين عثمانيين الجنسية تسرى عليهم احكام قانون الجنسية العثماني الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٦٩ .

ولكن رغم تبعية مصر لتركيا قانوناً فانها كانت متمتعة فعلاً باستقلال داخلي في ادارة شئونها منذ عهد محمد علي الكبير ، وقد ادى هذا النوع من الاستقلال الذاتي الى الاعتراف بشخصية خاصة للمصريين تميزهم عن الرعايا العثمانيين العاديين ومن هنا نشأت فكرة الرعايا المحليين .

فهؤلاء الرعايا المحليون عثمانيو الجنسية ، ولكن تلحقهم فوق ذلك صفة اخرى اضافية هي صفة الرعية المحلية اذا ما استوفوا شروطاً خاصة وردت في قوانين مصرية خاصة كالامر العالي الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ عندما اريد تحديد من لهم حق الانتخاب ، والدكرتو الصادر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٠١ المقرر للائحة المستخدمين المكيين في مصالح الحكومة .

على أنه يلزم ملاحظة أن هذه الرعوية المحلية لم تكن تلحق الأشخاص في الخارج بل كانت وصفا يعتبر في الداخل لتحديد علائق أهل البلاد المتمتعين بالجنسية العثمانية بالسلطات الحكومية .

وظل أهل مصر باعتبارها ولاية عثمانية يخضعون لاحكام القوانين العثمانية ومنها قانون الجنسية وكذلك القانون الصادر في ١٨٨٧/٨/٨ التي يكلف العثمانيين بعدم التنقل في داخلية البلاد الا بوثيقة طريق ، ولا يقصد بداخلية البلاد - البلاد المصرية - بل البلاد العثمانية أي للتنقل بين مصر وسوريا مثلا أو مصر والمملكة العربية كان يلزم الحصول على وثيقة طريق للتعريف بالشخصية .

وظل الأجانب المقيمون في مصر يخضعون لاحكام القوانين العثمانية . مثال ذلك القانون الصادر في ١٨٤٤/٢/٢٠ الذي لا يسمح للأجانب بدخول اراضي الدولة العثمانية بدون جواز سفر ومن يدخل بدون جواز سفر أو بجواز غير نظامي أو بجواز مزور يعرض نفسه للعقوبة . والقانون الصادر في ١٨٤٤/٨/١٩ الذي يقضى بإبعاد الأجنبي الذي ليس لديه جواز سفر أو لديه جواز سفر غير نظامي ولقد أيد الأمر العالي الصادر في ١٨٩٥/٥/٢١ القانونين السابقين الإشارة إليهما وازاد عليهما وجوب حيازة الأجنبي على تأشيرة من الممثلين السياسيين أو القنصلية العثمانية في الخارج مؤشرا بها على جواز سفره تخول له دخول الأراضي العثمانية .

وكان الأجنبي الذي يدخل إحدى بقاع الدولة العثمانية قبل سنة ١٨٩٥ بدون تأشيرة أو بتأشيرة من القنصل العثماني في الخارج يستطيع أن يتنقل بين بقاعها المختلفة أي من تركيا إلى سوريا إلى العراق إلى مصر . . . الخ دون أن يكون حاصلا على غير ما يثبت شخصيته على اعتبار أنه يتنقل بين أنحاء الدولة العثمانية مثله مثل الشخص المتمتع بالرعوية العثمانية سواء أكان من سوريا أو من العراق أو من غيرها والذي لم يكن يكلف بغير الحصول على وثيقة طريق لدخول مصر .

البحث الثالث - الأجانب في مصر الحديثة

وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ استقلت مصر عن الدولة العثمانية واستتبع ذلك صدور قانون البوليس واختص الفصل الخامس منه على ما يتصل بالجوازات ودخول الأجانب . فنصت المادة « ٣٩ ب » على أن رعايا الدول الأجنبية الذين لم تكن بأيديهم باسبورتات ان تتبع المحافظة نحوهم تعليمات القناصل التابعين لها . وفي كل حالة خلافية يتم الاتفاق بين المحافظ وبين القناصل ذوى الشأن سواء فيما يتعلق بمعاملة رعاياهم أو فيما يتعلق بالحصول على مساعدة شركات البواخر الأجنبية في تسهيل أعمال البوليس لمعرفة شخصية المسافرين .

كانه لا يشترط لدخول الأجنبي مصر غير التعرف على شخصيته سواء عن طريق الجواز الذي يحمله أو عن طريق تعرف القنصل عليه اما مباشرة واما عن طريق مساعدة شركة الملاحة التابعة لها بالباخرة التي حضر عليها الأجنبي . فاذا ما تعرف عليه ولم يكن مدرجا بقوائم المنوعين من الدخول صرح له بالدخول حتى ولو كان يرغب في التوطن في مصر .

ثم ظهرت في سنة ١٩١٦ أول لائحة في الجوازات باذن من القائد العام لجيوش جلالة ملك بريطانيا في مصر ونصت المادة الثانية على « أنه لا يجوز لأحد الدخول في

القطر المصري مالم يكن حاملا معه جواز سفر عليه اشارة احدى السلطات البريطانية المخول لها حق وضع هذه الاشارة مالم يحصل من السلطات العسكرية على الاذن بالدخول في القطر المصري .

ثم صدر منشور القائد العام لجيوش جلالة ملك بريطانيا في مصر منظما لدخول الاجانب في مصر (١) .

وبطبيعة الحال لم يكن المقصود بهذه اللائحة وهذا المنشور غير صالح القوات المتحالفة الموجودة في مصر . وبالتالي فان القنصل او الهيئة البريطانية المخوله منح هذه التأشيرات لم تكن تراعى عند منح التأشيرة صالح مصر بل سلامة القوات المتحالفة . ولذلك كان في استطاعة اى اجنبي ليس في حضوره خطر على سلامتها ان يحصل على تأشيرة لدخول مصر والاقامة فيها . وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وصدور تصريح ١٩٢٢/٢/٢٨ ، وبعد ان تبادلت مصر التمثيل الدبلوماسي مع الدول الاخرى اصدرت وزارة الخارجية في ١٩٢٣/٧/٤ لائحته بشأن منح الجوازات والتأشيرات . وابتدت القنصليات المصرية تقوم بتطبيقها متعاونة مع الهيئات البريطانية المنتدبه لمساعدتها بعد ان ارسلت لها وزارة الخارجية المصرية اول منشور في يونية سنة ١٩٢٤ يتضمن التعليمات التي تتبعها عند منح التأشيرات وكان مما جاء فيها ان الاجنبي الراغب في الحصول على تأشيرة هو واحد من اربعة . . . ولهم من يرغب في الحضور للاقامة الدائمة في مصر . . . فكان مصر بلد من بلاد الهجرة وكان هذا المنشور تأييدا لما سار عليه العمل قبل ذلك وكانت هذه الروح هي السائدة في ذلك الوقت .

وقد ترتب على ذلك انه من يحضر من الخارج سواء صرح له في الاصل بالاقامة الدائمة او لم يصرح له بذلك فانه كان اذا رغب في البقاء ؛ حتى ولو كان مارا بمصر او حاصلا على تأشيرة بالزيارة او السياحة ؛ اقام دون اذن في الغالب وان كان الحصول على هذا الاذن لم يكن يحتاج الى عناء كبير .

وظلت الحالة على ذلك ، اى ظلت ابواب مصر مفتوحة لكل طارق حتى لمن كان من العاطلين او محترفي الاجرام . ولم يكن في الاستطاعة التخلص منهم الا بعد اجراءات طويلة معقده يشترك فيها قنصل الدولة التي ينتمى اليها الاجنبي ، وذلك نتيجة للامتيازات الاجنبية التي ارهقت مصر واعجزتها عن تنظيم بيتها الداخلي . . .

ولم يكن هناك بد من الغاء الامتيازات . فالغيت بمقتضى معاهدة مونترو في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٧ والتي حددت فترة للانتقال تسترد الدولة المصرية بعدها سيادتها كاملة . . .

ولقد الحق بهذه المعاهدة نص للابعاد اريد به تقييد حرية السلطات المصرية بل المشرع المصري في تنظيم اقامة الاجانب في مصر خلال هذه الفترة . . .

(١) نص هذا المنشور « انا ادمند هنرى هينمان فيكونت اللنبي بموجب السلطة المعطاه لى بصفتى الفييلد مارشال القائد العام لجيش جلالة الملك في مصر » .

(يتبع)

نص الإبعاد الملحق بمعاهدة مونترو

وظل هذا الحال ولم تكن تجدد الإقامة الا بالنسبة لاقلية من الاجانب ثم كانت معاهدة مونترو وجاء فيها نص الإبعاد الآتى نصه :-

« ولو ان الغاء الامتيازات يستتبع محو كل قيد لحق الحكومة الملكية المصرية ابعاد الاجانب الموجودين بالأراضي المصرية فانه ليس في نية الحكومة ان تستعمل في فترة الانتقال حقها في ابعاد اجنبي خاضع لقضاء المحاكم المختلطة اذا كان قد اقام

تابع

أمر بما يأتى :

١ - انه فيما عدا الاحوال المنصوص عليها فيما بعد لا يجوز لاحد تزيد سنه على ستة عشر عاما ان يدخل مصر بعد اول فبراير سنة ١٩٢٠ الا اذا كان حاملا جوازا (باسورتا) قد توافرت فيه بالكفاية الشروط الآتية بما يرضى السلطة المختصة .-

(أ) - يجب ان يكون الجواز قد اعطى قبل وصول حامله بمدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

(ب) - يجب ان تكون صورة حامل الجواز ملصقة به ومختومة بختم معطى الجواز بطريقة يستطاع معها تحقيق الصورة والجواز معا .

(ج) يجب ان يؤشر على الجواز الى مصر فنصل بريطانى او سلطة اخرى بريطانية مخولة سلطة التأشير على الجوازات الى مصر .

(د) - فى حالة قدوم شخص من بلاد لا تصدر فيها جوازات يجوز استبدال الجواز بشهادة تحقيق شخصية بشرط مطابقتها للبنود (أ) و (ب) و (ج) .

٢ - يستغنى عن التأشير المشار اليه فى المادة ١ بند (ج) فيما اذا كان الشخص مقيما عادة بمصر وبرز اذنا مكتوبا لدخوله مصر صادرا بمقتضى سلطة وزير الداخلية .

٣ - يجوز للسلطة المختصة ان تسمح لاي فرد من افراد نوتية سفينة ان ينزل الى البر بدون جواز بشرط ابرازه شهادة من قائد السفينة تثبت شخصية حاملها وتشهد بانه عضو دائم من نوتية السفينة .

٤ - لوزير الداخلية ان يعفى اى شخص او فئة من الاشخاص من شروط المادة ١ .

٥ - لوزير الداخلية ان يعين الاشخاص الذين يراهم ملائمين ليعملوا بصفة السلطة المختصة بتنفيذ مواد هذا المنشور .

٦ - كل شخص يخالف اى مادة من هذا المنشور يرتكب مخالفة ضد الاحكام العسكرية .

مصر فى ١٦ يناير سنة ١٩٢٠

الامضاء : النبى

فيلد مارشال القائد العام لجيوش جلالة الملك بمصر

ليحيى الملك

وقد نشر هذا المنشور بالوقائع الرسمية نمرة ٧ سنة ١٩٢٠

في مصر خمس سنين على الأقل او ان ترفض دخوله في اراضيها اذا كان قد غادرها مؤقنا الا في الاحوال الآتية : -

ا - اذا كان قد حكم بادانته في جنائية او جنحة يعاقب عليها القانون بالحبس لاكثر من ثلاثة اشهر .

ب - اذا اتى اعمالا من شأنها ان تؤدي الى الاضطراب او تخل بالنظام العام او السكينة او بالآداب او بالصحة العامة .

ج - اذا كان فقيرا وعالة على الدولة .

وفضلا عن ذلك تنوى الحكومة الملكية المصرية تشكيل لجنة ادارية استشارية يكون من بين اعضائها النائب العام لدى المحاكم المختلطة تعهد اليها عند الاقتضاء بالبحث في المنازعات التي تقوم حول شخصيه الاجنبي المراد ابعاده وحول جنسيته او مدة اقامته في مصر او صحة الوقائع التي بنى عليها الابعاد .

ثم صدر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٨ مرسوم نص على ان يكون الابعاد بقرار من وزير الداخلية مع مراعاة ما جاء في هذا التصريح وخول للمعد حق اختيار جهة الحدود التي يريد الخروج منها ونص على ان يقصدها طليقا الا اذا قررت وزارة الداخلية غير ذلك . ولما كان هذا التنظيم مقصدا بمرسوم لا بقانون فقد كان من المتعذر فرض عقوبة مناسبة جزاء مخالفة احكامه . لذلك صدر في اول سبتمبر سنة ١٩٢٨ القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢٨ يعاقب بالحبس من ١٥ يوما الى ستة اشهر كل من امتنع عن تنفيذ القرار الصادر بابعاده او دخل مصر بدون اذن الحكومة بعد ان يكون قد غادرها تنفيذا لقرار الابعاد على ان يبعد المحكوم عليه بعد استيفاء مدة العقوبة .

على انه وان كان تصريح الابعاد لم يشر لا من بعيد ولا من قريب الى اقامة الاجانب الا انه وقد نص على عدم ابعاد الاجانب الذين لهم اقامة خمس سنوات سابقة على سنة ١٩٢٧ الا اذا توافرت احدي الحالات التي نص عليها فيه فقد تضمن بالتالي التصريح لهم بالاقامة الدائمة في مصر .

ثم كان ان صدر في ٣/٨/١٩٤٠ منشور بمنح الاقامة الدائمة او ما سميت اقامة لحين صدور اوامر اخرى لاولئك الذين يتمتعون بهذا النص بحكم هذه المعاهدة وهم رعايا امريكا وانجلترا واورلندا (واملاك بريطانيا فيما وراء البحار) وبلجيكا والدنمارك واسبانيا وفرنسا واليونان وايطاليا والنرويج وهولندا والبرتغال والسويد وبولونيا وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا .

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر واقامة الاجانب

وبعد ان عقدت معاهدة التحالف مع بريطانيا في سنة ١٩٣٦ ، وبعد ان الفيت الامتيازات الاجنبية في ٥ اكتوبر سنة ١٩٣٧ بمقتضى معاهدة مونترنو ، كان لزاما على المشرع المصري ان يسعى لوضع تشريع منظم لدخول واقامة الاجانب في مصر اسوة بالدول الاخرى ، حتى لاتظل ابواب مصر مفتوحة لكل طارق . . .

فكان ان صدر في ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ اول قانون مصري لتنظيم دخول واقامة الاجانب في مصر وان كان قد جاء قاصرا -

اذ اقتصر على تنظيم دخول الأجانب وخروجهم ومراقبة تنقلاتهم دون ان يتعرض بالتفصيل الى كيفية تنظيم اقامتهم في مصر .

وكانت اسباب ذلك ، هي نفس الاسباب التي حالت دون تنفيذ اغلب احكام هذا القانون حتى سنة ١٩٤٧ وهذه الاسباب يرجع بعضها الى ان المشرع المصرى لم يكن قد تحرر بعد من معاهدة مونتر و امتيازات الأجانب ويرجع البعض الاخر لظروف سياسته وحربية ...

وقد روعي في هذا القانون حصر الأجانب وتسجيلهم حتى تنهياً لوزارة الداخلية معلومات كاملة عن كل اجنبي يهبط مصر او يوجد فيها بحيث يتناول ذلك جميع البيانات الخاصة بشخصيته والغرض من حضوره ومدة اقامته والجهة او الجهات التي يقيم فيها على التعاقب في مصر لكي تكون الوزارة على اتصال به في اى وقت ولتتمكن في الوقت المناسب من اتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع حد لاقامته اذا تجاوزت بغير حق المدة المقررة (١) .

الا انه بالنسبة لأولئك الذين وجدوا في مصر قبل العمل به فقد رؤى انه نظرا لانه يوجد عدد كبير منهم قد دخلوا مصر بتأشيرة لمدة مؤقتة ومازالوا يقيمون بها بعد انتهاء مدة التأشيرة الممنوحة لهم ، ونظراً لان مثل هؤلاء سيخضعون لاحكام المادة العاشرة لو طبقت على كافة الأجانب الموجودين في مصر وقتها (٢) ... فقد نصت المادة ١٤ من هذا القانون على « لا تسرى احكام المادة العاشرة على الأجانب الموجودين في مصر الذين انتهت مدة تأشيراتهم او مدة الاقامة المرخص لهم بها قبل تاريخ تنفيذ هذا القانون

ومع ذلك يجوز لوزارة الداخلية تكليف كل من ينطبق عليه هذا الوصف بتقديم طلب في ميعاد تحدده له بالحصول على ترخيص بمد اقامته في مصر . ويجب عليه مغادرة الاراضى المصرية في الحال اذا لم يقدم الطلب في الميعاد المحدد او قدمه ورفضت وزارة الداخلية وفي حالة الترخيص له من تلك الوزارة بمد الاقامة لمدة محددة تسرى عليه احكام المادة العاشرة » .

وتنص المادة العاشرة « على الاجنبي الذي رخص له بالاقامة في مصر مدة محددة ان يغادر الاراضى المصرية عند انتهاء هذه المدة مالم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية بمد اقامته لاسباب جدية يبيدها ويثبتها صاحب الشأن » .

والواقع ان الاخذ بغير هذا لا يكون عادلا ذلك لان مشكلة الاقامة شائكة بالنسبة للأجانب المقيمين في مصر وتتطلب حلا شاملا وليس من ذلك في شيء فرض جزاءات فردية لاتتناول الا من علمت الوزارة بحالتهم الشاذة اتفاقا كما انه يجب ان يراعى فيما يتخذ من القرارات في شأن هؤلاء الأجانب المقيمين ما يتصل بهم من ظروف كمدة اقامتهم واهمية اعمالهم وطبيعتها وحالتهم المدنية ... الخ .

(١) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠

(٢) ويلاحظ ان اغلب هؤلاء يتمتعون باحكام نص الابعاد الملحق بمعاهدة مونتر و بمرسوم الابعاد الصادر في سنة ١٩٣٨ وانه لايجوز ابعادهم عن البلاد الا في الحدود التي نص عليها ... مع انه ، لو طبقت احكام المادة العاشرة ، لوجب مغادرتهم البلاد بعد انتهاء المدة المرخص لهم بها مالم يرخص لهم بتجديدها .

ولذلك رؤى الا تطبيق احكام المادة ١٠ الا بقرار يصدر من وزير الداخلية عندما تجتمع له كل الاركان التي تمكنه من وضع حل لهذه المسألة ولن يجتمع له ذلك الا باحصاء حقيقي لجميع الاجانب في مصر . ولذلك نصت المادة ١٢ على « يجب على جميع الاجانب الموجودين في مصر ان يقدموا اقرارا يتضمن البيانات التي يعينها قرار من وزير الداخلية وذلك في التواريخ وبالشروط والاوزاع المبينه بالقرار المذكور . ويجب عليهم ايضا ان يقدموا الاقرارات التكميلية التي تفرض بقرار من وزارة الداخلية » .

ولقد راعت الوزارة منح كل اجنبي كان يتقدم للحصول على بطاقة اثبات الشخصية طبقا لاحام المادة ١٣ ، مهلة للتقدم خلالها للحصول على اقامة تطبيقا لاحكام المادة ١٤ ، ثم اخذت في تجديد اقامتهم لمدة اقصاها سنة حسب ما جرى عليه العرف في الدول الاخرى .

ثم رأت وزارة الداخلية ان تسوى بين الاجانب جميعا سواء من كانوا خاضعين للمحاكم المختلطة ومتمتعين بالاحكام الواردة بنص الابعاد او غيرهم ممن لا يتمتعون باحكامه كدول الجامعة العربية وتركيا والافغان وايران وروسيا وشيلي وكذلك الاجانب اللاجئين وعديمي الجنسية ، فتقوم بمنحهم اقامات تتجدد اقصاها مدة سنة والاكفاء باتباع الاجراءات التي اشار اليها نص الابعاد عند النظر في ابعاد الخاضعين للمحاكم المختلطة والغريب ان كثيرا من دولهم احتجت على هذا الوضع وطالبت بمنحهم الاقامة الدائمة ولو ان هذه الاقامة الدائمة او التي سميت اقامة لحين صدور اوامر اخرى كما اسلفنا هي نظام قد اوجدته وزارة الداخلية لمجرد تنظيم اعمالها .

معاهدات الاقامة

وعند ما اوشكت فترة الانتقال التي نصت عليها معاهدة مونترو (١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩) على الانتهاء رغبت بعض الدول في عقد معاهدات للاقامة لتنظيم اقامة رعاياهم في مصر واستندت في ذلك الى تصريح الحكومة المصرية عند عقد معاهدة مونترو والذي ينص على ان الحكومة الملكية المصرية على استعداد لعقد معاهدات اقامة وصدقا مع الدول المختلفة .

ولقد عارضت وزارة الداخلية في عقد مثل هذه المعاهدات ورات اعداد قانون داخلي منظم لاقامة الاجانب في مصر اولا ثم النظر في عقد مثل هذه المعاهدات على هدى هذا القانون وغيره من القوانين المنظمة لامور الاجانب .

ولكن لماذا عارضت وزارة الداخلية في عقد هذه المعاهدات ؟ يحسن اولا ان نعرف ماهية هذه المعاهدات

معاهدة الاقامة هي نوع من المعاهدات تعقد بين الدول لصالح رعاياها وذلك بتقرير حقوق لهم افضل من الحقوق التي تقررها التشريعات الداخلية (١) . وهي ليست كما يفهم من الفاظها « معاهدات الاقامة » قاصرة على تنظيم حرية الدخول والخروج والاقامة الخ . بل انها تحوى فوق ذلك الكثير من الحقوق العامة

(1) Robert Dennery. Cour de Droit Int. Privé, p. 369.

والخاصه كتنظيم حرية العبادة والفكر والتعاقد ... الخ . كما انها لا تتعرض الا لتنظيم حقوق الرعايا فهي لا تشير لا من قريب ولا من بعيد الى علاقات الدول السياسية او الى غيرها .

ولنوضح ذلك على وجه اكثر تفصيلا نقول : -

كانت التشريعات القديمة تعتبر الاجنبي متطفلا لتركه بلاده الى غيرها ولذلك نظرت اليه بعين الشك والارتياب فحرمته من اغلب حقوقه كاتسان واعتبرته في حكم الغنائم حتى انها اطلقت عليه لفظ *aubain* اى من ولد خارج مملكته فاصبح قاصر الاهليه (١) . على انه بتطور الظروف وباكتشاف امريكا بدا الناس ينظرون الى الاجانب نظرة اكثر اعتبارا لما قد يترتب على وجودهم من ثراء لرواج تجارتهم ثم كان ان شبت الثورة الفرنسية فتقررت مبادئ جديدة اخصها احترام حقوق الانسان وطينا كان او اجنبيا .

على ان هذه الحقوق التي اصبح يعترف بها للاجنبي لم تكن الا بالقدر التي تقتضيه ظروف اقامته وطبيعة حياته في البلد الاجنبي كاتسان له ان يعيش - له وجوده - وله بحكم هذا الوجود بعض الحقوق كما هو مطالب بكثير من الواجبات

فمن المتعارف عليه بين الدول ان تعترف كل منها في تشريعها الخاص للاجانب بجانب اقل من الحقوق يجوز لها ان تتعداه الى اكثر سواء بنصوص تشريعية او بمعاهدات ولكن ليس لها ان تقلل منه او ان تحده دون ان تخاطر بنفسها لعدم احترامها قانون حقوق الانسان باعتبارها خارجة عن الجماعة الدولية (٢) .

فلاصل ان يعترف للاجنبي في التشريع الداخلى بحد ادنى من الحقوق التي تقتضيتها حياته كاتسان طبيعي وقانوني على انه يجوز للدولة ان تعقد معاهدات بينها وبين الدول الاخرى للعمل على تحسين معاملة رعاياها .

يقول *Pillet Niboyet* هناك حد ادنى لحقوق الاجانب اما امر تنظيم هذه الحقوق فمن اختصاص المشرع الداخلى .

ويقول *Fauchille* يجب الاعتراف بنصيب واف من الحقوق المدنية والعامه للاجانب والا اعتبرت الدولة خارجة عن المجتمع الدولي على ان تدعم هذه الحقوق عن طريق عقد المعاهدات .

ويقول الدكتور حامد زكى « من المتعارف بين الدول ان تعترف كل منها في تشريعها الخاص للاجانب بجانب اقل من الحقوق ويجوز ان تتعداه الى اكثر سواء بنصوص تشريعية او بمعاهدات » .

وهذا هو ما تتبعه الدول الاوربية والامريكية المتمدنه التي بلغت حدا من النضوج اهلها لتتدبر عن ادراك ومعرفة ما تطبقه من نظم داخلية وقدر الفائدة التي تعود على رعاياها من عقد معاهدات الاقامة ومن امثلة ذلك ما نصت عليه مادة ١١ من القانون المدني الفرنسي على ان الاجنبي يتمتع في فرنسا بنفس الحقوق المدنية التي يتمتع بها الفرنسيون في بلده بموجب المعاهدات .

فاذا لم تكن بين دولة الاجنبي والدولة التي يقيم فيها معاهدات اقامة عومل

(1) J. P. Niboyet, Cour de Droit Int. Privé Française, p. 288.

(2) Jillet Antoine, Manuel de Droit Int. Privé, p. 296.

المعاملة العادية التي تنص عليها التشريعات الداخلية المنظمة لحالة الأجانب أما إذا كانت هناك معاهدات مبرمة فإن الأجنبي بموجب هذه المعاهدات قد تتساوى حقوقه بحقوق الوطني أو قد تقل عنها وإن كانت لا تزيد وهذا هو الوضع الطبيعي على أنها دائما أفضل بكثير من الحقوق التي تنص عليها التشريعات الداخلية وهذا هو الهدف والغرض من عقد هذه المعاهدات .

فإذا أخذت دولة الأجنبي بمبدأ التبادل السياسي Le Système de la réciprocité diplomatique عومل الأجنبي بمثل ما يعامل به رعايا الدولة المتعاقد معها في بلاده . وهذا ما سارت عليه فرنسا وبلجيكا وكسمبورج .

وإذا أخذت بمبدأ التبادل التشريعي أو الواقعي

Le Système de la réciprocité législative ou du fait.

عومل الأجنبي على أساس المعاملة التي يقول بها تشريع بلاده أو المعاملة المتبعة فعلا هناك وهذا ما سارت عليه النمسا وهنغاريا والسويد والنرويج والمانيا إلى حد محدود . وإذا أخذ بمبدأ التشبيه بالوطني

Le système de l'assimilation des étrangers aux nationaux

عومل الأجنبي بمثل ما يعامل به الوطني دون تمتعه بالحقوق السياسية وهذا ما سارت عليه إيطاليا وهولندا وأسبانيا والدنمارك (١) .

ولعله بعد ذلك قد أصبح واضحا كل الوضوح سبب معارضة وزارة الداخلية فمصر لا زالت بالنسبة لمعظم شئون الأجانب كما لو كانت بلدا بدائيا يخطوا خطواته الأولى في هذا السبيل . . . وقد كان هذا حال الدول الأوروبية في مستهل القرن التاسع عشر ولا زال هو حال أغلب دول آسيا وأفريقيا التي تعتبر في حكم البلاد المتأخرة التي لم تصل بعد إلى حد من النضوج بحيث تستطيع ادراك وتقدير مصالحها الداخلية .

أفليس الصالح يقتضينا أرجاء عقد مثل هذه المعاهدات لعدة سنين نعمل خلالها على استكمال التشريعات الناقصة والإلمام بالعناصر التي تعد أساسا واقعا لا يمكن الاستغناء عنه ويلزم الإلمام به قبل الشروع في عقد أي معاهدة ؟

أفليس عقد معاهدات للإقامة قبل ذلك يعتبر قييدا جديدا على حرية المشرع المصري الذي استرد سلطاته وسيادته بعد ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وقد كانت الامتيازات حائلا بينه وبين إصدار التشريعات الضرورية لتنظيم شئون الأجانب ؟

صحيح أننا قد خطونا بعض الخطوات لتنظيم دخول الأجانب ومراقبة اقامتهم ولكنها لم تستتبع ذلك بخطوات مكمله محققه لأغراضها ولا أظن أننا قد حققنا بهذه الخطوات غير المظهر الشكلى دون الجوهر إذ ما أهمية تنظيم دخول الأجانب ومراقبة اقامتهم من وجهة الاقتصاد القومى مثلا مالم نحدد في الوقت ذاته حقوقهم ومداهما خلال هذه الإقامة .

قد يقال أننا ملزمون بعقد هذه المعاهدات إذ قد صرحت الحكومة المصرية في معاهدة مونترنو أن الحكومة المصرية على استعداد لعقد معاهدات إقامة وصدارة مع الدول المختلفة .

(1) Pouillet, Manuel de Droit Int. Privé, p. 143.

والرد على ذلك ان هذا ما هو الا الزام ادبى غير محدد بزمن او بصيغة ولنا ان نضع الصيغة التى تتفق ومصالحنا ونبرم المعاهدات التى تناسب ظروفنا .

وقد يقال ما المانع من عقد هذه المعاهدات طالما انها ستكون لفترة محددة لثلاث سنين او خمس والرد على ذلك انه اذا كان يصعب علينا التلكؤ فى عقد مثل هذه المعاهدات سنتين او ثلاث فكيف نستطيع تعديلها بعد ان تكون قد منحنا الأجانب ميزات معينة وهل يسهل حرمانهم منها بعد ذلك .

وقد يقال انه يصح ان ننص فى المعاهدة على حرية المشرع المصرى فى سن القوانين التى يستلزمها تنظيم حالة الأجانب فى مصر والرد على ذلك منذ متى كانت لنا القوة التى تجعلنا نواجه الضغط الذى قد نواجهه عند التفكير فى سن مثل هذه القوانين . اليس من الا سلم ان نتفادى مثل هذا الحرج ونجسم امورنا من الان بتنظيم واستكمال تشريعاتنا الداخلية .

وعلى فرض التفاوض عن كل هذه النواحي القانونية المنطقية وراينا مع ذلك عقد هذه المعاهدات فهل نملك العناصر الواقعية التى لا يمكن بدون الاستئناس بها عقد مثل هذه المعاهدات . . . فهل نعرف عدد الأجانب المقيمين فى مصر جنسية جنسية وهل حصرنا ملكياتهم ، وهل نعرف الأعمال التى يقومون بها ، وما اذا كانت من النوع الذى يبرى فيه ضرورة الاستفادة بالأجانبى او هى أعمال تافهة يعد القيام بها منافسة للمصرى فى رزقه .

ثم ما عدد المصريين الذين يقيمون فى الدول التى سنعقد معها هذه المعاهدات ، وما هو مدى الفائدة التى ستعود عليهم من جراء عقدها مع العلم باننا شعب لا يحب الهجرة ، ولا توجد لنا جاليات مهاجرة فى الخارج . . .

هل يكفى ان اغلب الدول تعقد معاهدات اقامة لكى نعقد مثلها وعلى نمطها قبل ان يظهر لنا بكل وضوح اوضاع حياة الأجانب فى بلادنا وعلاقتها بمقومات حياتنا مع ان هذه الدول عريقة فى تنظيم امورها الداخلية الخاصة بالأجانب عليمه بكل ما يتصل بظروف اقامتهم بل وخفيا حياتهم الخاصة ففرنسا مثلا عرفت نظم اقامة الأجانب من زمن طويل قبل صدور مجموعة نابليون ثم جمعتها فى هذه المجموعة كما عرفت معاهدات اقامة منذ مئات السنين ومن قبل ان تعقد مع الباب العالى سنة ١٥٣٥ معاهدات اقامة التى كانت اساسا من اساس الامتيازات .

ولعل خير خلاصة اختتم بها قول الدكتور حامد سلطان استاذ القانون الدولى العام بجامعة فؤاد . فقد قال : « انه يحسن بالحكومة المصرية عدم الاتفاق مع الدول فى هذا الشأن (اي عقد معاهدات) الا بعد انقضاء فترة الانتقال بمدة تحددها هى وفقا لمصالحها وذلك لكى يآلف الأجانب فى مصر الخضوع للمبادئ المقررة فى القانون العام اذ يجب على مصر ان تلزمهم باحترام سيادتها باخضاعهم لقوانينها ونظمها المدة الكافية لا على سبيل الانتقام بل على سبيل تثبيت سيادتها وسلطاتها فى نظرهم وحتى يتسنى للدولة اصدار القوانين اللازمة لتنظيم سوق العمل ولحماية مصالح رعاياها » .

واخيرا لعلنا لو اطلعنا على احكام معاهدتى اقامة الوحدتين التى عقدتهما مصر مع كل من ايران فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وتركيا فى ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ لا يمكن تكوين فكرة كاملة عن مدى ما حوته هاتين المعاهدتين من ميزات او امتيازات ويكفى عرض المواد الخاصة بالاقامة فقد نصت المادة الرابعة من معاهدة اقامة بين مصر وايران على « تكون لرعايا كل من الطرفين المتعاقدين الحرية التامة فى دخول بلاد الطرف

الأخر والاقامة فيها فلهم فيها حرية الذهاب والاياب والطواف والاقامة والتوطن مع مراعاة القوانين واللوائح المعمول بها في البلاد .

ويتمتعون مثلهم مثل الوطنيين بالحماية المستمرة التامة وبالأمن بالنسبة لاشخاصهم واملاكهم وحقوقهم ومصالحهم طبقاً لقواعد القانون الدولي العام .

ولا تمنع احكام هذه المادة من حق الابعاد المستعمل في الحالات الفردية وفقاً لما يجرى العمل عليه في القانون الدولي العام ولقواعد القانون المذكور « .

كما نصت المادة الاولى من معاهدة الاقامة بين مصر وتركيا على « يكون لرعايا كل من الطرفين المتعاقدين حرية دخول بلاد الطرف الآخر والتنقل والاقامة والتوطن فيها فيما عدا الجهات او المناطق الحرم مع احترام قوانين ولوائح البلاد كما يكون لهم حرية مغادرتها في كل وقت من غير ان يخضعوا لقيود من اى نوع كان غير تلك التي يخضع لها في الحال او الاستقبال الوطنيون او رعايا الدولة الاكثر رعاية اذا كانت هناك احكام خاصة بالأجانب في هذا الصدد .

ويحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين لنفسه بحق منع رعايا الطرف الآخر من الاقامة أو التوطن في بلاده وابعادهم منها على اثر حكم قضائي أو بمقتضى القوانين واللوائح الخاصة بالمحافظة على الآداب أو على الصحة العامة أو الخاصة بالتسول أو لأسباب متعلقة بأمن الدولة في الداخل أو في الخارج « .

المرسوم بقانون رقم ٧٤ الصادر في ١٩٥٢ بشأن جوازات السفر واقامة الأجانب

صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر واقامة الأجانب في المملكة المصرية في فترة الانتقال التي اشارت اليها معاهدة مونثرو حيث كان المشرع المصرى مقيداً بظروف لا تسمح بتنظيم اقامة الأجانب في مصر بكامل الحرية .

لذلك جاء القانون في اغلب احكامه منظماً لاقامة الأجانب الذين يفدون الى مصر بعد صدوره وليس ادل على ذلك من ان المادة ١٤ قد اعفت الأجانب الموجودين في مصر عند العمل به من الخضوع لاحكام المادة العاشرة كما اسلفنا وهي التي تفرض على الاجنبي المرخص له في الاقامة ان يغادر الاراضي المصرية عند انتهاء فترة الاقامة وذلك ما لم ير وزير الداخلية تكليفه بتقديم طلب بالترخيص في الاقامة .

على ان المادة العاشرة لم تكن تكفى حتى لتنظيم اقامة الأجانب القادمين لمدد مؤقتة ولم يكن في نصوص القانون ما يسمح باصدار قرارات وزارية منظمة لاقامتهم .

ولذلك ، ولان هذا القانون لم يشتمل كذلك على نصوص منظمة لابعاد الأجانب، اعتماداً على مرسوم الابعاد الصادر في سنة ١٩٣٨ الذي اصبح تنفيذه متعذراً من الناحية العملية كما ان نصوص هذا القانون لا تسمح باصدار قرارات وزارية منظمة للابعاد فقد اصبح من الطبيعي النظر في تعديل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بحيث يشمل هذا التعديل نصوصاً جديدة منظمة لاقامة الأجانب وابعادهم مع اضافة وتعديل بعض المواد التي اقتضت ظروفنا الجديدة اضافتها أو تعديلها مما يتفق والمبادئ التي أخذ بها في القوانين الأجنبية المماثلة (١) .

(١) المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون .

وبالنظر الى ما ارتاتته وزارة الداخلية من شدة الحاجة الى استصدار هذا التشريع الهام دون انتظار انعقاد البرلمان فلقد استصدر هذا التشريع في شكل مرسوم بقانون ...

على ان هذه النظم التي تضمنها هذا المرسوم بقانون هي في الواقع نظم آلية تحتاج، حتى يكون لها كيان حي، ان تساير الاهداف التي وجدت من اجلها. ومعلوم ان من اهم هذه الاهداف خلاف حماية الامن الداخلي، حماية الاقتصاد الداخلي للدولة. لذلك كان من الضروري ان يصدر في نفس الوقت قانون منظم لحرية الأجانب في العمل وحريرتهم في التجارة ... الخ. حتى نستكمل بذلك هذه السلسلة التي ان تخلفت احدى حلقاتها استحال تحقيق اهدافها على النحو المرغوب ... وحتى تستطيع بعد ذلك ان نستجيب لمن يطلبون عقد معاهدات للاقامة مع مصر.

وسنستعرض في الفصول القادمة نظم دخول الأجانب ونظم اقامتهم ونظم مراقبتهم وابعادهم وذلك حسب ما نص عليه المرسوم بقانون رقم ٧٤ الصادر في سنة ١٩٥٢، مع الاشارة الى ما كان عليه الحال في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ مع بحث مقارن للقوانين المماثلة في اوربا وامريكا ...

على انه يلاحظ ان هذا المرسوم بقانون وان كان في اغلب احكامه خاصا بالأجانب الا انه في المادتين الأولى والثانية قد نظم الدخول والخروج للمصريين وللأجانب. ولذلك فاننى سأعرض بشيء من التفصيل الى جوازات السفر المصرية او ما يقوم مقامها.

والأجنبي، كما هو معروف، هو كل من لا يتمتع بالجنسية المصرية سواء كانت له جنسية معينة، ام لم تكن له جنسية على الاطلاق. وكان قد اتجه الراى الى تضمين هذا المرسوم بقانون نصا يماثل نص الماددة الثانية من المرسوم بقانون الصادر في فرنسا في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥. والذي عرف الأجنبي في فرنسا بأنه من لا يتمتع بالجنسية الفرنسية. الا ان رؤى الاكتفاء بالاحكام الواردة في قانون الجنسية المصري رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٠ (١).

وقد اعفى المشرع المصري لاسباب خاصة تتصل بظروف العمل او المجاملة، بعض الأجانب من الخضوع لاحكام هذا المرسوم بقانون حسب ما هو وارد في المادة التاسعة عشرة.

(١) انظر م ١، ٢ من قانون الجنسية.

الباب الثاني دخول وخروج الأجانب

لم يكن موضوع دخول الأجانب محل بحث وقت ان كان العالم مشاعا غير مقسم الى دول لكل دولة حدودها الخاصة .

وحتى بعد ان قسم العالم الى دول وبرزت الحدود - لم يكن هذا الموضوع محل بحث في غير الدول التي اكتظت بالسكان واصبحت في غير حاجة الى ايد خارجيه لتعميرها .

على انه حتى بالنسبة لهذه الدول - فان هذا الموضوع لم يكن محل البحث الجدى الا في الدول التي بعد اكتظاظها قد بلغت حدا من المدينية بحيث أصبح في استطاعتها تقدير مصالحها ومصالح رعاياها من دخول أو عدم دخول الأجانب في اراضيها .

فهذا الموضوع - وان كان قد قتل بحثا في كل من اوربا والولايات المتحدة في القرنين التاسع عشر والعشرين الا انه لازال في مهده الاول . . . اجراء شكليا لا اكثر ولا اقل في اغلب - ان لم يكن في كل - دول افريقيا وآسيا ومنها مصر .

وكان من اول من قاموا ببحث هذا الموضوع بحثا جديا François Vitoria في كتابه De Indis بمناسبة بحثه حق الاسبان في دخول اراضي العالم الجديد .

فقد قال Vitoria في كتابه « عند بدء الخليقة كان كل شيء مشاعا للجميع وكان لكل حسب رغبته ومشيئته - ان يسافر الى اى بلد كان - ولا اظن ان هذه الاهليه قد حرم منها الفرد بتقسيم الملكيات اذ انه يستحيل ان يكون قد تطرق الى اذهان الشعوب قطع العلاقات المتبادلة بين الافراد بهذا التقسيم (1) .
فالدولة لا تستطيع بصفة عامة - منع الأجانب من دخول اراضيها اذ ان سيادتها في هذه الناحية ليست مطلقة لانها مقيدة بحقوق الجماعة وعلاقاتهم المتبادلة » .

على انه لم يدع ان هذه الحقوق غير محددة بل بالعكس انه قال ان لكل دولة ان تمنع دخول اراضيها اذا ما كان هناك سبب وجيه يبرر هذا الاجراء .

ويكاد يتفق مع هذا الراى كل من Poezl et Mohl وبالاخص هذا الاخير اذ قال ان الدول البربريه هي التي تتصرف على اساس سيادتها المطلقة في منع وعدم منح دخول الأجانب لاراضيها ثم تسال . . . هل تستطيع الحدود الصناعية المخطوطة على اللوحات الجغرافية ان تمنع الفرد من ان يملأ الفضاء الذي اعده له الخالق (2) ؟

وكان من هذا الراى كل من Von Liszt, Poezl, Mohl. من الفقهاء الالمان و M.M. Pillel, de Lapradelle من الفقهاء الفرنسيين و Pasquale Foire من الفقهاء الايطاليين (3) .

(1) Cité par Verdoss: Règles Internationales pour le Traitement des Etrangers, Académie de La Haye. Recueil des Cours, t. 37 p. 338.

(2) Von Hotzendorff, Handbuck, t. 11, p. 644.

(3) Fauchille, Traité de Droit Int. Public.

على ان Vattel يخالف بفقهاء هذا الرأي اذ انه يرى ان للدولة بحق سيادتها المطلقه الحق في منع دخول اراضيها سواء بصفة عامة او في بعض الحالات سواء على كل الاجانب او على بعضهم وذلك حسب ما تجده متفقاً مع ظروفها اللهم الا في حالة ما اذا كان الاجنبي مضطراً الى الدخول لسبب قهري (١) .

ولقد كان من رأى Vattel الكثيرون امثال De Vestlake من الفقهاء الانجليز و De Bonfils, De Poeck, من الفقهاء الفرنسيين De Moore, De Hershey من الفقهاء الامريكان .

وقد كان يرى Lebond وهو من انصار هذا الرأي ان لكل دولة كامل الحرية في تقدير ما اذا كان دخول الاجانب متفق مع صالحها ام لا (٢) .

وكان يرى Stock انه وان كان قد اصبح دخول الاجانب غاية في السهولة الا ان اساس التصريح لا زال كما كان - ولا زال للدولة ان تقدر بحسب سيادتها الاقليمية ورغبتها الخاصة ما اذا كانت تصرح لهم او لا تصرح بالدخول (٣) .

ولقد كانت هذه الابحاث محل دراسة معهد الدراسات الدولية بلوزان في سنة ١٨٨٨ . وفي جنيف في سنة ١٨٩٢ ولقد قرر المعهد في اجتماعه بجنيف سنة ١٨٩٢ « انه وان كان لكل دولة مبدئياً الحق في تنظيم دخول الاجانب اراضيها حسب ما يتفق وصالحها على ان دخول الاجانب في اراضي الدول التمدنية يجب ان لا يمنع بصفة عامة او دائمة الا لاسباب خطيرة او لاسباب تتصل بالنظام العام .

فحماية العمل الوطني مثلاً يجب ان لا يكون وحده سبباً وجيهاً لمنع الدخول وللدول الحق في منع او قصر الدخول مؤقتاً في اوقات الحروب او لسبب اضطراب داخلي او لسبب انتشار وباء (٤) .

وفي اواخر القرن التاسع عشر برزت نظرية جديدة قد تكون اعادة لنظرية Vitoria اذ قد اصبح الرأي عند Fauchille انه وان كان تضامن الدول ومشاركتها في الحياة الدولية تقتضي حرية الفرد في التنقل الا ان هذه الحرية يجب ان تتمشى مع امن الدولة التي تصرح بالدخول (٥) .

ان الشعوب في رايه قد اصبحت اكثر تضامناً واعتماداً على بعضها البعض كما اصبحت العلاقات الدولية والتجارية الدولية لا تسمح بحال على ان تنفرد الدولة في منع الدخول او اباحته حسب رغبتها اذ ان الضرر لن يعود على الاجانب فقط بل سيعود على رعاياها وعلى اقتصادها القومي . والدولة تعتبر جزء من جماعة الامم وبصفتها هذه لا بد وان تحترم العلاقات التي تربطها ببعضها البعض . على انه ليس معنى ذلك ان تضحى الدولة بمصالحها على مذبح العلاقات الدولية اذ انه وان كان للفرد الحرية في التنقل الا انه يجب ان لا يترتب على هذه الحرية ضرر بالغير . وللدولة في حالة توقع الضرر ان تمنعه من الدخول ولكن لا على اساس سيادتها المطلقة كما

(1) Vattel, Le Droit de Gens, Livre II, Chap. 7.

(2) Laband, Slaatsrecht, t. 1, p. 444.

(3) Ibid, t. 11, p. 629.

(4) Annuaire de l'Institut de Droit Int., p. 220 et suiv.

(5) Fauchille, Traité de Droit Int. Public, p. 889, et J. Thomas, Revue Générale de Droit Int. Public, p. 627.

يقول Vattel بل على أساس واجبهما في حماية كيانها الوطني لذلك فانه يجب عليها دائما ان تبرر وتوضح اسباب لجوئها الى مثل هذا الاجراء .

فاذا كان Vitoria قد رأى ان يكون حق الفرد في الترحال يكاد يكون مطلقا من كل قيد واذا كان Vattel قد رأى ان يكون حق الدولة في المنع مطلقا من كل قيد حسب مشيئتها التحكيمية المبنية على سيادتها المطلقة الاقليمية . فان الراى عند Fauchille وان كان يبدو مظهره انه رأى وسط الا انه مبنى على اسس مختلفه . فهو يرى ان الفرد له الحرية الكاملة في الترحال بشرط ان لا يترتب على دخوله ضرر للدولة الحرة المطلقة في المنع في حالة توقع الضرر بشرط ان تبرر وتسبب اتباعها هذا الاجراء الذى اتخذه لا بحق سيادتها ولكن بحقها في حماية كيانها الوطني .

ولكن على اى من النظريات الثلاث وقع اختيار الدول . هل اتبعت نظرية Vitoria ام نظرية Vattel ام نظرية Fauchille ام ان هناك نظريات اخرى .

الواقع ان دول العالم لم تستقر على الاخذ بنظرية واحدة . فالدولة الواحدة قد تاخذ بهذه النظرية او بتلك حسب ظروفها فوقت ان كان العالم الجديد في حاجة الى الأيدي العاملة دعى الأجانب الى دخوله وصرح لهم بحرية الدخول بدون قيد او شرط اخذا بنظرية Vitoria فقد نصت المادة ٤ من دستور بوليفيا سنة ١٨٨٨ « لكل انسان الحق في دخول اراضي الجمهورية » . ونصت المادة ٦٣ من دستور البرازيل سنة ١٩٥١ « في اوقات السلام لكل انسان دخول ارض الوطن متى وكيف شاء كما نصت المادة ٢ من قانون الترنسفال الصادر في سنة ١٨٩٦ « تصرح لكل الأجانب الغير المعوزين بدخول الجمهورية » ولقد اخذ بنفس المبدأ في كل من دساتير جواتيمالا وسلفادور والارجنتين وفنزويلا

على انه لما اكتفت دولة كالولايات المتحدة من الأيدي العاملة اخذت كما اخذ غيرها من الدول بمبدأ Vattel فقد قررت المحكمة العليا للولايات المتحدة « لقد اصبح معترفا به في القانون الدولي ان لكل دولة المقدرة المستمدة من سيادتها وامنها في التصريح وفي تحديد وفي منع دخول الأجانب اراضيها (١) » .

واضح انه لم يؤخذ باحدى هذه النظريات بصفة عامة وان كان الاتفاق تم على ان للدولة ان تمنع من دخولها الاشخاص الخطرين الذين يهددون بدخولهم حياتها لاسباب صحية او اجتماعية او سياسية او لاسباب تتصل بامنهم وسلامتهم .

كما انه من جهة اخرى لم يحدث ان ادعت احدى الدول بحقها المطلق التحكيمي في منع الأجانب من دخولها وكان الكل يعمل دائما على تبرير المنع بأسباب معقولة تتفق واحكام قانون الشعوب (٢) .

وقد نصت المادة ١ من الاتفاقية - الخاصة بدول امريكا - في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ La Convention Pan American « للدولة الحق في تنظيم شروط دخول الأجانب في اراضيها بموجب سن القوانين الداخلية » .

(1) A. Vedross, p. 23. Barchard, The Diplomatic Protection of Citizens abroad. Stowell, The International law 193/pp 156 et 279.

(2) Alvarez, le Panamericanisme, et La Sixième Conférence Panaméricaine 1928, p. 162.

ولم يتطرق هذا النص الى ان الدول تستطيع بموجب رغبتها في منع الدخول بل اقتصر على الاشارة الى كيفية تنظيم الدخول ، تلك الانظمة التي ، طبقا لقانون الشعوب ، قد تركت لتقدير الدول (١) .

وهذا هو في الواقع ما استقرت عليه الدول الان ، فكل تقوم بوضع النظم التي تتفق ومصالحها ، تتفق مع حاجاتها واحتياجاتها ومع ظروفها الجغرافية وظروفها السياسية - ولا اظن ان دولة قد وضعت يوما في اعتبارها عند وضع نظم الدخول حق الفرد المستمد من قانون الشعوب في حرية الترحال اللهم الا في الحدود التي تتفق ومصالحها باعتبارها عضوا من اعضاء الهيئة الاجتماعية وتقتضى مطلحتها التعاون مع بقية الدول لا ضمانا لحرية تنقل رعايا الدول الاخرى بل ضمانا لحرية تنقل رعاياها . فالمصلحة هي التي تحدد وترشد الدول المتمدينة الى ما يجب اجراؤه هل تبيع الهجرة الى اراضيها كما تفعل فرنسا اليوم لنقص الايدي العاملة ام تدقق في دخول اراضيها كما تفعل تركيا اليوم لظروفها الجغرافية والسياسية وهل تسهل اجراءات الدخول كما تفعل ايطاليا لتشجيع السياحة في بلادها ام تصعبها كما تفعل روسيا لظروفها الخاصة .

وهل تستلزم جوازات السفر في كل الاحوال ام تشتترطها في بعض الاحوال ولا تشتترطها في البعض الاخر وهل تستلزم الحصول على فيزات ام يصبح الدخول بدونها .

والدول في تحديدها وتضييقها لنظم الدخول لا تراعى في ذلك قانون الشعوب وحرية الفرد في التنقل ولكنها وبالاخص اذا ما وصلت الى حد مرتفع من التقدم تقوم بتقرير مصالحها الداخلية وعلاقاتها الخارجية فتجدها لا تطبق نظاما واحدا للدخول بل تطبق على رعايا كل دولة وعلى فئات رعايا كل دولة نظما تتفق وحاجاتها ومعاملتها بالمثل .

على ان الدول قد اتفقت بصفة عامة على قيود ثلاثة نصت عليها في قوانينها لتحد من حرية الاجنبي في الدخول والخروج اولها ان يكون الاجنبي حاصلا على وثيقة سفر - وثانيها ان تكون هناك تاشيرة على هذا الجواز من السلطات المختصة - وثالثها ان يكون الدخول من الاماكن المعينة لذلك .

وقد تضمنت المادتان الاولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بشأن جوازات السفر واقامة الاجانب في مصر هذه القيود الثلاث : -

فقد نصت المادة الاولى « لا يجوز دخول الاراضي المصرية او الخروج منها الا لمن يحمل جواز سفر سارى المفعول صادرا من سلطات بلده المختصة او اية سلطة اخرى معترف بها او وزارة الداخلية او لمن يحمل وثيقة تقوم مقام الجواز وتكون صادرة من احدى السلطات المذكورة ويشترط فيها ان تخول حاملها العودة الى البلد الصادرة من سلطاته .

ويجب بالنسبة الى الاجنبي ان يكون الجواز وكذلك الوثيقة مؤشرا عليه من وزارة الداخلية او من سلطة سياسية او قنصلية مصرية او اية هيئة اخرى تندبها الحكومة المصرية » والنستعرض الآن هذه القيود الثلاث .

(١) اعتبرت محكمة مصر المختلطة بحكمها الصادر في ١٤/٤/١٩٣١ ان عدم سماح الحكومة المصرية للاجنبي بالدخول في الاراضي المصرية يعتبر عملا متعلقا بسيادة الدولة .

الفصل الأول وثائق السفر

الفرض منها

أوضحت محكمة النقض والإبرام المصرية الفرض من جواز السفر وتذاكر المرور في حكم صدر في ١٩٣٠/١/٣٠ « المجموعة الرسمية سنة ١٩٣١ رقم ١٣٣ » حيث قررت « أن جوازات السفر وتذاكر المرور وأوراق الطريق كلها أوراق منشأة تحت فكرة أساسية هي فك قيود الحرية العالقة ببعض الأشخاص وتركهم يروحون ويفدون على الوجه المأذون لهم به في هذه الورقة » .

ثم أيدت هذا المعنى في حكم جديد لها في القضية رقم ٦٥٣ سنة ١٥ في ١٢/٣/٤٥ حيث قررت « أن جوازات السفر وأوراق المرور هي الأوراق الخاصة برفع ما يكون عالقا من قيود بحرية الأشخاص في التنقل من مكان إلى آخر بغض النظر عن الأسماء التي اصطلح على تسمية هذه الأوراق بها » .

ولقد جاء في افتتاحية جواز السفر المصري العادي الاتي : « باسم وزير الداخلية نطلب ونرجو من جميع المختصين ان يسمحوا بحرية المرور من غير عائق مع تدليل كل صعوبة قد تقوم في سبيله وان يقدموا له ما يحتاج اليه من مساعدة ورعاية » .

وجاء في افتتاحية جواز السفر المصري الخاص « باسم ملك مصر يرجو وزير الخارجية سلطات الدولة الصديقه والحليفه السماح بحرية المرور بلا تأخير ولا عائق لحص . . . » .

أنواعها

الأصل ان يكون الأجنبي حاصلًا على جواز سفر صادر من الدولة التي ينتمي إليها الا انه قد يكون بلاجنسية او لا يتمتع على الأقل برعاية دولته فيحصل على وثيقة سفر تقوم مقام الجواز اما حسب النظم المحلية بالدول التي يقيم فيها واما بناء على اتفاقيات دولية .

وهي اما جوازات سفر واما وثائق تقوم مقامها

البحث الأول - جواز السفر

١ - تقديم

نظام الجوازات نظام قد اخذت به غالبية الدول من زمن بعيد فنجده منصوصا عليه في كثير من قوانين الدول الأوروبية والأمريكية الخاصة بدخول الأجانب .

فقد نص القانون الفرنسي الخاص بالجوازات الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٧٩٢ والقانون الانجليزي الصادر في سنة ١٨٢٦ على الأجانب الراغبين في دخول فرنسا أو انجلترا ان يقدموا اقرارا موضحا به اسماؤهم ومركزهم والبلاد القادمون منها والمدينة الذهابون للإقامة فيها على ان يقدموا في نفس الوقت جوازات سفرهم .

على ان هناك دولا لم تشتترط وجود هذه الجوازات كالمانيا التي لم يشترط قانونها الصادر في ١٢ اكتوبر سنة ١٨٦٧ والمنظم للدخول ضرورة حيازتها اذ ان هذه الراجب في دخولها على جواز سفر وان كانت قد اشترطت حيازته على ما يثبت شخصيته .

وعلى اى حال فانه الى بداية الحرب العالمية الاولى لم تكن الجوازات ضرورية حتى بالنسبة للدول التي اشترطت في قوانينها ضرورة حيازتها اذ ان هذه القوانين لم تكن منفعده في الواقع فكاد نظام ضرورة حيازة الجوازات ان يختفى في اوربا ما عدا في روسيا وتركيا ورومانيا التي كانت تتطلب دائما حيازته . على انه طبقا للاتفاقية التي تمت في سنة ١٩٠١ بين المانيا ورومانيا وروسيا وتركيا قد الغيت الجوازات بينها على اساس المعاملة بالمثل . . .

وببدء الحرب العالمية الاولى برزت مسألة الجوازات بروزا واضحا واستمر الحال يقضى بضرورة حصول الأجنبي على جواز سفر . . .

ثم كان ان الغيت هذه الجوازات بين بعض الدول في اتفاقيات ثنائية اكتفاء بحمل بطاقات شخصيه واهم هذه الاتفاقيات الاتفاقية المعقودة بين فرنسا وبلجيكا ولكسمبرج بعد انتهاء الحرب العالمية الاخيرة .

٢ - انواع جوازات السفر

(١) - جوازات السفر الدبلوماسية (١) .

وهي تمنح عادة لرؤساء الدول ولرجال السلك السياسى والقنصلى وتكاد الدول تجمع على صرف هذه الجوازات (٢) .
وتمنح هذه الجوازات في مصر للفئات الآتية :-

١ - الامراء والاميرات والنبلاء والنبيلات ووالدة جلالة الملكة وازواج صاحبات السمو الملكي بناء على طلب رئيس الديوان الملكي .

٢ - رئيس مجلس الوزراء .

٣ - اصحاب قلادة فؤاد الاول .

٤ - رئيسا مجلس الشيوخ والنواب .

٥ - اصحاب الوشاح الاكبر من نيشان محمد على .

٦ - الوزراء ومن في درجتهم ومن يتقاضى مرتب وزير بصفة شخصيه من موظفى الدولة .

٧ - السابقون من رؤساء مجلس الوزراء ووزراء الخارجيه والسفراء والوزراء المفوضون .

٨ - كبار موظفى القصر الملكي بناء على طلب رئيس الديوان الملكي .

(١) القرار الوزارى الصادر من وزارة الخارجية سنة ١٩٥٢ معدلا للفصلين الثامن والتاسع من القرار الوزارى الصادر في ٣١ مارس ١٩٣٨ وتقوم وزارة الخارجية الآن بدراسته لتعديله .

(٢) لا يوجد جوازات دبلوماسية في انجلترا .

٩ - أعضاء السلك الدبلوماسي من سياسيين وفنيين حتى درجة ملحق وأعضاء السلك القنصلي حتى درجة سكرتير قنصلية .

١٠ - مستشار الدولة لإدارة الراي لوزارة الخارجية .

١١ - مندوبو مصر الاصليون والمناوبون لدى هيئة الامم المتحدة (والجمعية العامة ومجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية) مدة اداء مهمتهم .

١٢ - الموظفون المصريون الذين في خدمة هيئة الامم المتحدة او الوكالات المتخصصة ومكاتبها الاقليمية المعتبرون نظراء لرؤساء البعثات الدبلوماسية الاجنبية ونوابهم .

١٣ - زوجات افراد الفئات السالفة الذكر ، اما ابناؤهم القصر وبناتهم الغير المتزوجات فتدرج اسماؤهم في جوازات سفر والديهم اذا كانوا بصحبتهم .

١٤ - حاملو الحقيبة الدبلوماسية مدة اداء مهمتهم .

ويكون جواز السفر الدبلوماسي صالحا لمدة سنة ويجوز تجديده لمدد اخرى كل منها لسنة بشرط الا تزيد مدة صلاحية الجواز عن خمس سنين من تاريخ اصداره والا تكون صفة صاحب الجواز قد تغيرت او مهمته قد انتهت .

(ب) - جوازات السفر الخاصة (١) .

تصرف هذه الجوازات في مصر للفئات الاتية :-

١ - اقارب واصهار وانسباء الاسرة المالكة بناء على طلب رئيس الديوان الملكي

٢ - موظفو القصر الملكي بناء على طلب رئيس الديوان الملكي .

٣ - شيخ الجامع الازهر ومحافظ البنك الاهلي وقائد القوات المسلحة ورئيس محكمة النقض والابرار ورئيس مجلس الدولة والنائب العام ورئيس ادارة قضايا الحكومة ورئيس هيئة اركان حرب الجيش .

٤ - الوزراء السابقون .

٥ - الرؤساء الروحانيون « البطاركة والحاخامات » .

٦ - امناء المحفوظات بالهيئات الدبلوماسية او القنصلية بالخارج .

٧ - وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدون والسكرتيريون العامون اذا كانوا مندوبين في مهمة رسمية بناء على قرار مجلس الوزراء .

٨ - المستشارون والخبراء المعينون بوفد مصر لدى هيئة الامم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية) .

٩ - الموظفون المصريون الذين في خدمة هيئة الامم المتحدة او الوكالات المتخصصة ومكاتبها الاقليمية المعتبرون نظراء لرؤساء البعثات الدبلوماسية الاجنبية

(٢) انظر القرار السابق الاشاره اليه الصادر من وزارة الخارجية في سنة ١٩٥٢

١٠ - أبناء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية الى سن ٢٥ سنة وبناتهم الغير المتزوجات والوالدة التي يعولها صاحب الجواز الدبلوماسي في حالة سفرهم بمفردهم .

١١ - زوجات افراد الفئات المنصوص عليها في البنود (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٩) السالفة الذكر اما زوجات افراد الفئات المنصوص عليها في البندين (٧ و ٨) وكذلك الابناء القصر لحاملي جوازات السفر الخاصة عموما وبناتهم الغير المتزوجات فلا حق لهم في الحصول على جوازات سفر خاصة اما اذا كانوا بصحبة صاحب الجواز ادرجت اسماؤهم والصقت صورهم في جواز صاحب الشأن .

ويكون جواز السفر الخاص صالحا لمدة سنة بالنسبة للفئات المنصوص عليها في (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١١) ويجوز تجديد الجواز لمدد اخرى كل منها لسنة بالشروط السابق الاشارة اليها عند الحديث عن تجديد الجوازات الدبلوماسية .

اما بالنسبة للفئات المنصوص عليها في البندين (٧ و ٨) من المادة ٣٤ فيكون الجواز صالحا لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتجديد لمدد اخرى كل منها ثلاثة اشهر بحيث لا تتعدى انتهاء المهمة ولا تصلح الا لسفرة واحدة .

(ج) - جوازات السفر لمهمة (١)

يصرف هذا الجواز للفئات الاتية :-

١ - اعضاء مجلس البرلمان الموفدون للخارج في مهمة رسميه بناء على طلب رئيس المجلس المختص .

٢ - مندوبو مصر في المؤتمرات والاجتماعات والهيئات الدولية والمعارض بناء على قرار مجلس الوزراء .

٣ - الموظفون المصريون الغير الدبلوماسيين الذين يندبون في مهمة رسميه بناء على قرار وزارى .

٤ - الأشخاص ورجال الأعمال الذين يعهد اليهم وزير الخارجية بمهمات مؤقتة او يعهد اليهم بذلك الوزير المختص وبعد موافقة وزير الخارجية .

اما زوجات افراد الفئات السالفة الذكر وابناؤهم القصر وبناتهم غير المتزوجات فليس لهم الحق في الحصول على جواز منفرد لمهمه واذا كانوا بصحبة صاحب الجواز ادرجت اسماؤهم والصقت صورهم في جواز سفر صاحب الشأن .

ويكون جواز السفر لمهمة صالحا لمدة ثلاثة اشهر ويجوز تجديده لمدة اخرى كل منها ثلاثة اشهر بشرط الا تكون صفة صاحب الجواز قد تغيرت او مهمته قد انتهت .

ولقد اختلفت الدول بالنسبة للعمل بالانواع الثلاثة السابقة فبعضها اكتفى بجوازات السفر الدبلوماسية والخاصة كما كان متبعها في مصر الى عهد قريب . والبعض الاخر اكتفى بالجوازات الدبلوماسية ولمهمة كايطاليا مثلا . . .

(١) انظر القرار الوزاري السابق الاشارة اليه الصادر من وزارة الخارجية في سنة ١٩٥٢

(د) - جوازات سفر عادية

وهي التي تصرف لرعايا الدولة المسافرين لاسباب خاصة وليس لهم وصف من الاوصاف التي تسمح بمنحهم جواز سفر دبلوماسي أو خاص أو لمهمه .

وتختلف الدول في تحديد مدة الجواز فقد تكون لمدة خمس سنوات يتجدد خلالها كل عام كما كان الحال بالنسبة لجواز السفر المصري وكل عامين كالجواز الإيطالي والأمريكي أو خمس سنوات كالجواز الإنجليزي .

ولقد اصبح جواز السفر المصري الآن صالح لست سنوات يتجدد كل عامين .

ونظرا لان القانون قد تعرض للمصريين واشترط حصولهم على جواز سفر ولما كان جواز السفر العادي هو الجواز المتداول بحسن ان نفس كيف تطور هذا الجواز وبخاصة ان هذا التفسير سيوضح الى حد كبير كيف كان الاجانب حتى من كانت لهم جنسية معينة قد اختلطوا بالمصريين الى درجة ان هذا الجواز المصري كان يصرف لهم اذا ما طلبوا الحصول عليه .

كانت مصر ولاية عثمانية وكانت الدولة العثمانية حرصا على نظام الحكم فيها تستلزم حصول رعاياها على جوازات سفر عند سفرهم الى خارج حدودها بل كانت تشترط على رعاياها في تنقلاتهم الداخلية من فلسطين الى سوريا الى مصر . . . الخ ان يكونوا حاملين لوثيقة طريق . . . وكان هذا حال اهالي مصر بحكم التبعية .

وفي سنة ١٩١٤ وقبل اعلان الحرب العالمية صدر في مصر قانون للبوليس ، و اشار الفصل الخامس منه الى بعض الاحكام الخاصة بالجوازات . . . التي لم تكن سوى جوازات تركية .

فنصت المادة ٢٨ : -

اولا - تصرف الباسپورتات المصرية (اورنيك ١١٧) الى من يطلبها من رعايا الحكومة المحلية او من الاجانب الذين يسافرون من القطر المصري الى الخارج . وعلى كل منهم اثبات شخصيته ودفع الرسوم المقرره . ويستثنى من ذلك الحجاج المصريون والحجاج الاجانب المقيمون في القطر المصري حيث يتبع ما جاء بالبند ٤٢ .

ثانيا - يمكن اثبات شخصية رعايا الحكومة المحلية بشهادة شاهدين ممن يوثق بصدقهم من المقيمين بالمدينة التي تصرف منها الباسپورتات وتثبت شخصية الرعايا الاجانب بشهادة من قناصلهم ترسل الى السلطة المحلية . واذا كان الشخص تابعا للحكومة المحلية معروفا لدى الموظف الذي يصرف الباسپورتات او لدى رئيس مكتب الباسپورتات فلا لزوم لتلك الشهادة . ولكن على الموظف في هذه الاحوال ان يؤشر بذلك على قسيمة الباسپورتات الباقية بالدفتري .

ونصت المادة ٢٩ فقرة اولي على انه لا تصرف الباسپورتات الى الاتي ذكرهم الا متى استوفت الشروط الاتي بيانها : -

١ - القصر الذين لم يبلغ سنهم ١٨ سنة ما لم يشبتوا انهم حاصلون على رضا والديهم او اوصيائهم .

ب - موظفو الحكومة « العسكريون والملكيون » مالم يبرزوا شهادة باجازه مرضية .

ج - المصريون أو غيرهم من الرعايا العثمانيين المتوجهون الى البلدان الأجنبية مالم يكن لهم وسائل معروفة للتعميش أو يتاتون بضمان لسداد المصاريف التي ربما تلزم لاعادتهم الى اوطانهم .

د - السودانيون « ما عدا الخصيان المعروفين باغوات الحرير » مالم يكن لديهم رخصة من نظار الحربية أو من مدير إحدى مديريات السودان أو من مدير قلم المخابرات .

يتضح مما تقدم ان جواز السفر وان كان اجباريا لمن كان يرغب في السفر من مصر الا أنه كان يصرف لمن يرغب فيه سواء كان رعية الحكومة المحلية أو عثمانيا أو اجنبيا وكان يكفي ان ياتي الشخص مصريا كان أو عثمانيا بشاهدين وان ياتي الأجنبي بشهادة من القنصل التابع له لاثبات شخصيتهم حتى يصرف لهم الجواز . كان الجواز وثيقة اثبات شخصية فحسب تصرف الى كل من هب ودب دون نظر أو تدقيق في جنسيته .

والجواز كان عبارة عن ورقة فولسكاب ، وكان يفصل من دفاتر قسائم عند الطلب مقابل مبلغ ١٢٥ مليما . وتقوم المحافظات والمديريات والموانئ بصرفها .

وظلت جوازات السفر القديمة باللغتين التركية والفرنسية حتى رؤى نظرا لانفصال مصر عن الدول العثمانية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ان يكون لمصر جوازات سفر مصرية . فتم ذلك في ٣/٤/١٩١٥ عندما طبعت جوازات سفر «اورنيك رقم ١١٧ » باللغتين العربية والانجليزية وثمانها ١٢٥ مليما وصدر منشور من وزارة الداخلية «ادارة عموم الامن العام» قلم السكرتارية - رقم ٥٠ في ٣/٨/١٩١٥ بقصر صرف الجواز الجديد على المصريين ، كما حصر صرفه في محافظات القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ، اما الجوازات التي من النوع القديم فظلت تصرف لغير المصريين وروعى الا يذكر فيها صفة المسافر بأنه مصرى .

وتاريخ ٢٢/١١/١٩١٥ - ارسلت ادارة عموم الامن العام نشرة للمحافظات عينت فيها الحالات التي تصرف فيها جوازات سفر مصرية من النوع الجديد وهى :-

- ١ - المصريين « والدكرينو الصادر في سنة ١٩٠٠ يحدد ذلك » .
- ٢ - العثمانيين اصلا المولودين في القطر المصرى ويقيمون فيه .
- ٣ - العثمانيين اصلا والموظفين في الحكومة المصرية والمحالين على المعاش .

اما الجوازات القديمه « التي باللغتين التركية والفرنسية » فتصرف الى العثمانيين اصلا المولودين في الخارج المقيمين في مصر وهم ليسوا موظفين في الحكومة المصرية ، ولامحالين على المعاش والعثمانيين اصلا الذين ولدوا في مصر ثم تركوا التوطن فيها للاقامة في الخارج .

الا انه لما كانت ورقة جواز السفر الذي كان يصرف للمصريين ، تطوى بمعرفة المسافر مما يعرضها للتلف فقد رؤى ابتداء من ٢/١٢/١٩٢٢ جعلها بشكل كتاب ، ووصل ثمن جواز السفر ٥٠٠ مليما وجعل صالحا لمدة سنتين وقابلا للتجديد . خمس مرات كل مرة سنتين . برسم مائتى مليم . وقد تأيد ذلك بالقرار الوزارى الصادر في الوقائع المصرية رقم ٧٧ الصادر في ٢/٨/١٩٢٣ .

وفي سنة ١٩٢٨ صدرت اول لائحة كامله للجوازات والتاشيرات

وقد نصت المادة ٤ فقرة ٣ من هذه اللائحة على أن الجوازات المصرية تصرف الى من يترجح لدى القنصلية جنسيتهم المصرية . وقد عدلت هذه اللائحة بعد ذلك في سنة ١٩٣٠ ثم في سنة ١٩٣٦ وقد اضيف على نص المادة الرابعة الفقرة الثالثة السابق الاشارة اليها عند تعديلها في اللائحة التي صدرت في سنة ١٩٣٦ ان الجواز المصرى يصرف الى كل من يقدم شهادة من وزارة الداخلية تثبت جنسيته المصرية . وكان هذا التعديل طبيعيا اذ قد اصبحت وزارة الداخلية بعد ان صدر قانون الجنسية المصرية سنة ١٩٢٩ تسلم من يعترف له بالجنسية المصرية شهادة بذلك .

واخيرا عدلت هذه اللائحة وصدرت اللائحة المؤقتة للجوازات في سنة ١٩٤٨ (١) .

وقد نصت المادة الثالثة من هذه اللائحة على أن جوازات السفر المصرية تمنح للمصريين الثابتة جنسيتهم اصلا او بشهادة جنسية صادرة من وزارة الداخلية ... وهكذا اصبح الجواز المصرى لا يصرف الا لمن كان مصرى الجنسية اصلا او من اكتسب الجنسية المصرية ولديه شهادة من وزارة الداخلية تفيد ذلك . ولم تعد تصرف هذه الجوازات لمن ترجع جنسيتهم المصرية .

٢ - هل الجواز مثبت لشخصية حامله ؟

يحتوى جواز السفر عادة على اسم الشخص وصورته ومهنته ومحل ميلاده وتاريخ ميلاده ومحل اقامته واورصافه وعلاماته المميزه « الطول ولون العيون . . . الخ » وتوقيع الشخص وقد تزيد بعض البلاد كاسبانيا فتتطلب بصمات اصابعه كذلك .

ولا تدون هذه البيانات بجواز السفر الا بعد ان يقدم صاحب الشأن المستندات المثبتة لها وبعد ان يتأكد الموظف المختص من صحتها .

وهذه البيانات في جملتها تبين وتحدد ولا شك شخصية حامل الجواز ، حتى ان الجواز لم يكن في بدايته اكثر من وثيقة لاثبات الشخصية فحسب . ولقد سبق ان بينت عند التكلم عن تطور الجوازات في مصر ان الجواز لم يكن اكثر من بطاقة شخصية تمنح لمن يثبت شخصيته ايا كانت جنسيته . سواء اكان مصرى او عثمانيا او اجنبيا .

فالجواز اذن وثيقة مثبته لشخصية حاملها .

٤ - هل الجواز مثبت لجنسية حامله

الاصل ان الجواز لا يمنح الا لمن كانت له جنسية معينة على سبيل التحديد . لذلك فان الدولة التى ينتمى اليها طالب الجواز لا تصرف هذا الجواز الا بعد التأكد

(١) ارجو ان يلاحظ ان هذه اللائحة المؤقتة قد جمعت بين جوازات السفر والتأشيرات متمشيه مع احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ . ولكن بعد صدور القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . وبعد ان اوجبت المادة ٢٠ منه على ضرورة اصدار لائحه للجوازات واخرى للتأشيرات وجب تعديل هذه اللائحة المؤقتة التى لم تصدر بعد كقرار وزارى بحيث تصدر على هذا النحو وبحيث تعدل موادها على هدى احكام هذا القانون الجديد الذى جاء باحكام جديدة .

من ثبوت جنسيتها له . وقد يكون ذلك عن طريق تكليفه بتقديم شهاده بجنسيته ، وقد يكون عن طريق تقديمه شهادة ميلاده تثبت انه مولود في اراضيها . اذا كانت ممن تمنح الجنسية للمولودين فيها كتركيا وانجلترا وامريكا . وقد تكون السجلات الخاصة بحالته المدنيه كافيه للدلالة على جنسيته كما هو الحال في هولندا وقد تكون بطاقته الشخصية كافيه الى حد بعيد كما هو الحال في فرنسا الى غير ذلك .

ومع ذلك فالجواز - وان كان قرينة قوية على جنسية حامله يحمل الدولة التي صرفته مسئولية حمايته باعتباره من رعاياها - ليس دليلا قاطعا على الجنسية اذ انه يجوز ان يمنح الجواز لشخص من جنسية اخرى ولولادة مؤقته لتسهيل سفره وقيامه بمهمة معينة خارج حدودها كما ان الجواز قد يمنح ليس فقط لرعايا الدولة التي هم من جنسيتها بل كذلك الى رعايا الدولة التي هم تحت رعايتها « بريطانيا والدول التي في حمايتها كقبرص والهند سابقا وفرنسا والدول التي في حمايتها كمراكش وتونس والجزائر » .

فالجواز اذن ليس دليلا على الجنسية - اذ ليس ذلك من اغراضه - وان كان يعتبر قرينة عليها .

٥ - من الذي يقوم بصرف الجواز

يقوم بصرف الجواز الدولة التي اعدته اذا ما كانت لها شخصية مميزة وجنسية واضحة . تقوم هذه الدولة عن طريق فروعها سواء في داخلية البلاد او في خارجها بصرف هذه الجوازات لرعاياها او لمن هم تحت حمايتها بصفة عامة . فالجواز لا يصرف الا من حكومة « حكومة اعترف لها بشخصية مستقلة وجنسية واضحة » فالهند والباكستان واندونيسيا بل ومصر لم يصبح لها جواز خاص متميز عن غيره من جوازات الدول الاخرى الا بعد ان اصبح لها شخصية مستقلة وجنسية متميزة .

وقد جرى العرف الدولي على انه متى اعترف اعترافا قانونيا بوجود دولة معينة فان هذا الاعتراف يتضمن فيما يتضمن الاعتراف بشخصية رعاياها وبالجوازات التي يحملونها والمنصرفه من هذه الدولة ويتمتع حامل هذه الوثيقة بحماية الدولة التي منحته اياها في اى مكان ذهب اليه . كان حماية الدولة لرعاياها غير قاصرة على حدودها الاقليمية بل انها تمتد فتصبح حماية شخصية تتبع اشخاص رعاياها اينما كانوا . وتقوم بصرف هذه الجوازات السلطات الادارية على اعتبار انه عمل من اعمالها الادارية . وتختص وزارة الخارجية في كل دولة بما فيها مصر بصرف جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة .

اما جوازات السفر العادية فقد اختلفت الدول فبعضها تختص وزارة الداخلية بصرفها كمصر وتركيا وفرنسا واسبانيا . اما البعض الاخر كإيطاليا وهولندا وانجلترا فان وزارة الخارجية هي صاحبة الاختصاص الاصلى وان كانت في بعضها كإيطاليا قد خولت وزارة الخارجية حكمداريات البوليس المحلى بصرفها كما خولت وزارة الخارجية في هولندا هذا الحق مجالس البلديه في كل مدينة وذلك بطبيعة الحال في حدود التفويض والتعليمات الصادرة اليها .

٦ - ان يمنح جواز السفر المصرى

نصت المادة ٣ من لائحة الجوازات والتأشيرات المؤقته على ان جوازات السفر

المصرية تمنح للمصريين الثابتة جنسيتهم اصلا او بشهادة جنسية صادرة من وزارة الداخلية .

كانها لا تمنح الا للمصريين .

ويمكن اثبات الجنسية المصرية اصلا بما يقدم من شهادات كشهادة الميلاد وشهادة الخدمة العسكرية والشهادات الادارية وبما هو واضح من مميزات في الشكل والهجاء وهو لا شك امر تقديرى .

وقد يشمل الجواز الزوجة والاولاد القصر دون السادسة عشر .

الزوجه

يطبق على الزوجه المصرية نفس الاحكام التى تشترط في زوجها اى ان تكون مصرية وذلك حتى يمكن ان تحصل على جواز سفر مصرى او حتى يمكن ان تضاف على جواز سفر زوجها وقد كانت الزوجة الاجنبية تعتبر مصرية بالزواج طبقا للمادة ١٤ من قانون الجنسية المصرى الصادر في سنة ١٩٢٩ فكان يكتفى بوثيقة الزواج لمنح الزوجه الاجنبية الاصل المتزوجة من مصرى جوازا مصرى او اضافتها على جواز سفر زوجها على اعتبار انها مصرى بحكم الزواج .

على انه بعد صدور قانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ تغير الوضع الى حد كبير اذ تنص المادة التاسعة من هذا القانون على ان المرأة الاجنبية التى تتزوج من مصرى لا تدخل في الجنسية المصرية الا اذا اثبتت في وثيقة زواجها او في طلب لاحق للزواج رغبتها في كسب هذه الجنسية او استمرت الزوجية قائمة مدة لا تقل عن سنتين من تاريخ تحرير وثيقة الزواج ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل فوات المدة المشار اليها في الفقرة الاولى حرمان الزوجة الاجنبية حق الدخول في الجنسية المصرية .

ولقد صدر القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥١ لتعديل بعض احكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاصة بالجنسية المصرية فنصت المادة الاولى « يستبدل بالفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية النص الآتى : -

« المرأة الاجنبية التى تتزوج من مصرى لا تدخل في الجنسية المصرية الا اذا اثبتت رغبتها في كسب هذه الجنسية في وثيقة زواجها واعلنت وزير الداخلية بذلك او اعلنته بهذه الرغبة في طلب لاحق للزواج ويشترط في الحالتين ان تستمر الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ الاعلان » .

فكان الزواج في ذاته وكان تقديم عقد الزواج لا يكفى لكى تحصل الزوجه دون بحث آخر على جواز السفر او لكى تضاف على جواز سفر زوجها المصرى وكان من الضرورى اذن ان تراجع حالة الزوجه لمعرفة جنسيتها الاصلية وما اذا كانت مصرية الاصل ام انها كانت اجنبية وفي الحالة الاخيرة هل مرت سنتان على تاريخ اعلان الرغبة في الحصول على الجنسية المصرية وهل اعترض وزير الداخلية ام لم يعترض على دخولها في الجنسية المصرية . خلال هاتين السنتين .

ويشترط في حالة الزوجه المسلمة تقديم ما يثبت موافقة زوجها كتابيا على

سفرها وهذا ما نصت عليه احكام المادة ٣ فقرة ٣ من اللائحة المؤقتة والحكمة في ذلك ان الزوجة قد تكون مطلوبة في طاعة زوجها . . . الخ .

واشترط موافقة الزوج مبدا قد اخذت به ايطاليا واسبانيا وهولندا وان كانت ايطاليا قد تزيد فاشترطت كذلك موافقة الزوجة على سفر زوجها اما في فرنسا فلم يشترط موافقة الزوج او الزوجة على سفر واحد منهما اذ ان لكل الحرية في السفر والترحال دون اذن او موافقة الاخر حتى انها اشترطت حصول الزوجة على جوازات سفر مستقلة حتى لاتصبح دائما مقيدة بالزوج .

واذا طلقت الزوجة فان حالتها تبحث مستقلة وتمنح اولا تمنح الجواز حسب ظروفها الخاصة وما اذا كانت مصرية الاصل او ما اذا كانت قد اكتسبت الجنسية بالزواج وفي حالة ما اذا كانت اجنبية الاصل يبحث اذا كانت قد استردت جنسيتها الاصلية ام احتفظت بالجنسية المصرية .

الاولاد

الاصل ان يحصل كل فرد على جواز سفر مستقل الا انه نظرا للرابطة التي تربط بعض الاشخاص فقد نصت المادة ١١ من لائحة الجوازات على انه يجوز ان تشمل جوازات السفر الاولاد دون السادسة عشر . ويجوز ان يضم الولد الى جواز سفر ابيه او الى جواز سفر امه او الى جواز سفرهما او الى جواز كل على انه في الحالة الاخيرة يلزم الاشارة في كل جواز على انه مضاف على جواز سفر الآخر .

اما من زادت اعمارهم عن هذا السن فيلزم ان يحصلوا على جوازات سفر مستقلة .

على انه سواء حصل الاولاد على جوازات سفر مستقلة او اضيفوا على جوازات والديهم فانه يلزم ان يقدموا شهادة تفيد موافقة من هم في ولا يتهم على السفر وهذا ما اشارت اليه المادة ٣ فقرة ٣ من اللائحة .

٧ - شروط منح الجواز

١ - اثبات الشخصية

يلزم ان يثبت طالب الجواز شخصيته فيثبت انه صاحب الاسم وباقي الاوصاف .

ولا شك ان الاعتماد على ما يقدم من مستندات كما هو الحال في مصر وان كان يحقق الغرض الى حد ما الا انه قد يحدث فيه خطأ كثير . لذلك تجدهم في ايطاليا يشترطون ان تكون الصور المقدمة موضحا عليها اسم صاحب الشأن وموقعا عليها ومختومة بخاتم قسم البوليس الذي يقيم في دائرته لضمان التاكيد من شخصية صاحب الصورة . وقد يكون التثبت من الشخصية كما هو الحال في فرنسا عن طريق تقديم البطاقة الشخصية، حقيقة ان البطاقة الشخصية غير اجبارية في فرنسا الا ان ظروف الحياة في المدن تقتضي عادة حصول كل فرنسي على هذه البطاقة وهذه البطاقة لا تصرف الا بعد الاطلاع على الملف الخاص بحالته المدني والموضح به كل ما يحيط بحياته من تاريخ ميلاده حتى تاريخ طلب البطاقة . وقد يكون التحقق من الشخصية عن طريق مطالبة طالب الجواز ببصمات اصابعه للتحقق من شخصيته كما

هو الحال في اسبانيا على ان افضل وسيلة متبعة في الخارج هي المتبعة في هولندا . . .
اذ ان طلبات جوازات السفر تقدم الى مكاتب المجالس البلدية والمسجل بها تطور
حياة الفرد منذ ميلاده ليقوم الموظف المختص بمراجعتها في سجله الخاص فاذا جاء
مطابقا حوله للجهة المختصة للنظر في امر صرف الجواز .

ولا شك ان مثل هذه الوسيلة كفيلة بان لا يتقدم سوى صاحب الشأن
نفسه وان لا يدلى ببيانات غير صحيحة او محرقة او ان يخفى بيانات يلزم الرجوع اليها .

ولسنا نطمع في ان يكون لنا مثل هذا النظام الدقيق في جميع انحاء
المملكة المصرية ولكن لو كان من الممكن ان يكون ذلك فقط بالنسبة لساكني المدن
الكبرى وبالاخص ان ساكنيها هم اقلية الذين يطلبون الحصول على الجوازات لكان
ذلك سجلا كاملا صحيحا نستطيع ان نستخدمه اذا شئنا لحصر البيانات اللازمه
لصرف البطاقات الشخصية التي تصرف في الوقت الحاضر دون ان يكون لها ما يجب
ان يكون لها من اعتبار . ولكن من الممكن الاعتماد عليها الى حد كبير عند الرغبة في التحقق
من شخصية طالب الجواز .

اما ان نكتفى بما هو متبع حاليا من مطالبة طالب الجواز بتقديم شهادة
ادارية او ان يقدم شهادة من اثنين من الاعيان فانها كلها شكليات نعلم جميعا قيمتها .

ويكفينا مثل واحد من الامثلة التي لا عدد لها والتي تخطيء فيها الادارة
المختصة دون قصد فقد حدث ان تقدم شخص لطلب الحصول على جواز سفر مصري
وذكر في خانة العمل انه تاجر وقد منح - بعد ان استوفى البيانات الاخرى - جواز
السفر . ولكن اتضح بعد ذلك انه موظف بوزارة الشؤون الاجتماعية وانه قد اختلس
مبلغا معيناً وانه كان يزعم الهرب الى خارج مصر .

فلو كان لدى الادارة المختصة ما يوضح لها شخصيته لما حاول التمويه عليها
ولا تضح انه موظف لا تاجر ولطالبته بتقديم كتاب من الوزارة التابع لها يفيد موافقتها
على سفره .

ب - شهادة الميلاد

ويلزم ان تكون صادرة من وزارة الصحة المصرية او من سلطة اجنبيه
ومصدقا عليها من جهة مصرية كمن ولد في الخارج وكانت شهادة ميلاده صادرة من
الجهة الاجنبية المختصة فانه يلزم في هذه الحالة تقديم هذه الشهادة الى الهيئة
الدبلوماسية او القنصلية المصرية التي ولد في دائرتها للتصديق عليها .

وقد يكون الغرض من طلب شهادة الميلاد ان تكون دليلا يستكمل بالادلة الاخرى
لائبات جنسية طالب الجواز وان كانت شهادة الميلاد ليست دليل الجنسية في مصر
على الاقل وليس معنى انه مذكور فيها ان المولود مصري انه مصري اذ ان الغرض من
شهادة الميلاد اثبات الميلاد لا اثبات الجنسية على انه في بعض البلاد التي تأخذ بمبدأ
منح الجنسية لمن يولد في اراضيها كتركيا وانجلترا والولايات المتحدة فان واقعة الميلاد في
ذاتها وتقدم ما يتبعها دليل كاف على الجنسية . وقد يكون الغرض من طلب شهادة
الميلاد معرفة السن لاسباب خاصة بالتجنيد او بمنح الجواز مستقلا لصاحب
الشأن . . . الخ .

د - عقد الزواج

يلزم ان تقدم الزوجة شهادة الزواج على ان تكون صادرة من الجهة الدينية المختصة فاذا كان عقد في خارج مصر فانه يلزم ان يكون مصدقا عليه من هيئة دبلوماسية او من القنصلية المصرية على ان يراعى بعد ذلك ماجاء في التعليمات المشار اليها في حالة زواج المصرى من اجنبية . للتأكد من اكتسابها الجنسية المصرية . كما يلزم تقديم شهادة الطلاق او شهادة بوفاة الزوج في مثل هذه الاحوال .

د - ان لا يكون طالب الجواز في سن التجنيد .

نصت المادة الاولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية بانه « تفرض الخدمة العسكرية على كل مصرى من الذكور اتم الثامنة عشر من عمرة » ونصت المادة الرابعة « لا يجوز ان يطلب للتجنيد من اتم سن الثلاثين الا في حالة الحرب او الطوارئ ويكون ذلك بناء على قرار من مجلس الوزراء » .

ومعنى هذا انه يفترض ان المصرى مطلوب للتجنيد اذا كان قد اتم ١٨ سنة ولم يتعد بعد سن الثلاثين الا اذا كان قد اعفى لسبب من الاسباب الواردة في القانون وقد نص عليها في المادة الثالثة وهي :-

١ - من لا تتوافر فيهم شروط اللياقة لتلك الخدمة وتعين هذه الشروط بمرسوم .

٢ - الابن الوحيد لابويه او لابييه او لامه مادام كذلك ويشترط لاعفاء الابن الوحيد لامه ان تكون الام ارملة او مطلقة طلاقا بانئا او ان يكون زوجها غير قادر على الكسب .

٣ - الاخ الثانى او اكبر الاخوة للمجنند الذى توفى بسبب الخدمة في الجيش او الذى سرح لامراض اصابته بسببها وكان من شأنها عجزه عن الكسب .

اما من اتم الثلاثين فالمفروض انه غير مطالب بالتجنيد الا اذا كان هناك قرار من مجلس الوزراء .

٨ - هل جواز السفر حق ام منحه

نصت المادة ١٣ من التصريح العالمى لحقوق الانسان « لكل انسان الحق في مغادرة اى بلد بما فيها بلده الاصلى والحق في العودة الى هذا الاخير » .

وعلى هدى هذا النص التزمت الحكومات بمنح جواز السفر لاي فرد يطلبه من رعاياها لتسهيل خروجه من اراضيها .

على ان هذا الالتزام المطلق تحده حدود اجمعت الدول على الاخذ ببعضها واختلفت على البعض الاخر .

فقد اجمعت على انه اذا كان قد صدر حكم ضد طالب الجواز وكان هذا الحكم قابلا للنفذ او اذا اصدرت النيابة امرا بالقبض عليه او بمنعه من السفر فانه لا يصرف الجواز لطالبه الا بعد نفاذ الحكم او بعد اذن النيابة .

ولكن ما الحكم اذا كان طالب الجواز مدينا للحكومة او مدينا لمصلحة الضرائب

مثلا ؟ هل يمكن في هذه الحال عدم منحه الجواز وبالتالي منعه من السفر بناء على طلب مصلحة الضرائب ؟

وما الحكم بالنسبة لمن كان مشبوها ولكن لم يصدر ضده حكم قابل للتنفيذ او لم يصدر من النيابة امر بالقبض عليه . او بمنعه من السفر ؟ فهل يمكن في مثل هذه الحالة عدم منح الجواز وبالتالي منعه من السفر بناء على طلب البوليس ؟

ثم ما الحكم لمن كان غير مرغوب في سفره لاسباب تتصل بسمعة البلاد في الخارج او لانه مفلس يخشى عدم استطاعته الحياة في الخارج او العودة الى مصر ؟

هذا ما اختلفت فيه الدول

والواقع انه للرد على هذه الاسئلة وغيرها يجب ان نبحت اولا ما اذا كان الجواز حقا للفرد ام انه منحة من الدولة .

فالدول التي اعتبرت الجواز منحه - كتركيا وفرنسا واسبانيا وهولندا وايطاليا - تمتنع عن منحه بدون ابداء الاسباب وليس للفرد حتى حق معرفتها اذ قد تكون اسبابا سرية متصلة بامن الدولة وسلامتها ولقد بلغ ببعض هذه الدول كهولندا وتركيا انها لا تنتظر حتى تطلب مصلحة الضرائب عدم صرف جواز السفر بل انها تشترط على طالب الجواز تقديم شهادة من مصلحة الضرائب بانه غير مطالب بشيء . كما انها تحيل دائما طلبه قبل صرف الجواز الى البوليس المحلى الذي يقيم الطالب في دائرته للنظر فيما اذا كان هناك راي بشأنه .

اما الدول الاخرى التي تعتبر ان من حق الفرد الحل والترحال وان حرية الشخصية لا يمكن ان تحد لمجرد كونه مدينا للحكومة او لانه مشبوها ولكن لم يرتكب جرما معاقبا عليه او لمجرد الظن انه قد يسيء الى سمعة بلاده فان مثل هذه الدول تسمح له مع كل هذا بالحصول على جواز السفر كمصر وسويسرا .

فقد قضت المادة السابعة الفقرة الثانية من الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ بانه لا يجوز ان يحظر على مصرى الإقامة في جهة ولا ان يلتزم الإقامة في مكان معين الا في الاحوال المبينة في القانون .

ورغم صراحة النص فان الظروف العملية كثيرا ما تقضى بالتجاوز احيانا وبالتوسع في التفسير احيانا اخرى . ولقد تضاربت فتاوى اقسام القضاة ومجلس الدولة فيحسن الاشارة الى بعضها لعلنا نصل منها الى ما يجب ان يتبع .

فتوى قسم قضاة وزارة الداخلية .

حدث ان امتنعت وزارة الداخلية عن منح جواز سفر مصرى لاحد المصريين بناء على راي مكتب المخدرات الذي يفيد بانه معلوم عن هذا المصرى بانه يهرب المخدرات ويتجر فيها وانه كان موضوعا تحت المراقبة وانه كان قد صدر ضده حكم بادانته بالجسب لمدة ثلاث سنوات مع الشغل ونفذ . ولما سئل قسم قضاة وزارة الداخلية افتى «في كتابه رقم ٤٧ - ١٠٤/٢٤ المؤرخ في ١٩٤٩/٧/٢١ » بما هو آت :-

« كل مصرى اذا لم يكن صدر ضده حكم بعقوبة مقيدة للحرية واذا لم يكن موضوعا تحت مراقبة البوليس طبقا لاحكام القانون له حرية التنقل ولا يمكن الزامه

بالبقاء في جهة معينة وبالتالي لا يجوز حرمانه من جواز سفر مصرى لان في الحرمان حجرا على حريته في التنقل خارج القطر وهذا غير جائز قانونا .

فاذا كان المصرى المذكور مصرى الجنسية وكان الحكم الصادر ضده وآثاره الجنائية قد انقضى سواء بتنفيذ العقوبة عليه أو بسقوط الحق في تنفيذها وثبت للإدارة انه غير موضوع تحت مراقبة البوليس فاننا نرى انه لا يجوز حرمانه من جواز السفر خصوصا اذا تحققت الإدارة بان المذكور قد حصل فعلا على حكم برد اعتباره اليه . اما ان مكتب المخدرات العام يشتبه في ان هذا الشخص لا يزال يتجرر بالمخدرات وان جواز السفر الذى يمنح له سوف يسهل له ذلك الاتجار فان هذا الاشتباه لا يكفى وحده لحرمانه من اوراق سفره .

كما انه افتمى في حالة اخرى مماثلة في ١٢/٥/١٩٤٦ على ان القوانين المصرية وعلى رأسها الدستور لا تجيز حرمان المصرى من حرية التنقل سواء كان خارج القطر أو داخله ما لم يكن موضوعا تحت مراقبة البوليس . أو هاربا من تنفيذ حكم قضائى اذ تنص المادة السابعة الفقرة الثالثة من الدستور على انه لا يجوز ان يحظر على مصرى الإقامة في جهة ما ولا ان يلزم بالإقامة في مكان معين الا في الاحوال المبينة في القانون فما دام المذكور غير موضوع تحت المراقبة ولم يكن مطلوبا للتنفيذ عليه بحكم قضائى أو صدر امر من النيابة بالقبض عليه فلا يجوز رفض منحه جوازا مصريا . وما على مكتب المخدرات العام الا ان يضعه تحت المراقبة ليمنعه من ارتكاب جريمة من جرائم قانون المخدرات أو ليقوم بضبطه ان ارتكبها .

الا ان ادارة الراى لوزارتي الداخلية والشئون الاجتماعية قد افتمت في كتابها المؤرخ ٢٠/١٠/١٩٤٨ برأى مخالف لما افتمى به قسم القضايا فقد افتمت بجواز عدم منح الجواز اذا كان في منحه ما يؤدى الى دعاية سيئة لمصر في الخارج .

وموضوع الفتوى ان مصريا كان قد حصل على مبالغ على سبيل الاعانة بلغت ٩٤١ جنيه ولما طولب بسدادها رفض ثم انكر وكان لدى المفوضية الملكية المصرية ببراج معلومات تفيد انه جمع بعض المال عن طريق زواجه وعن طريق التجارة وانه من الاشخاص المفامرين وسبق ان اقلت السلطات التشيكية القبض عليه وقدمته الى محكمة الجنايات بتهمة التحايل على القانون بانه باع اثانا كان مملوكا لسيدة المانية هى والدة زوجته مع ان المرسوم الصادر في سنة ١٩٤٥ يقضى بمصادرة الاثان شأنه في ذلك شأن باقى الممتلكات الالمانية غير ان القضية حفظت لعدم كفاية الادلة .

وترى ادارة الراى « انه نظرا لانه يتبين من سيرة حياة المذكور ومغامراته انه يسىء الى سمعة مصر في الخارج فللوزاره ان ترفض منحه جواز سفر مصرى حتى لا يكون دعاية سيئة لمصر في بلاد اخرى ينتقل اليها هذا الا اذا كان قد طلب الجواز للعودة الى مصر وفي هذه الحالة يجوز ان يكون جواز السفر في حدود خط سير هذه العودة مع اخطار السلطات المصرية في البلاد التى سيمر بها في عودته بمراعاة ذلك على ان يسحب منه هذا الجواز عند دخوله ارض مصر .

ولعل الراى الذى رآته هيئة قسم الراى بمجلس الدولة بجلستها المنعقدتين لاستعراض هذا الموضوع في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ و ٧ يناير سنة ١٩٤٧ هو الراى السديد الذى يمكن السير عليه فقد « لاحظت الهيئة ان نصوص الدستور الخاصة بالحرية الشخصية وبحظر الإقامة في مكان معين لا تتعارض مع حق الدولة في وضع التنظيم الخاص برقابة سفر رعاياها الى الخارج والاصل ان للافراد دائما

حق الحصول على جوازات السفر وليس للسلطة القائمة على منح الجوازات ان تمتنع عن اعطاء تلك الجوازات الا في الاحوال التي تبرر ذلك على ان يكون تصرفها في حدود الاوضاع القانونية والخاصة بحق السيادة وبظروف الضرورة القصوى وفي اضيق الحدود ويكون عمل تلك السلطة تحت مسؤوليتها خاضعا لرقابة المحاكم القضائية والادارية ويجب ان تبحث ظروف كل حالة على حدة قبل اتخاذ اى اجراء وان تعرض على قسم الراى لتقدير ظروفها .

ويجب ان نلاحظ ان قسم الراى مقيد بنص المادة السابعة من دستور سنة ١٩٢٣ والتي تقضى بانه لا يجوز ان يحظر على مصرى الإقامة في جهة ما ولا ان يلتزم الإقامة في مكان معين الا في الاحوال المبينة في القانون وانه في تفسيره وتخريجه حاول التوسع فاباح للجهة القائمة بمنح الجوازات سلطة تقديرية في الامتناع عن اعطاء الجواز على ان يكون ذلك في حدود الاوضاع القانونية الخاصة بحق السيادة وبظروف الضرورة القصوى .

ولست ادري هل يمكن على هدى هذا التفسير عدم صرف الجواز للمدين لصلحة الضرائب . وهل يجوز عدم صرف الجواز للمشتبه في امره . وهل يجوز عدم صرف الجواز لمن كان مفلسا ويخشى عدم استطاعته الحياة حياة كريمة في الخارج لا اظن انه على هدى هذا التفسير يجوز للسلطة القائمة على صرف الجوازات عدم التصريح بصرف الجواز وبالتالي فان هذه الفتوى لن تفيد الا في الحالات النادرة في حالات الضرورة القصوى وهي حالات لسنا في حاجة الى فتوى فيها . والخلاف قاصر على الحالات التي قد لا تقتضيها الضرورة القصوى .

وهناك من ينكر حق الدولة في عدم منح الجواز في الحالات التي يقتضيها الصالح العام سواء كانت تقتضيها الضرورة القصوى او لا تقتضيها .

واذا كان الامر كذلك واذا كان هذا ما جرى عليه العمل في مصر وما نصت عليه قوانين بعض الدول الاخرى واذا كان الدستور قد اجاز بحكم المادة ٧ فقرة ٣ ان تصدر قوانين لحظر الإقامة فلماذا لا يدرج في القانون الخاص بالجوازات نص خاص يجيز للدولة عدم صرف جوازات السفر في حالات معينة على سبيل الحصر . ولعل ذلك وان بدا في مظهره انه مقيد للحرية الفردية الا انه في الواقع تحديد مفيد لانه بذلك لا يترك لتقدير الهيئة القائمة بصرف الجوازات سلطة تقدير ما اذا كانت حالة ما من الحالات التي يجوز فيها المنع او لا يجوز .

البحث الثانى — وثائق السفر التي تقوم مقام الجواز

١ - وثائق سفر دولية

١ - جوازات سفر لموظفى هيئة الامم

يحدث احيانا ان يفوض الى احدى الهيئات الدولية منح وثائق سفر من نوع خاص لموظفيها لتسهيل سفرياتهم حتى ولو كانوا يحملون جوازات السفر الممنوحة اليهم من الدول التابعين لها . . .

فمثلا تنص المادة ٢٤ من الاتفاقية الخاصة بشأن مزايا وحصانات هيئة الامم المتحدة الصادر بها قرار الجمعية العامة بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٤٦ على

الآتى : « يجوز لهيئة الأمم المتحدة منح جوازات مرور لموظفيها تعترف بها وتقبلها سلطات الدول الاعضاء كسند صالح للسفر » .

كما ان هناك وثائق سفر تصدرها الهيئة الدولية للصليب الاحمر لتسهيل سفر بعض من هم في رعايتها .

٢ - وثائق السفر للاجئين الحرب العالمية الاولى

بانتهاى الحرب العالمية الاولى وجد عدد كبير من اللاجئين الارمن والروس والترك assyro-chaldens, assyrien ولقد عقدت في شأن هؤلاء عدة اتفاقات دولية لتنظيم شؤونهم سواء من حيث الإقامة او الجوازات او غير ذلك (١) . وكان ذلك في سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٤ و ١٩٢٦ و ١٩٢٣ ولقد اشتركت الحكومة المصرية في هذه الاتفاقيات ووقعت عليها .

وتتضمن هذه الاتفاقيات منح الروس البيض والارمن وامثالهم من لاجيء الحرب العالمية الاولى وثائق سفر سميت بجوازات نانسن Nansen نسبة الى الدكتور نانسن السويسرى ورئيس الجمعية التى قامت بعد الحرب بمعاونتهم ثم اصبحت تابعة لعصبة الامم . . .

وقد نصت المادة الثانية من الاتفاقية التى عقدت في سنة ١٩٢٣ بأن على الدول المتعاقده منح هؤلاء اللاجئين وثيقة نانسن صالحه لمدة لا تقل عن عام وان يرخص لحاملها بمغادره الدولة التى منحتة اياها وان يعود اليها دون ان يكون في حاجة الى ترخيص بالمغادره او ترخيص بالدخول .

وكان المفروض ان يمنح هؤلاء مثل هذا الجواز في مصر الا انه قد صدر في مصر قرار وزارى في سنة ١٩٢٦ لتنظيم حالة الروس البيض دون باقى الفئات وقد اشار هذا القرار الى ضرورة تسجيل كل شخص من اصل روسى سواء في ذلك من هو مقيم في مصر او يحضر بعد ذلك وان هذا القيد يعتبر كافيا لامكان الحصول من السلطات المصرية المختصة على تذاكر مرور لا على جواز نانسن .

ومع كل فقد الفى هذا القرار من تلقاء ذاته بمجرد ان صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ اذ قد اصبح الاجانب في مصر لا يخضعون الا لهذا القانون بما فيهم الروس البيض . . . (فتوى مجلس الدولة المؤرخه ١٩٥١/١/٩) .

الا يجوز التفكير في اعداد جوازات سفر نانسن لامثال هؤلاء من اللاجئين تنفيذًا للاتفاقية المؤرخه سنة ١٩٢٣ التى وقعت عليها مصر ؟

٣ - وثائق السفر للاجئين الحرب العالمية الثانية (اتفاقية لندن سنة ١٩٤٦) .

بانتهاى الحرب العالمية الثانية وجد كثيرون من اللاجئين سواء في ذلك الذين لم يعودوا يتمتعون بجنسية معينة والذين لم يعودوا يتمتعون بحماية دولتهم . . .

ولقد رات لجنة ما بين الحكومات للاجئين

Comité Intergouvernemental pour les réfugiés.

في اجتماعها في ١٧ اغسطس سنة ١٩٤٤ انشاء وثائق سفر مماثله للاجئين الذين يدخلون في اختصاصها اى دون اولئك الذين يطبق عليهم جواز سفر نانسن .

(١) The Refugee Problem (report of a Survey) by Sir John Hope Simpson.

ثم كان ان عقدت اتفاقية دولية في لندن في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٦ انشئت بمقتضاها هذه الوثيقة . . .

وقد نصت هذه الاتفاقية على ان هذه الوثيقة تصرف لاولئك الذين يطلبونها بقصد السفر خارج البلد التي يقيمون فيها (المادة الثانية من الاتفاقية) .

كما نصت على انها تكون سالحة اما لسنة او لسنتين وانها تخول حاملها العودة الى البلاد التي اصدرتها خلال مدة صلاحيتها دون تأشيرة وانه يجوز تجديد المدة التي على حامل هذه الوثيقة العودة خلالها وهذا مع عدم الاخلال بالقوانين الموجودة الخاصة بالدخول والاقامة (المادة ١٥ و ١٦ من الاتفاقية) .

وهذه الوثيقة لا تضى على حاملها الحماية السياسية او القنصلية للدولة التي منحته اياها .

على ان مصر لاسباب مختلفه لم تر الانضمام الى هذه الاتفاقية منها انه وان كانت هذه الوثيقة تخول حاملها حق الدخول والخروج في اراضي الدولة التي اصدرتها خلال مدة صلاحيتها الا انه قد تنتهي خلال مدة بقاء الاجنبي خارجها وترفض الدولة التي اصدرتها تجديداتها فتضطر الدولة التي يقيم فيها وقد تكون مصر الى قبوله كلاجيء . . . وما اكثر اللاجئين في مصر . ولكن الايخسن اعادة النظر في هذا القرار لاسباب اخرى وجبهة ستكون محل بحث خاص عن اللاجئين .

وقد اقتصر تركيا على الاعتراف بصلاحيه الوثيقة الصادرة من حكومات اخرى بشرط ان يكون استعمالها في الاراضي التركية في حدود تأشيرة المرور .

٤ - وثائق السفر للاجئين (اتفاقية جنيف سنة ١٩٥١) .

اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قرارا بدعوة الدول الاعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من الدول التي يهمها امر اللاجئين الى الاجتماع لاعداد نظام لمعاملة اللاجئين وغير معيني الجنسية .

وقد عقد هذا المؤتمر في جنيف في ٢ يوليو سنة ١٩٥١ ووضع اتفاق دولي قرر معاملة موحدة للاجئين (١) وقد اشتركت مصر في اعمال هذا المؤتمر الا انه لا سبب تتعلق بظروف مصر رؤى مؤقتا ارجاء الانضمام الى هذه الاتفاقية . . .

وتنص المادة ٢٨ من هذه الاتفاقية على منح وثائق سفر على شكل معين (٢) للاجئين الموجودين بالدولة على نحو شرعي لتسهيل سفرهم خارج اراضيها مالم تحل دون ذلك اسباب متصلة بامن الدولة او بالنظام العام كما انها قد اعتبرت ما يصدر من وثائق مماثلة للاجئين نتيجة لاتفاقات دولية كما لو كانت صادرة طبقا لاحكام هذه الاتفاقية . . .

(١) وقد اقتصر احكام الاتفاق على اللاجئين دون عديمي الجنسية اذ رؤى ان قضية عديمي الجنسية لم تتضح بعد بحيث يمكن تنظيمها على اساس دولي موحد ولما كانت بعض عناصرها تحتاج الى مزيد من البحث . . . احيلت الى الهيئات المختصة بالامم المتحدة لتعقبها بالدراسة المستفيضة . . .

(٢) الحق بالاتفاقية النموذج المتفق عليه للوثيقة .

واللاجئون في حكم هذه الاتفاقية هم حسب ما جاء في المادة الاولى اولئك الذين اعتبروا لاجئين بمقتضى اتفاقات دولية سابقة او بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين . وكذلك اولئك الذين يوجدون خارج اوطانهم على اثر احداث في بلادهم في اول يناير سنة ١٩٥١ ويخشون ان عادوا اليها ان يكونوا محل عسف او جور بسبب ديانتهم او جنسيتهم او ارائهم السياسية ويعتبر في حكمهم اولئك الذين يوجدون خارج البلاد التي كانوا يقيمون فيها عادة دون ان تكون لهم جنسيتها ولا يريدون العوده اليها خشية ان يقع عليهم عسف او جور لنفس الاسباب السابق الاشاره اليها (١) .

وقد اقترن هذا التعريف ببيان الاسباب التي ترتب عليها اسقاط صفة اللاجئين عن الاشخاص الذين يعتبرون لاجئين

ويلاحظ ان هذا التعريف جاء عاما ولذلك فقد نص على ان للدولة التي تريد الالتزام باحكام المعاهدة ان تحدد مدى التزامها بتصريح تقدمه عند توقيع المعاهدة او التصديق عليها او الانضمام اليها فلها ان شاءت ان تقصر تطبيق احكام المعاهدة على اولئك الذين ينتمون الى بلاد اوروبية فحسب ولها ان شاءت ان تطلق تطبيقها بحيث تشمل اللاجئين الذين ينتمون الى بلاد واقعة في اوروبا وكذلك اللاجئين الذين ينتمون الى بلاد واقعة خارج اوروبا .

ولقد فصل ملحق هذه الاتفاقية اجراءات وشروط منح وثيقة السفر التي تمنح لهؤلاء اللاجئين كما بين ظروف التأشير عليها بالدخول او المرور ولا يكاد يخرج ما جاء في هذا الملحق على ما سبق ايضاحه عن اتفاقية لندن سنة ١٩٤٦ الخاصة بوثائق السفر والتي اسلفت الاشارة اليها في البند السابق .

ب - وثائق سفر تصرفها الدولة لبعض فئات من الاجانب

جرت الدول على صرف وثائق خاصة باسماء مختلفة للاجانب الموجودين في اراضيها من العديمي الجنسية او الذين لا يتمتعون برعاية دولهم لتسهيل سفرهم وعودتهم وذلك حسب الشروط التي تضعها في هذا الشأن .

فمثلا تمنح فرنسا وثيقة تسمى Titre d'identité et de voyage وتشترط فرنسا ان يحصل حاملها على تأشيرة بالخروج وعلى تأشيرة بالعودة ان كان في نيته العودة .

وتمنح في نفس الوقت جوازات من نوع خاص لبعض الجنسيات فتمنح الالمان اللاجئين بها Certificat d'identité et de voyage pour les réfugiés provenant d'Allemagne

كما تمنح الاسبانيين اللاجئين فيها Certificat d'identité et de voyage pour les réfugiés Espagnoles

وفي ايطاليا يمنحون عديمي الجنسية وثائق مؤقتة تبيح لهم السفر والعودة صالحة لمدة سنة لا تجدد ولكن يجوز منح غيرها .

وفي انجلترا يمنحون Certificate of Identity وهي وثيقة تسمح لحاملها بالسفر والعودة كاي بريطاني .

(١) انظر الباب الخاص باللاجئين .

وفي مصر يمنحون وثيقة مماثلة Laissez Passer يشترط أن يحصل حاملها على تأشيرة بالعودة حتى يستطيع العودة الى مصر كما استخدمت نظام Feuille de route لتسهيل سفر المغادرين نهائيا من بعض الفئات على انه هذا النظام قد الفى ولم يتبق سوى تذكرة المرور .

وقد يحسن الاشارة سريعا الى تطور هذه التذكرة . -

بدأت ادارة الجوازات منذ سنة ١٩١٦ في صرف تذاكر المرور لغير المصريين . . . وكانت في ذلك الوقت ورقة بحجم الفولسكاب عليها الصورة الفوتوغرافية واوصاف المسافر موضحا عليها تأشيرة العودة لمن يرغب في العودة الى مصر . وكانت تمنح مجانا ولمدة غير محددة ولم تكن كلها ذات شكل واحد ففكرت وزارة الداخلية في سنة ١٩٢٠ في توحيدها وتحديد مدتها وتحصيل رسم عنها وفعلا أصبحت تذكرة المرور منذ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ورقة معينة صالحة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ورسومها ١٢٥ مليما اما طلب تأشيرة العودة فكانت تمنح مجانا ولما كانت ورقة تذكرة المرور تطوى بمعرفة المسافر أصبحت عرضة للتلف فرؤى ابتداء من ١٩٢٢/١٢/١ جعلها بشكل كتاب على ان تكون صالحة لمدة سنتين وقابلة للتجديد خمس مرات كل مرة سنتين . وقد تأيد ذلك في القرار الوزاري الصادر في الوقائع المصرية رقم ٧٧ الصادر في ١٩٢٣/٨/٢ .

وفي ١٩٢٥/٢/١١ اصدرت وزارة الداخلية بناء على اشارة وزارة الخارجية تعليمات لادارات جوازات السفر الاربعة يبين فيها الاشخاص الذين يمنح لهم تذاكر المرور وهم :-

١ - كل شخص اجنبي سواء كان متمتعا بالامتيازات الاجنبية ام لا ولم يقيد اسمه في سجلات القنصلية التابع لها .

٢ - اليونانيون الذين لم تعترف لهم وزارة الخارجية بالتبعية اليونانية كنص الاتفاقات مع الحكومة اليونانية .

٣ - كل شخص مشكوك في تبعيته او تعارض فيها وزارة الخارجية .

٤ - الاشخاص العثمانيون الاصل الذين يقيمون في القطر المصري اقل من خمس عشرة سنة اي الذين لم يستوفوا الشروط المنصوص عليها في القانون المعمول بهما (قانونا سنة ١٩٠٠ و ١٩٠٢/١١/٤) حتى يعتبروا مصريين .

ثم صدرت في سنة ١٩٣٠ لائحة الجوازات والتأشيرات وقد نصت المادة السادسة على ان تذكرة المرور تمنح للاشخاص من غير ذوى الجنسية الثابتة اي من لا يعترف بهم من احدى القنصليات الاجنبية او الذين يوجدون تحت ظروف ضرورية وفي حاجة الى ما يثبت شخصيتهم ويسهل سفرهم .

واخيرا نصت المادة السادسة من اللائحة المؤقتة للجوازات والتأشيرات الصادرة في سنة ١٩٤٨ على الآتى :-

« تمنح تذاكر المرور الى الاشخاص غير ذوى الجنسية الثابتة » .

ونصت المادة ٧ على ان تذاكر المرور صالحة لسنة واحدة من تاريخ اصدارها مالم ينص فيها على غير ذلك وتكون قابلة للتجديد اربع مرات كل منها لسفرة واحدة بحيث تصبح مدة العمل بالتذكرة خمس سنوات من تاريخ اصدارها .

ولا تخول لحاملها الدخول الى مصر او المرور منها الا اذا حصل على تأشيرة دخول او مرور او تأشيرة عودة .

كما نصت المادة ١١ من هذه اللائحة على انه يجوز ان تشمل تذكرة المرور الزوجة والاولاد دون السادسة عشرة . . .

والواقع ان هذا نص خاطيء ذلك لانه كثيرا ما يحدث الا يكون للزوج جنسية معينة ولكن للزوجة جنسيتها الاصلية وستحتفظ بها بطبيعة الحال لانها لا تكتسب جنسية اخرى بالزواج اذا كان قانون جنسيتها يسقط الجنسية في حالة الزواج بمن له جنسية . كما انه قد يحدث الا يكون للزوج او الزوجة جنسية معينة ولكن لاولادهم جنسية ثابتة اذ قد يولدون في بلد كإنجلترا أو أمريكا أو تركيا فيكتسبون جنسية هذه البلاد بمجرد الميلاد في اراضيها بل ان بعض الدول تكتسب الاولاد جنسية امهم كما هو الحال في تركيا اذ ان ابناء المرأة التركية المتزوجة من اجنبي غير معين الجنسية يعتبرون اترাকা حتى ولو ولدوا خارج تركيا .

فيجب اذن عدم صرف تذكرة المرور هذه الا بعد دراسة حالة كل فرد على حدة ودراسة حالة الزوج ثم حالة الزوجه ثم حالة الاولاد ولدا ولدا اذ قد تختلف ظروف كل فرد منهم عن الآخر .

ومصر وان كانت قد انضمت الى اتفاقية سنة ١٩٣٣ الخاصة للاجئين الحرب العالمية الاولى الا انها لم تقم بتنفيذ هذه الاتفاقية تنفيذا يجعلها تمنح من عقدت هذه الاتفاقية من اجلهم جوازات سفر نانسن اكتفاء بما جاء في القرار الوزاري الصادر في سنة ١٩٢٦ والذي الفى من تلقاء نفسه بمجرد صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ .

واذا كانت مصر لم تقبل حتى الان الانضمام الى اتفاقية سنة ١٩٤٦ الخاصة بصرف وثائق سفر للاجئين الحرب العالمية الثانية فكيف ستسهل على اولئك اللاجئين السفر الى الخارج وهل يمكن في هذا ان تكتفى بما جاء في المادة السادسة من لائحة الجوازات والتأشيرات وتمنحهم تذاكر مرور .

تنص هذه اللائحة على منح تذاكر المرور الى الاشخاص غير ذوى الجنسية الثابته (١) .

ولكن هل يكفى هذا النص . . . الواقع انه ليس كل اللاجئين من غير ذوى الجنسية الثابته اذ ان منهم من لا زال يتمتع بجنسيته ولكنه لم يعد يتمتع برعاية دولته فحسب . . . فهؤلاء لهم جنسية ثابتة .

فاما ان نغير هذا النص واما ان نفكر في تنفيذ احكام الاتفاقية الصادرة في سنة ١٩٣٣ والانضمام الى الاتفاقية الصادرة في سنة ١٩٤٦ واتفاقية اللاجئين المنعقدة في جنيف سنة ١٩٥١ لاسباب كثيرة منها تلك الاسباب التي دعت الحكومات الاخرى الى الانضمام اليها وتنفيذها .

١ - قد يحدث ان تطلب هيئة من الهيئات منح جماعة من اعضائها سيقومون برحلة رياضية او سياحية مثلا تذكرة مرور واحدة سميت بتذكرة المرور الاجماعية وقد جرى العمل على منح مثل هذه التذكرة الاجماعية بعد ان تبحث حالة كل فرد منهم على حدة ويتضح انه يجوز منحه تذكرة مرور خاصة به ان طلب ذلك .

وفي رأبي ان هذا الراى الاخير افضل اذ ليس من مصلحتنا ان يندمج اولئك الذين ليس لهم جنسية معينة مع اولئك الذين لهم جنسية او كان لهم جنسية وفي امكانهم استعادتها بمجرد تغيير النظام السياسى فى بلادهم هذا من جهة ومن جهة اخرى فان فى تسهيل سفرهم بوثائق سفر دولية معترف بها قد يؤدى ببعضهم الى مغارة مصر الى غيرها من البلاد التى يستطيعون الاستقرار فيها بعد مضى مدة معينة يكونون خلالها مطمئنين دائما الى عودتهم الى مصر اذا شاءوا .

ج - بطاقات الحدود

لا شك ان سكان الحدود المشتركة يكونون فى الاغلب ذوى علاقات ان لم تكن مشتركة فلا بد ان تكون على الاقل علاقات تجارية ومالية متبادلة .

وقد يحدث ان يكون سكان الحدود من اصل واحد او ان يكون بعضهم ساكنين فى ارض دولته ويعمل فى ارض دولة اخرى مجاوره .

لذلك فقد جرى العمل - اما بناء على عرف او على اتفاقات ثنائية - على اعفاء سكان الحدود فى نطاق مسافات معينة من حمل جوازات سفر اكتفاء بحمل بطاقات شخصيه من نوع خاص يمنح فقط لهؤلاء السكان .

وهذا ما هو حادث بين اغلب دول اوربا الغربية المشتركة الحدود . كفرنسا وبلجيكا وسويسرا وايطاليا واسبانيا .

وقد نص فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ فى المادة ١١ فقرة اولى على انه « لا تطبق نصوص هذا القانون على السكان الرحل الذين يسرى عليهم الاتفاق المؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن تعيين الحدود الغربية للقطر المصرى » .

وتنص المادة السابعة من لائحة تسوية حقوق المرعى والغابة والبدار فيما يتعلق بالسكان الرحل الذين ينتقلون على خط الحدود الغربية تنفيذا للمادة الثانية الفقرة الثانية من اتفاقية ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ على الآتى : « كل مترحل يجتاز الحدود بين مصر وبرقه بقصد المرعى او السقاية او البدار يجب ان يكون حاملا لرخصة صادرة من سلطة المنطقة التابع لها . وتعطى هذه الرخصة مجانا وتكون نافذة لمدة سنة » .

وتنص المادة الثامنة والتاسعة والحادية عشر على ان يجب ان يبين فى الرخصة اسم الشخص واسم والده وبيان البيت والقبيلة التابع لهما ويجب على حاملها ان يعرض الرخصة فى حالة مفادرة الحدود على سلطات تلك الجهة للتأشير عليها ويكون التأشير مجانا .

ولقد جاء المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بحكم عام فلم يتقيد باتفاقية معينة للحدود ، فنصت المادة ١٩ فقرة ٤ على ان احكام هذا المرسوم بقانون لا تطبق على السكان الذين يقيمون على الحدود ، ويحدد نظام اقامتهم بقرار يصدر من وزير الداخلية بعد اخذ راي وزير الحربية والبحرية . ولم يصدر هذا القرار بعد .

د - التذاكر البحرية

نصت الفقرة الثانية من المادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٣

على اعفاء رجال السفن والطائرات القادمة الى المملكة المصرية الذين يحملون تذاكر بحرية او جوية من السلطات المختصة التابعين لها . . .

وهذه التذاكر شخصية تقوم بمنحها الهيئات البحرية او الجوية الحكومية المختصة الى رعاياها الذين يعملون في البحار لتحل محل جواز السفر موضحا بها ما يحقق شخصيته وتبين في الوقت نفسه تحركاته البحرية او الجوية . . .

ولقد صدر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ قرار من مجلس الوزراء بانشاء التذاكر البحرية وبتحويل وزارة المواصلات حق منح البحارة المصريين تذاكر شخصية لاستعمالها بدلا من جوازات السفر . ويقصد بالبحارة هنا كل من يعمل في السفينة وان كانت طبيعة عمله .

ولقد تضمن الملحق رقم ٩ للاتفاقية الدولية للطيران الذي وافقت عليه الحكومة المصرية واصبح ساري المفعول ابتداء من اول مارس سنة ١٩٥٠ على نص يقضى باعفاء هيئة قيادة الطائرات من ضرورة حمل جواز سفر نظامي والحصول على تأشيرات عليه اذا كانوا يحملون رخص القيادة الصادرة من حكوماتهم وفقا للنموذج الذي اعد خصيصا لذلك طالما انهم لم يتعدوا حدود المدينة التي هبطوا بطائراتهم في احد مطاراتها وكانوا سيفادرونه على نفس الطائرة التي حضروا عليها او على غيرها . .

ولقد اثير في مؤتمر لجنة التسهيلات الخاصة بالطيران المدني والذي عقد في عاصمة الارجنتين في ١١/٢١/١٩٥١ - وقد كنت ممثلا لمصر في هذا المؤتمر - ما اذا كانت التذكرة الجوية تمنح ويعترف بها لهيئة قيادة الطائرات فقط ام يحسن ان تعمم على غيرهم ممن يعملون بالطائرات كالمضيفات والجرسونات وغيرهم اسوة بما هو متبع بالنسبة لامثالهم بالسفن . وبالنظر الى ان احكام الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ كانت لا تفرق بين هؤلاء واولئك، وهو ما اخذ به المرسوم بقانون الذي صدر اخيرا، لم نر ما يدعو الى هذه التفرقة ووافقنا على انه يجوز اعفاء حاملي هذه التذاكر حتى ولو كانوا من غير هيئة قيادة الطائرات من الحصول على جواز سفر اكتفاء بهذه التذاكر اسوة بما هو متبع بالنسبة لرجال السفن .

هـ - جوازات الحجاج

يسافر الكثيرون من المصريين مسلمين واقباطا للحج في كل عام الاولون الى المملكة العربية السعودية (مكة المكرمة) ويسافر الآخرون الى شرق الاردن (القدس) .

وبالنظر الى ان سفرياتهم تكون عادة قاصرة على الحج الى هذه البلاد دون غيرها وبالنظر الى الظروف والاجراءات الخاصة بسفرهم الى هذه البلاد ورغبة في تسهيلها ما امكن فترات وزارة الداخلية منحهم وثائق سفر من نوع خاص للسفر والعودة لا تصلح الا لمدة الحج كما لا تصلح لغير البلد التي سيحجون اليه . . .

وقد اختصت ادارة الحج في وزارة الداخلية بمنح الوثائق الخاصة بالحج بالمسلمين .

واختصت ادارة الجوازات بمنح الوثائق الخاصة بالحجاج الاقباط ولم يشترط في منح هذه الوثائق الشروط الخاصة بصرف جواز السفر المصري اذا انها

كما أوضحنا ليست الا وثائق لتسهيل سفر حاملها وعودتهم خلال مدة معينة ولتحقيق غرض معين .

وواضح ان الحصول على هذه الوثائق لا يحرم حاملها من حق طلب جواز السفر المصرى ان شاء .

البحث الثالث — حكم التزوير في وثائق السفر

سبق ان قلنا ان جوازات السفر وتذاكر المرور وغيرها من الوثائق السابق الاشارة اليها محررات رسميه تصدرها سلطات حكومية في الدولة .

ونظرا لخطورتها فقد نص الشارع صراحة في المواد من ٢١٦ الى ٢٢٠ من قانون العقوبات المصرى باعتبارها من المحررات الرسميه المعاقب على التزوير فيها وان كان قد جعل عقوبتها من العقوبات المخففة .

والتزوير في محرر هو تغيير الحقيقة فيه بقصد الغش وباحدى الطرق التى عينها القانون تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا .

نصت المادة ٢١٦ — « كل من تسمى في تذكرة سفر او في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقى او كفل احدا في استحصاله على الورقة المشتمله على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها » .

وتنص مادة ٢١٧ — « كل من صنع تذكرة مرور او تذكرة سفر مزوره او زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة الاصل او استعمل احدى الاوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا » .

ونصت المادة ٢١٨ — « كل من استعمل تذكرة مرور او تذكرة سفر ليست له يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور او بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا » .

ونصت المادة ٢٢٠ — « كل موظف عمومى اعطى تذكرة سفر او تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا فضلا عن عزله » .

والجرائم التى تنص عليها هذه المواد على نوعين : —

١ — تزوير تذاكر السفر او تذاكر المرور .

٢ — استعمال هذه التذكرة المزوره .

وقبل الدخول في تفصيل هذه الجرائم يلاحظ ان الشارع يستعمل عبارة « تذاكر السفر » مقابلا للفظ *Passports* الوارد بالترجمة الفرنسية للقانون واما تذاكر المرور فقد استعملت للدلالة على نوعين في الترجمة الفرنسية وهما *permis de route, feuille de route* فاما *Passport* فهى جوازات السفر السابق الاشارة اليها اما *Permis de route* فانها لا تشمل فقط ما سبق الاشارة اليه من وثائق السفر كتذاكر المرور وبطاقات الحدود والتذاكر البحرية ... الخ بل تشمل غير ذلك من الاوراق الغير المتصلة بهذه الشؤون طالما انها منشأة تحت الفكرة الاساسية التى بنيت عليها وثائق السفر وهى فك قيد الحرية العالق ببعض

الاشخاص وتركهم يروحون ويفدون على الوجه المأذون به لهم في الورقة .

فورقة الطريق feuille de route تتضمن ايضا ما يعطى لرجال الجيش مثلا المحظور عليهم بحسب الاصل ان يغادروا جهة اقامة معسكراتهم اعلاما لجهات الحكومة الاخرى من البوليس وغيرهم بانهم غير فارين كما تتضمن ما يعطى للمتشردين الذين يصرح لهم بالانتقال من جهة الى اخرى ليقيموا بها (١) واما اجازة المرور permis de route فهي تتضمن ايضا ما يعطيه البوليس في المدن لامكان اجتياز الشوارع المرور فيها او كالتى تعطى لا اجتياز الكبارى او للمرور في الاهوسة في غير اوقات المرور فوقها او فيها او كالتى قد تعطى في وقت قيام الاحكام العرفية مثلا للانتقال من بلد الى بلد او من جهة لاخرى .

وقد قررت محكمة النقض والابرام في حكم حديث لها ان اوراق المرور وجوازات السفر هي الاوراق الخاصة برفع ما يكون عالقا من القيود بحرية الشخص في التنقل من مكان الى اخر بفض النظر عن الاسماء التى اصطلح على تسمية هذه الاوراق بها (نقض ١٢/٣/١٩٤٥ في القضية رقم ٦٥٢ سنة ١٥ القضائية) .

وهذه الاوراق (تذاكر السفر وتذاكر المرور) وان كانت محررات رسمية الا ان الشارع فرض لتزويرها عقابا مخففا هو اقل من عقوبة التزوير في المحررات الرسمية وذلك على اعتبار ان التزوير في هذه التذاكر قليل الهمية . . .

والواقع ان التزوير ليس كما يبدو في مظهره قليل الهمية بل قد يكون احيانا بفرض ارتكاب جرائم خطيرة ولعله يكفينى ان اشير الى ما لاحظته مندوب مصر في تقريرهم للمؤتمر الدولى لتوحيد قانون العقوبات المنعقد في يناير سنة ١٩٣٩ اذ لاحظوا بحق ان تزوير تذاكر السفر وان كان في بعض الظروف يبدو قليل الهمية كحالة من تضيق في وجهه سبل العيش فيستعمل جواز غيره ليتمكن من دخول بلد للبحث عن رزق له او من يزور في تاريخ تصريح الإقامة المعطى له ليطيل مدة اقامته في البلد الا انه في ظروف اخرى يكون خطر التزوير في هذه الجوازات بليغا كما لو كان الغرض منه التمكن من ارتكاب جريمة خطيرة ومن اجل ذلك كان من الواجب ان يكون في العقوبة فسحة تمكن من توقيع عقوبة شديدة في مثل هذه الظروف التى لا يمكن القول فيها بان اثر التزوير بافه .

وليس لى بعد ذلك الا ان ادعو الى ان تقرر عقوبات اشد للتزوير في تذاكر السفر وتذاكر المرور وقد يحسن تخصيص مواد قاصرة على وثائق السفر بانواعها بحيث لا يدخل في احكامها الانواع المختلفه الاخرى التى سبقت الاشارة اليها باعتبارها تذاكر مرور اذ قد لا تصل اهميتها الى اهمية وثائق السفر وما قد يترتب على التزوير فيها .

أولا - تزوير تذاكر السفر وتذاكر المرور

التزوير في هذه التذاكر على نوعين فهو اما معنوى واما مادى :-

(١) انظر « جرائم التزوير في القانون المصرى » تأليف الدكتور السعيد مصطفى السعيد ص ٢١٣ و ٢١٤ .

١ - التزوير المعنوي

يكون بالتسليم في تذكرة السفر أو تذاكر المرور باسم غير الاسم الحقيقي ويتصل بهذا الفعل ثلاث جرائم نص عليها القانون المصري :-

الجريمة الأولى

تسمى شخص في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي وقد نصت عليها المادة ٢١٦ من قانون العقوبات والنص لا ينطبق الا على تغيير الاسم فلا يطبق اذا كان التغيير حاصلًا في غيره كما لو اتصف شخص بصفة كاذبة أو ذكر سناً غير سنه أو محل إقامة غير محل اقامته الحقيقي ولو أدى ذلك الى إخفاء شخصيته وكان هذا الإخفاء مقصوداً (١) .

ولا فرق بين أن يغير الجاني اسمه أو لقبه فالنص ينطبق في الحالتين لان الاسم مع اللقب في مصر يميزان الشخصية وتغيير أيهما يسهل إخفاءها (٢) .

الجريمة الثانية

كفالة شخص في استحصاله على تذكرة سفر أو تذكرة مرور تسمى فيها صاحبها باسم غير اسمه الحقيقي وقد نصت على هذه الجريمة ايضاً المادة ٢١٦ من قانون العقوبات وفرضت لها العقوبة المقررة للجريمة السابقة وهي في الواقع لا تخرج عن أن تكون صورة من صور الاشتراك في هذه الجريمة . ومن اجل ذلك كان النص عليها بصفة خاصة تزيدياً من الشارع لان تطبيق قواعد الاشتراك العامة يؤدي الى عين النتيجة بغير حاجة الى النص .

الجريمة الثالثة

وقد نصت عليها المادة ٢٢٠ من قانون العقوبات وهي خاصة بالموظف العمومي الذي يعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير وهي بعينها الجريمة الأولى اذ لم ينظر اليها من جهة من يحصل على التذكرة باسم غير اسمه وانما من جهة الموظف العمومي الذي اعطاها بهذا الاسم المزور وهو يعلم بتزويره . وصفة الموظف العمومي هي التي دعت الى تشديد العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة .

٢ - التزوير المادي

ويكون باصطناع تذاكر مرور أو تذكرة سفر مزورة أو بالتزوير في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الاصل وقد نصت على هذه الجريمة المادة ٢١٧ من قانون العقوبات . وعبارة النص تتسع لكل صور التزوير المادي التي يمكن ان تحدث في هذه الاوراق . وهي بذلك تختلف عن الجرائم السابقة في ركنها المادي وتختلف عنها ايضاً في العقوبة المقررة لها فهي هنا الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرحاً اي أنها اشد من عقوبة التزوير المعنوي في هذه التذاكر .

(1) Garraud (R) Traité théorique et pratique de droit pénal Français — 8 — 6 vol. 1913-1935.

(2) Garçon (E) code pénal annoté 2 vol., avec la collaboration de Maurice Garçon 1930.

ويلاحظ ان الشارع لم يجعل من صفة الموظف العمومي سببا لتشديد العقاب في هذه الحالة كما فعل في المادة ٢٢٠ من قانون العقوبات (١) .

ضرورة توافر الضرر والقصد الجنائي للعقاب على هذه الجرائم

لا تخرج الصور المنصوص عليها في المواد ٢١٦ وما بعدها من قانون العقوبات عن ان تكون تزويرا يجب ان تتوافر فيه الاركان الجوهرية اللازمة لكل جريمة تزوير ومن هذه الاركان ترتب الضرر على تغيير الحقيقة او احتمال ترتبه والقصد الجنائي .

أ - الضرر

يجب ان يكون التزوير مسببا للضرر او من شأنه ان يسبب ضارا واي ضرر يكفي في هذا المقام سواء كان ماديا أم كان ادبيا .

ويكاد الضرر يكون متوافرا دائما في هذه الجرائم اما ماديا بحرمان الحكومة مما تستحقه من الرسوم على التذكرة المزورة ان كانت هناك رسوم وأما ادبيا ومع ذلك فقد ينعدم الضرر اذا كان التزوير حاصلًا في بيان غير جوهرى في التذكرة .

ب - القصد الجنائي

ويجب لتوافر القصد الجنائي ان يتوافر لدى الجاني نية الغش بان تتجه نيته الى غش السلطة التي لها حق الرقابة على هذه الاوراق والتثبت من حقيقة ما تضمنه ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث .

فالشخص الذي يتسمى في ورقة طريق او جواز سفر باسم مزور يريد بذلك ان يخدع السلطة التي يجب عرض هذه الورقة او ذلك الجواز على موظفيها وان يدخل عليها الغش وغيره من الباطل ليحملها على السماح له بما ليس له حق فيه ولا يهم الباعث الذي دفع الجاني الى التزوير والتدليس فقد يكون قد اراد ان يهجر أسرته او يغير من مخدمته او اراد ارتكاب جريمة في بلاد اخرى فلا عبرة بهذه البواعث .

وقد اكدت محكمة النقض الفرنسية في حكم لها معنى القصد الجنائي في تزوير جوازات السفر وتذاكر المرور اذ حكمت بتوفير القصد الجنائي لدى شخص يدعى Lambert حصل على جواز سفر مزور باسم Larche Lambert وهذا الاسم الاخير كان قد اطلقه على نفسه سنوات معدودة قبل حصوله على جواز السفر وقضت بان المتهم قصد الغش والتدليس لانه اخفى حقيقة شخصيته في مرحلة من مراحل حياته قبل تغيير اسمه فرارا من رقابة السلطة العامة التي لها تعقبه والتحرى عن شأنه (٢) .

(١) جرائم التزوير في القانون المصري تأليف الدكتور السعيد مصطفى السعيد الطبعة الثانية ١٩٤٥ من صفحة ٢١٦ الى صفحة ٢١٨ .

(٢) شرح قانون العقوبات المصري في جرائم الاعتداء على الاشخاص وجرائم التزوير . الأستاذ محمود ابراهيم اسماعيل .

ثانيا - استعمال تذاكر السفر او تذاكر المرور المزورة

ينص القانون في هذا الشأن على جريمتين :-

الجريمة الاولى

وقد نصت عليها المادة ٢١٧ من قانون العقوبات اذ قررت عقاب من يصنع تذكرة مرور او تذكرة سفر مزورة او يزور في ورقه من هذا القبيل كانت صحيحة في الاصل وقد تقدم الكلام في ذلك .

وكذلك نصت على عقاب من يستعمل احدى الاوراق المذكورة مع علمه بتزويرها فالاستعمال المعاقب عليه في هذه المادة لا ينصرف في الظاهر الا على التذاكر المزورة تزويرا ماديا .

ولم ينص الشارع على عقاب الاستعمال الا بالنسبة للتذاكر المزورة تزويرا ماديا كما هو ظاهر من نص المادة ٢١٧ فالمادة ٢١٦ التي تناولت حالة التزوير المعنوي بالتسمي باسم الغير لم تذكر شيئا عن استعمال التذكرة المزورة بهذه الطريقة وهو نقص في التشريع يجب سده لان استعمال التذكرة المزورة فيه من الخطر على النظام العام ما لا يقل عن خطر استعمال التذكرة المزورة تزويرا ماديا .

والاستعمال هو دفع الورقة في الغرض الذي اعدت له ولا يعد استعمالا مجرد حيازة التذكرة المزورة ويعاقب المستعمل ولو لم يشترك في تزوير الورقة (١) .

عقوبة الاستعمال هي عين العقوبة المقررة لتزوير التذكرة وهي الحبس او الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيها .

الجريمة الثانية

وقد نصت عليها المادة ٢١٨ من قانون العقوبات فهي تنص على عقاب من يستعمل تذكرة مرور او تذكرة سفر ليست له .

ونص المادة ٢١٨ لا يتسع الا لجريمة استعمال تذكرة سفر او تذكرة مرور صحيحة وصادرة باسم شخص اخر لم يشبها تغيير الحقيقة وانما يستعملها الجاني وهي صحيحة بان يدعيها لنفسه بغير حق وهذا التفسير هو كل ما تحتمله عبارة المادة في قولها « كل من استعمل تذكرة مرور . . . ليست له »

وعلى ذلك اذا زور شخص تذكرة مرور او جواز سفر بان تسمى فيها بغير اسمه الحقيقي واستعملها هو او غيره فانه لا يعاقب على الاستعمال لان نص المادة ٢١٦ لم يذكر غير جريمة التزوير المعنوي واغفل النص على الاستعمال ولأن عبارة المادة ٢١٨ ع لاتتسع لهذه الصورة . فالغرض عند واضع النص هو ان تكون الورقة صحيحة غير مزورة ويظهر اثر هذا النقص التشريعي جليا فيما لو انقضت مدة التقادم على جريمة التزوير واستعمل الجاني الورقة التي زورها من قبل ففي هذه الحالة لا عقوبة عليه لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بمضى المدة ولعدم وجود نص يعاقب على جريمة الاستعمال (٢) .

(١) الاستاذ جندي عبد الملك الموسوعه الجنائية رقم ٥٩

(٢) المرجع السابق للاستاذ محمود ابراهيم اسماعيل .

ويجب لعقاب الجاني ان يكون عالما بأن التذكرة التي يستعملها ليست خاصة به وهذا الشرط مفترض في الجاني الذي يقدم التذكرة وهي تحمل اسما غير اسمه فاذا انتفى علمه سقطت مسؤوليته كما اذا استلم خطأ جواز سفر ما ولم ينتبه الى هذا الخطأ سوى الموظف الذي قدمه اليه .

الفصل الثاني

التأشيرات

مقدمة

كان الفرض من التأشيرات قاصرا في الماضي على دواعي الامن العام فكان لا يصرح بالدخول لمن كان غير مرغوب فيه لسبب يتصل بالامن العام وسلامة الدولة .

على انه بعد ان اصبح الى جانب الكيان السياسي للدولة كيان اقتصادي ظهر الى جانب هذه النظرية نظرية اخرى اذ لم يعد ينظر الى دواعي الامن فحسب بل اصبح ينظر كذلك الى مصالح الدولة في ذاتها فاذا كان الشخص لا خطر منه على الامن الداخلي ولكنه كان يرغب في الدخول للعمل مثلا فانها لا تصرح له بالدخول اللهم الا اذا كانت هي في حاجة الى خبرته او الى الايدي العاملة على الاقل كما هي حالة فرنسا وانجلترا مثلا . . .

وبذلك اصبح للاقتصاد القومي الى جانب دواعي الامن العام اهمية يجب مراعاتها عند النظر في منح تأشيرة الدخول او منعها .

وقد اختلفت الدول في تنظيم تأشيرات الدخول وكان سبب هذا الاختلاف راجعا الى مدى ما وصلت اليه كل دولة من تقدير لصوالحها والى الحالة الاقتصادية فيها او ما يتصل بالامن العام . فمنها من أخذ بنظام ضرورة الحصول على تأشيرات بالدخول في كل الاحوال كمصر وتركيا واسبانيا ومنها من تجاوز فاعفى من الحصول عليها في بعض الاحوال بناء على اتفاقات دولية سواء من جانب واحد او بالمعاملة بالمثل .

البحث الاول — من لمن تمنح التأشيرات

من الذي يقوم بمنح التأشيرة

نصت الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ على ما يأتي « يجب بالنسبة الى الاجنبي ان يكون الجواز وكذلك الوثيقة مؤشرا عليه من وزارة الداخلية او من سلطة سياسية او قنصلية مصرية او اية هيئة اخرى تندبها الحكومة المصرية .

ويجوز لوزير الداخلية ان يعفى من هذه الاحكام باذن خاص » .

واضح من مراجعة نص المادة الاولى من القانون ان الهيئات التي من حقها منح التأشيرات ثلاث .

اما وزارة الداخلية واما بعثات التمثيل السياسي او القنصلية المصرية واما هيئة اخرى تندبها الحكومة المصرية لذلك .

والاصل أن الاختصاص في منح تأشيرة الدخول هو من حق وزارة الداخلية (ادارة الجوازات والجنسية) وان على الهيئات الدبلوماسية والقنصلية والهيئات المنتدبه اخذ رايها للتصريح بالدخول مالم تكن وزارة الداخلية قد خولتها سلطة منح هذه التأشيرة وفي حدود هذا الترخيص .

وهذا واضح من الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من القانون اذ تنص « ويجوز لوزير الداخلية ان يعفى من الحكم المتقدم ذكره باذن خاص .

كما انه بمراجعة لائحة التأشيرات والجوازات المؤقتة يلاحظ انها اشارت في عدة مواد فيها الى سلطة وزير الداخلية ووزارة الداخلية ولزوم الرجوع اليها في حالات مختلفة للاستئذان في منح التأشيرات .

هذا في مصر وفي تركيا اما في هولندا فهي من اختصاص وزارة العدل على اعتبار انها تقوم بجزء كبير من اختصاص وزارة الداخلية اما في انجلترا وفرنسا فهي من اختصاص وزارة الخارجية على انه يلاحظ انه حتى بالنسبة لهاتين الدولتين فائت طلبات الدخول تحول عادة بعد وصولها الى وزارة الداخلية لا بداء الراى فاذا رات وزارة الداخلية الرفض امتنعت وزارة الخارجية عن التصريح اللهم الا على مسئوليتها الخاصة . اما ان رات وزارة الداخلية الموافقة فان الخارجية تستطيع الرفض على اعتبار انها صاحبة الاختصاص .

على اننا قد نفهم ان تكون وزارة الداخلية هي صاحبة الاختصاص الاصلى في الوقت الذى كان فيه التأشير بالدخول امرا يرتبط ارتباطا وثيقا بالامن العام اما وقد أصبح الامن العام احدى النواحي التى تدرس لمنح الاجنبى تأشيرة الدخول فانه لم يعد هناك ما يدعو الى طغيان وزارة الداخلية .

الواقع انه يجب ان تختص وزارة الخارجية بهذا الموضوع ، وعليها ان تأخذ راي وزارة الداخلية في الحلات المتصلة بالامن العام ، كما ان لها كذلك ان تسال اى وزارة اخرى في المسائل الاخرى كوزارة المعارف العمومية عند رغبة مدرسين في الحضور ووزارة الصحة عند رغبة اطباء في الحضور ... الخ .

صحيح ان وزارة الداخلية تقوم فعلا بسؤال الوزارات المختصة ولكن ايها اكثر عدالة ان تتولى هي هذا وهي صاحبة اختصاص جزئى وقد تكون متأثرة برأيها الخاص ام ان يكون ذلك في ايد محايدة كوزارة الخارجيه تسال كل الهيئات المختصة ثم تفصل هي - وهي في حالة حياد - .

ثم لا ننسى اننا قد نعقد معاهدات اقامة وستتضمن نصوصا خاصة بالدخول تختلف باختلاف المعاهدات وهناك ايضا المعاملة بالمثل .

فاى الجهتين اذن اجدر بمراعاة كل ذلك عند النظر في منح تأشيرات الدخول وزارة الخارجية ام وزارة الداخلية في رايها وزارة الخارجية .

ان تمنح التأشيرة

لا تمنح تأشيرة الدخول عادة الا للأجانب اما الوطنيون فانهم لا يحصلون في العادة على تأشيرة بالدخول الى بلادهم وهذا هو الحال في مصر فانه لا يشترط الا ان يكون المصرى حاملا لجواز سفره المصرى حتى يصرح له بالدخول على انه اذا كان غير حامل لهذا الجواز وقدم ما يؤيد جنسيه المصرية على وجه التأكيد فانه لا يمكن منعه

من الدخول كما اوضحنا ذلك من قبل . ولقد سوت المادة ٢٠ من اللائحة بين المصريين وحاملي جوازات السفر السودانية من اهالى السودان الاصليين فنصت على أن حاملها لا يحتاجون الى تأشيرة دخول لدخول مصر .

ولقد كان الحال في الماضي في مصر غير ذلك فكان يشترط طبقا لأول لائحة للجوازات التي صدرت في سنة ١٩١٦ بامر القائد العام للجيش البريطانية حصول المصرى على تأشيرة بالدخول الا ان ذلك ألغى بالقرار الوزارى الصادر في سنة ١٩٢٣ وظل الحال على ذلك للآن .

على انه يشترط في تركيا واسبانيا حصول التركي او الاسبانى على تأشيرة دخول للعودة الى بلاده وهو اجراء تحوطى قصد به التخلص من بعض رعاياها وبالأخص اليهود ولقد اشترط حتى يقوم القنصل بمنح تأشيرة الدخول ، ان يكون طالب التأشيرة التركي قد سجل نفسه سنويا فمن لم يسجل نفسه أكثر من خمس سنوات لا يمنحه القنصل التأشيرة ويحول طلبه ومعه استجواب عن السبب في عدم التسجيل هذه المدة الى وزارة الداخلية التي تقوم بدراسة حالته فاما ان تسقط عنه الجنسية او تصرح له بالدخول (١) وهذا الوضع فيه ربط لرعايا الدولة بها واحكام لاشرافها عليهم الا أن فيه كثيرا من الخرج .

البحث الثانى — انواع التأشيرات

التأشيرات ثلاثة انواع : —

ا — تأشيرات الدخول .

ب — تأشيرات المرور .

ج — تأشيرات الخروج .

وتأشيرات الدخول والمرور تكون صالحة لدخول مصر او للمرور فيها لسفيرة واحدة في خلال شهرين من تاريخ منحها الا اذا وجدت ظروف استثنائية تبرر جعل مدة صلاحيتها ثلاثة شهور ويلاحظ انه اذا كانت مدة صلاحية الجواز اقل من ذلك تكون صلاحية التأشيرة لمدة مساوية للمدة الباقية من صلاحية الجواز .

ومع ذلك يجوز باذن من وزارة الداخلية ان تجعل تأشيرات الدخول او المرور صالحة لعدة سفرات .

هذا مع مراعاة القرارات التي تصدرها وزارة الداخلية تنفيذا لما يتم من الاتفاقات بين الحكومة المصرية وبين الحكومات الاجنبية او تطبيقا للمعاملة بالمثل (٢) .

وتنص تأشيرة الدخول على سبب القدوم الى مصر ومدة الإقامة ومدة صلاحية التأشيرة .

هذا وقد اقترح في مؤتمر الطيران الذي عقد في بيونس ايرس بعاصمة الأرجنتين في نوفمبر سنة ١٩٥١ أن تكون تأشيرة الدخول معدة على نحو معين متفق

(١) المادة العاشرة من قانون الجنسية التركي الصادر في ١٩٢٨/٥/٢٨

(٢) المادة ١٦ من اللائحة المؤقتة للجوازات والتأشيرات .

عليه دوليا حتى يسهل على رجال الطائرات وضباط الهجرة في مختلف الدول معرفتها ورؤى ان تكون على النحو الآتى : -

السطر الاول رقم التأشيرة والثاني نوع التأشيرة والثالث تاريخ التصريح معين به واليوم والشهر والسنة . والرابع تاريخ انتهاء التصريح والخامس عدد تأشيرات الدخول والسادس مدة الاقامة

ولما كان هذا النظام لا يتعارض البتة مع نظمنا وانه ليس هناك ما يمنع من اعداد اختام المراقبات والقنصليات على هذا النحو فقد وافقنا على الاخذ به كما وافقنا على ان يتضمن هذا الختم احدى اللغات الدولية الفرنسية او الانجليزية .

١ - تأشيرات الدخول

وقد تكون تأشيرة الدخول دبلوماسية او خاصة او عادية وتختص البعثات الدبلوماسية بمنح التأشيرات الدبلوماسية والخاصة لحاملي الجوازات الدبلوماسية والخاصة أما التأشيرات العادية فتقوم القنصليات بمنحها في حدود التعليمات التي يتفق عليها بين وزارة الداخلية والخارجية وتقضى هذه التعليمات بصفة عامة بالتابع الآتى : -

التأشيرات التي تمنح من وزارة الداخلية

قلنا ان وزارة الداخلية هي صاحبة الاختصاص الاصلى في مصر ، وهي اما ان تمنح بنفسها تأشيرات الدخول واما انها تخول البعثات الدبلوماسية والقنصلية المصرية او السلطات التي تنتدبها لذلك هذا الحق اما مباشرة واما بعد الرجوع اليها (المادة الاولى من القانون) .

فهى تقوم بمنح تأشيرات الدخول مباشرة في حالتين : -

تقوم الادارة العامه للجوازات والجنسية وفروعها بمنحها للأجانب من ذوى الإقامة الخاصة والعادية وذلك تسهيلا عليهم طالما أنهم معروفون لها وأنهم سيحصلون حتما على تأشيرة الدخول اذا ما تقدموا للقنصليات المصرية في الخارج خلال الستة شهور الاولى من تاريخ مغادرتهم البلاد طبقا لاحكام المادة ١١ من المرسوم بقانون .

كما انه يجوز لها منحها لأولئك الحاصلين على اقامة مؤقتة وذلك اذا كانت ظروف عملهم تقضى سفرهم وعودتهم .

وغالبا ما تمنح هذه التأشيرات اذا ما كان اصحابها سيفقدون مصر الى بلاد لا يوجد بها تمثيل قنصلى مصرى . وتسمى هذه التأشيرات بتأشيرات العودة .

كما يحدث كثيرا ان يكون الاجنبى قادما من بلاد لا يوجد بها تمثيل قنصلى مصرى ولم تندب الحكومة المصرية من يقوم نيابة عنها بمنح تأشيرات بالدخول ولذلك فان وزارة الداخلية (ادارة الجوازات والجنسية) تقوم عادة عند وصول الاجنبى الى احدى مراكز المراقبة بالمطارات والموانى بدراسة حالته ثم تصرح له او لا تصرح بالدخول وقد سميت هذه تأشيرة دخول اضطرارية (المادة الاولى فقرة ب) .

سلطات القنصليات المصرية في منح التأشيرات

وقد خولت وزارة الداخلية بالاتفاق مع وزارة الخارجية القنصليات المصرية حق منح تأشيرات الدخول في حدود التعليمات الآتى بيانها والا كان عليها ان تحيل

الطلبات الى وزارة الداخلية للحصول على رايها وكان المفروض ان تحال هذه الطلبات عن طريق وزارة الخارجية كما هو متبع في ايطاليا مثلا الا انه رغبة في سرعة البت في هذه الحالات رؤى ان يكون الاتصال مباشرا بين وزارة الداخلية والقنصليات المصرية في الخارج .

وللقنصليات المصرية الحق في منح تأشيرات بدخول مصر للاقامة لمدة ثلاثة اشهر على الاكثر دون الرجوع الى وزارة الداخلية في الحالات الآتية :-

اولا — السياحة

نصت المادة ٢٠ من اللائحة المؤقتة على ان للقنصليات الحق في منح تأشيرة دخول للاقامة في مصر لمدة ٣ شهور على الاكثر دون الرجوع الى وزارة الداخلية للسياح الذين لهم مصالح مستقرة وموارد ظاهرة في بلادهم او في الجهة التي يقيمون فيها ويطلبون الحضور للسياحة دون فكرة العمل او الاستيطان في مصر وكذا الاشخاص المرافقون لهم كسكرتيرهم وخدمهم الخصوصيين على ان يضمن السائح مغادرتهم مصر معه والتحقيق من صفتهم هذه متروكة لحسن تقدير القنصلية .

اما السياح الذين يطلبون الحضور في جماعات بواسطة شركات السياحة المعتمدة للقنصلية ان تمنحهم تأشيرات دخول على جوازاتهم او على كشف اجماعي بشرطين :-

١ — ان تقدم شركة السياحة خطاب ضمان صادرا منها او من مصرف وتحدد القنصلية في حالة صدور خطاب الضمان من المصرف قيمته وذلك لتغطية مصاريف عودتهم الى البلد الذي قدموا منه .

ب — ان يحمل كل منهم جوازا فرديا او بطاقة شخصيه وفي حالة التأشيرة الاجماعيه يحصل رسم التأشيرة والتمغة من كل سائح كما لو كانت التأشيرات فردية .

وان كان قد رؤى اخيرا تشجيعا للسياحة ان يحصل رسم واحد عن التأشيرة الاجماعية .

ثانيا — الزيارة والمصلحة مؤقتة

كما نصت المادة ٢ من اللائحة على ان للقنصليات الحق في منح تأشيرات للاقامة مدة ٣ شهور على الاكثر بدون الرجوع الى وزارة الداخلية لفئات محدده على سبيل الحصر بغرض الزيارة او المصلحة المؤقتة وهي :-

١ — رعايا اعضاء الجامعة العربية التي تتأكد القنصلية بان لهم مصالح ثابتة في بلادهم تستدعي عودتهم وان لديهم ايرادا ثابتا او تجارة او صناعة ذات رأس مال مناسب والامر في ذلك متروك لحسن تقدير القنصلية .

٢ — المعروفون من اصحاب الحثيات البارزة والاغنياء من ذوى المكانة .

٣ — موظفو الحكومات الدائمون الذين لا تقل ماهياتهم الشهرية عن ٣٠ حنيه اذا قدموا شهادات من الحكومات التابعين لها بانه مصرح لهم بالاجازة وبانهم سيعودون الى عملهم .

٤ — كبار العلماء والادباء والمؤلفون ورجال الفنون الجميلة الذين تطمئن القنصلية اليهم .

ثالثا — العمل

للقنصليات كذلك الحق في منح تأشيرات دخول للاقامة ٣ شهور على الاكثر بدون اذن وزارة الداخلية لفتتين على سبيل الحصر بقصد العمل :-

١ — رجال الاعمال وكبار موظفي الشركات المعروفة والفنيين الذين لهم في بلادهم مصالح مستقره ويرغبون الحضور لمصر لاعمال مؤقتة على ان يعودوا الى بلادهم بعد ذلك .

٢ — الموظفين الاجانب في الحكومة المصرية .

وللقنصليات في الحالات المتقدمة ، اذا رأت ضرورة لذلك ، ان تحصل من طالب التأشيرة على خطاب ضمان من مصرف معتمد بالمبلغ الذي تحدده القنصلية لتغطية المصاريف الاحتمالية لاعادته الى بلده الاصلى على ان يؤشر على الاستمارة وعلى جواز السفر بمبلغ الضمان .

قد يكون الوضع واضحا اذا ما احوالت القنصليات بعض طلبات الحضور لغير سبب العمل الى وزارة الداخلية لتقوم بتحرياتها لتصرح او لا تصرح بالدخول اما في حالة العمل فان الذى يحدث ان تحول الطلب الى الوزارة المختصة للنظر فيه وابداء الراى وهذا تصرف سليم للنظرة الاولى ولكن اذا علمنا ان هذه الجهات المختصة ليس لديها احصاءات او سياسة عامة تحدد بها احتياجات البلد الى الاجانب القادمين للعمل واى المهن تكون في حاجة الى مساعدة اجنبية فرايها يكون عادة ارتجاليا ، اليس من الاصلح ان ينشأ مجلس كمجلس الهجرة في فرنسا يشترك فيه مندوب عن كل الجهات المختصة ليدرس او يحدد احتياجات البلد وما اذا كانت في حاجة الى اطباء او الى مدرسين او الى مهندسين . . . الخ حتى تكون الاوضاع واضحة سليمة لا ارتجالية مبنية على مجرد التقدير

رابعا — التعليم

كما يجوز للقنصلية ان تمنح الطلبة الذين توفدهم الحكومات في بعثات لتلقى العلم في مصر تأشيرة للدخول والاقامة لمدة تنتهى في آخر يونيه من السنة وذلك بدون اذن وزارة الداخلية . على انه نظرا لانه كثيرا ما يطلب بعض الافراد الحضور لتلقى العلم ثم يثبت بعد التصريح لهم بالدخول ان طلب العلم سبب شكلى لا اكثر ولا اقل وانهم غير مؤهلين لدخول المدرسة او الكلية التى اوضحوها في طلبهم لذلك اشترط عند احواله طلباتهم الى وزارة الداخلية عدة شروط وان كانت قد اجازت للقنصلية او تحت مسؤوليتها وعند الضرورة ان تعفى الطالب من شرط او اكثر من الشروط المتقدم ذكرها مع اخطار وزارة الداخلية بالاسباب .

وهذه الشروط كما جاءت في المادة ٣٩ من اللائحة هي :-

١ — شهادة مصدق عليها من آخر معهد التحق به الطالب وكذا من وزارة المعارف في البلد التى ينتمى اليه .

٢ — شهادة بان لديه الموارد الكافية لانفاقه على معيشتة مدى سننى الدراسة .

٣ - اقرار من ولى امر الطالب بانه حاضر لمصر لتلقى علومه فيها على ان يذكر في ذلك الاقرار اسم الكفيل الذى سيكون الطالب تحت رعايته وعنوانه وكذا الاسباب التى تدعو الطالب الى مغادرة بلاده وتلقى علومه في مصر دون غيرها .

٤ - اقرار كتابى من المعهد الذى سيلتحق به الطالب في مصر يبين فيه انه قبل ضمن طلبته .

وقد نصت اللائحة على حالتين لا يجوز للقنصلية فيها ان تمنحهم تأشيرة ولا ان تحيل طلباتهم الى وزارة الداخلية وهما : -

١ - الاشخاص المبعدون او غير المرغوب فيهم وهم المدرجة او الذين تدرج اسماؤهم في القوائم الخاصة (المادة ٢١) .

٢ - المحترفات للدعارة .

التامين المالى

كثيرا ما يحدث ان تطالب القنصليات المصرية الاجنبى الراغب في دخول مصر بدفع تامين مالى لضمان عودته الى الخارج .

فهل يجوز مصادرة هذا التامين اذا جاوز الاجنبى المدة المصرح له فيها بالاقامة بمصر او اذا كان قد خالف الغرض الذى حضر من اجله وصرح له بالحضور... وهل يكتفى باخذ تعهد عليه بقبوله هذه المصادرة ام ان هذا التعهد غير كاف وما هو الاجراء الذى يجوز اتخاذه لتكون هذه المصادرة قانونيه .

نلاحظ ان المصادرة لا تكون الا حيث يوجد نص قانونى يجيزها لانها في الواقع عقوبة تبعية على مخالفة لنص القانون او اللوائح والقرارات المعمول بها .

والاصل في تقرير ايداع مبلغ معين ان يكون ضمانا للحكومة لقيد الاجنبى بمقتضاه اذا خالف شروط الاقامة الممنوحة له او جاوزها او اساء سلوكه بدرجة تهدد الامن و سلامة البلاد وحينئذ يعاد على مصاريفه خصما من قيمة الضمان المودع لدى الحكومة .

اذا كان هذا هو المقصود فيكتفى باخذ تعهد على صاحب الشأن بذلك... بنص عليها وعلى الاحوال التى تقع فيها باعتبارها عقوبة تبعية لمخالفته للقانون اما ان اريد من المصادرة تقرير عقوبة على الشخص الذى يخالف تعليمات الادارة في هذا الشأن فلا مناص من ان نذكر حكم المادة السادسة من الدستور التى تقضى بانه لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا عقاب الا على الافعال اللاحقه لصدور القانون بنص عليها وعلى الاحوال التى تقع فيها باعتبارها عقوبة تبعية لمخالفه القانون او القرارات او الاوامر والتعليمات المعمول بها .

اما القول بغير ذلك فيجعل من (الضمان) شرطا جزائيا لعقد مفروض بين الاجنبى والدولة للاقامة بالشروط المتفق عليها فان خالف هذه الشروط فتستحق قيمة التعويض مع ملاحظة ما جاء بالمادة ٢٢٤ من القانون المدنى اذ تقضى بانه : -

١ - لا يكون التعويض الاتفاقى مستحقا اذا اثبت المدين ان الدائن لم يلحقه اى ضرر .

٢ — ويجوز للقاضي ان يخفض هذا التعويض اذا اثبت المدين ان التقرير كان مبالغاً فيه الى درجة كبيرة او ان الالتزام الاصلى قد نفذ في جزء منه .

٣ — ويقع باطلا كل اتفاق يخالف احكام الفقرتين السابقتين .

ومما سبق يتضح ما يأتى :-

١ — انه اذا كان التأمين المودع ضماناً لاعادة الاجنبى فانه يجوز اعادته على مصاريفه خصماً من هذا التأمين ولا حاجة للدولة لاتخاذ أى اجراء في هذا الشأن ويستحسن اخذ تعهد على الاجنبى بذلك .

٢ — اذا كانت الادارة تبتغى من المصادرة توقيع عقوبة على الاجنبى المخالف فمجال ذلك يكون باستصدار تشريع في هذا الشأن .

اما في غير هاتين الحالتين فيكون التأمين شرطاً جزائياً يخضع لرقابه القضاء على النحو السالف ايضاحه (١) .

ب - تأشيرات المرور

يحدث ان يرغب احد الأفراد في السفر من جهة الى اخرى ماراً بمصر وقد يكون هذا المرور مباشر أى انه لا يتخلف بمصر غير المدة اللازمة لبقاء الطائرة في المطار أو السفينة في الميناء وقد يكون غير مباشر كمن سيضطر الى التخلف اياماً سواء لعدم توافق مواعيد وسائل السفر أو لانه سيفرغها كمن يصل الى الاسكندرية بالباخرة ثم يأخذ الطائرة من القاهرة . كما ان هذا المرور قد يكون لسفره واحده كمن يرغب في المرور مرة واحدة أو لعدة سفرات اذا كان يرغب في المرور ذهاباً واياباً .

وتأشيرة المرور تجيز للحاصل عليها البقاء في الاراضى المصرية لمدة اسبوع (المادة ٣٢) ولا تمنح الا على جواز سفر صحيح او وثيقة تقوم مقامه بحيث تكون صالحة للتجديد وتخول حاملها العودة الى بلده او على الاقل الجهة التى جاء منها وهى صالحة للمرور بمصر لسفرة واحدة خلال شهرين من تاريخ منحها الا اذا وجدت ظروف استثنائية تبرر جعل مدة صلاحيتها ٣ شهور أو لعدة سفرات مع مراعاة عدم تجاوز مدته صلاحية استعمال التأشيرة والاقامة المصرح بها في تلك التأشيرة ومدة صلاحية الجواز (مادة ١٧) (٢) .

شروط منح التأشيرة

تقوم البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج او الهيئات المنتدبه بمنح تأشيرة المرور من مصر بدون اذن وزارة الداخلية بالشرط التى نصت عليها المادة ٣١ ... وهى :-

١ — ان تكون مصر واقعة في طريق المسافر الى الجهة التى يقصدها .

(١) — فتوى مجلس الدولة ادارة الراى - فى ١٠/٩/١٩٥١

(٢) لائحج الجوازات الموقته .

٢ — يجب ان يكون المسافر حائزا على تأشيرة دخول الى البلاد التي يقصدها وكذلك على تأشيرة دخول او مرور الى البلد الذي يلي مصر في رحلته .

٣ — ان يكون حاصلًا على تذاكر السفر اللازمة لرحلته على انه في الحالات التي تشكك فيها القنصلية من نية الشخص في الإقامة في مصر وكذلك في الحالات التي لا تستوفي فيها الشروط المذكورة اعلاه يستطلع رأى وزارة الداخلية . . .

كما يجوز للقنصليات المصرية منح الاجانب الذين يقصدون الحجاز للحج تأشيرات مرور تسمى « تأشيرات حج » وهي لا تصلح الا للمرور مرتين من مصر واحدة للسفر الى الحجاز والثانية للعودة منه وذلك بعد توافر الشروط الآتية : —

اولا — يجب ان تستوفي الشروط الخاصة بتأشيرات المرور السابق الاشارة اليها والمنصوص عليها في المادة ٣١ .

ثانيا — يجب على الطالب ان يقدم للقنصلية شهادة من احد المصارف تدل على انه قد اودع لأمر وتحت اذن القنصلية او وزارة الداخلية مبلغ عشرين جنيها مصريا ومعها اقرار منه بقبوله ان يخصم من هذا المبلغ ما قد تنفقه الحكومة المصرية في سبيل ترحيله وعودته ورسوم الحجر الصحي وغير ذلك .

ثالثا — ان يقدم الطالب شهادة تطعيمه بالمصل الواقي من الكوليرا بتاريخ سابق ليوم تقديمها بمدة شهرين على الاكثر وشهادة بانه طعم ضد الجدري منذ مدة تزيد عن ١٢ يوما وتقل عن ثلاث سنوات .

فاذا تعذر عليه تقديم احدي هاتين الشهادتين وجب ان يتعهد كتابة بتقديم نفسه لطبيب في الميناء المصرية لتطعيمه بالمصل اللازم .

رابعا — ان يتعهد الطالب كتابة بمبارحة مصر في اقرب وقت ممكن فاذا اضطرته ظروف استثنائية للبقاء فعليه ان يقدم طلبا بذلك لادارات الجوازات المحلية المقيم في دائرتها للنظر في مدايمته . . .

فاذا استوفى الطالب الشروط المشار اليها ولم يكن حاصلًا على تذكرة سفر للعودة الى بلده تمنح له تأشيرة حج صالحة للمرور مرة واحدة فقط من مصر .

على انه في غير هذه الحالات يلزم الرجوع الى وزارة الداخلية للحصول على اذن منها .

وقد يحدث ان يكون الاجنبي قادما من بلاد لا يوجد بها تمثيل قنصلي مصري فتقوم مراكز المراقبة في الموانئ والمطارات ببحث حالته للتأكد من توافر الشروط اللازمة لمنح تأشيرة المرور فاذا ما ثبت توافرها منحت وزارة الداخلية تأشيرة مرور اضطرارية .

ج — تأشيرات الخروج

يقصد بتأشيرة الخروج حصول الفرد على تأشيرة بالخروج من البلاد التي يقيم فيها .

وقد يطبق هذا النظام على الاجانب فقط وقد يطبق على الاجانب والوطنيين . وهذا النظام مؤقت في العادة لا يظهر الا ايام الحرب والتوتر الدولي الا انه

مع ذلك قد يمكن أن يوجد في اوقات السلام وبصفة دائمة كما هو الحال في تركيا
واسبانيا .

ويوجد هذا النظام كذلك في فرنسا ولكن على نحو جزئي فهو لا يطبق على
الفرنسيين الراغبين في الخروج ولكنه يطبق على الاجانب بصفة عامة الا انه قد اعفى
الرعايا الذين بين دولهم وبين فرنسا معاهدات خاصة في هذا الشأن .

ولقد الغيت اخيرا تأشيرات الخروج المفروضة على الاجانب في تركيا ولكنها ظلت
مفروضة على الرعايا الاتراك اذا لم يغادروا تركيا بعد مرور شهرين من يوم تسلمهم
جوازات سفرهم اذ تستوفى اجراءات منح تأشيرة الخروج عادة قبل منح الجواز .

ولقد ظهر هذا النوع من التأشيرات في مصر اول ما ظهر خلال الحرب العالمية
الاولى فقد نصت المادة الاولى من لائحة الباسپورتات في القطر المصري التي ظهرت
في الوقائع المصرية بالعدد رقم ٢٤ في ١٩١٧/٢/١٩ « بامر من جناب الفيلد مارشال
النسبي القائد العام لجيوش جلالة ملك بريطانيا في مصر . لا يجوز لاحد ان يبرح القطر
المصري الا اذا كان حاملا معه جواز سفر « باسپورت » عليه اولا اشارة القنصلية
التي هو تابع لها محمى بها ثانيا اشارة البلد او البلاد التي يقصد اليها او ينوي
السياحة فيها - ثالثا - اشارة مصلحة الرخص في القاهرة او الاسكندرية او بور سعيد
وهي الاشارة التي تعتبر ان السلطة العسكرية اجازت للطالب مغادرة القطر المصري .
فكان الحظر على المصريين والاجانب على السواء مع توافر هذه الشروط
الثلاثة .

وظل هذا النظام متبعا حتى صدر قرار وزارى من وزارة الداخلية الفى
تأشيرات الخروج ابتداء من ١٩٢٢/٧/١٥ بصفة عامة مع استمراره بالنسبة لمن
يقصدون السفر الى الاستانه اذ انها كانت محتلة عسكريا .

ثم ظهر هذا النظام من جديد باعلان الحرب العالمية الثانية فصدر امر عسكري
بضرورة حصول الراغبين في الخروج من مصريين واجانب على تأشيرات خروج .
وباعلان الحرب الفلسطينييه صدر في مايو سنة ١٩٤٨ امر عسكري مماثل ثم الفى
بانتهاؤها ...

وبمناسبه حركة البعث الاخيرة ، صدر في ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٢ امر عسكريا
مشابه ، عدل بعد ذلك في اغسطس سنة ١٩٥٢ لاعفاء من لاتزيد اقامتهم عن اسبوع
من الحصول على تأشيرة خروج ثم عدل في ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٢ لاعفاء القادمين
بتأشيرات سياحية من الحصول على تأشيرات خروج اذا لم تزد مدة اقامتهم عن
شهرين ثم عدل للمرة الثالثة في ١٥ مارس سنة ١٩٥٣ لاعفاء القادمين بتأشيرات
مؤقتة سواء كانت للسياحة او للزيارة او لمصلحة مؤقتة من الحصول على تأشيرات
خروج اذا لم تزد اقامتهم عن ثلاثة اشهر .

والحكمة في هذه التعديلات ظاهرة وهى تيسير وتشجيع الحركة السياحية
والتجارية ...

ويلاحظ انه في كل حالة من هذه الحالات كان يصدر فيها امر عسكري
يستمد من الاحكام العرفيه التي تكون معلنه في ذلك الحين سواء ايام الحرب العالمية
الاولى او الثانية او الحرب الفلسطينييه وكانت اسباب اصدار هذه الاوامر بطبيعة

الحال اسبابا متضلة بالامن العام على انه قد توجد ظروف اخرى تقتضى حصول الاجنبى فيها على تأشيرة خروج ... مثال ذلك حالات التهرب من دفع الضرائب .

فهل يجوز منع الاجنبى او المصرى من الخروج اذا كان مدينا لمصلحة الضرائب مثلا ...

الاصل انه لا يجوز منع المصرى او الاجنبى من السفر الا اذا كان هناك امر من النيابة بمنعه من السفر بمعنى انه لا بد من وجود حالة جنائيه تجعل النيابة تطلب منعه من السفر ولكن في غير هذه الحالة لو طلبت مصلحة الضرائب منعه من السفر مثلا ماذا يكون الحكم .

لعل راي مجلس الدولة الآتى سرده يوضح المبدأ القانونى في ذلك .

فقد حدث ان طلبت مصلحة الضرائب في حالات فردية مختلفة من ادارة الجوازات منع بعض الممولين الاجانب الخاضعين للضريبة على الارباح التجارية والصناعية من السفر ذلك لانهم كانوا ينتوون مغادرة المملكة المصرية نهائيا بدون ان يقوموا بسداد ما يستحق عليهم للخزانه العامة ولا تجد مصلحة الضرائب لهم اموالا في مصر يمكن استيفاء الخزانه منها اذ كثيرا ما يعمدون الى التصرف فيها اما بالبيع او بالتصفية او بآية صورة اخرى وذلك تهربا من دفع الضرائب ولكن وزارة الداخلية كانت دائما تعتذر عن عدم امكان ذلك وكانت تطلب مصلحة الضرائب بان تحصل اولا على اذن من النيابة بمنعهم من السفر (١) .

واخيرا في ابريل ارسلت وزارة المالية الى وزارة الداخلية - تطلب اليها لهذه الاسباب الموضحة آنفا ان يصدر وزير الداخلية بمقتضى السلطة المخولة له بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ قرارا وزاريا يلزم بتقديم شهادة من مصلحة الضرائب تدل على سداد الضريبة او ما يضمن الوفاء بها على ان تراعى مصلحة الضرائب اعطاء الشهادة في بحر ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب لاعطائها وهي اقصر مدة تلزم لفحص ملفات الممولين في حدود المواعيد المقررة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٩ كما بينت وزارة المالية انه رؤى انتهاج هذا الطريق كسبا للوقت ومنعا من ان يكون المتهربون من دفع الضريبة في حالة تمكثهم من اخراج اموالهم بغير رقابة ما .

ولما كان هذا الطلب لا غبار عليه معمولا به في بعض الدول وانه لا يطبق على الوطنيين الا نادرا وفي حالة هجرتهم من مصر نهائيا ، فقد ارسلت وزارة الداخلية كتابا الى مجلس الدولة «ادارة الراى» ابدت فيه موافقتها على هذا الاقتراح ثم طلبت الافادة عما اذا كان يكفى لتطبيق هذا النظام اصدار قرار وزارى استنادا الى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ ام يستلزم الامر تشريعا جديدا .

ولقد ابدى مجلس الدولة «ادارة اراى» رايه في امكان منع الاجنبى والمصرى من الخروج ومدى ذلك عند الاجابة على السؤال بالكتاب ملف رقم ١١١/٦٦/١٧ المؤرخ ١٩٤٨/١٢/٢٨ فقال :-

(١) افتت الشعبة الاولى بمجلس الدولة في ١٩٥٣/٣/٣ على انه لا يجوز لوزاره الداخلية - بناء على طلب مصلحة الضرائب - منع بعض الممولين من السفر الى الخارج لتأخرهم في دفع الضرائب اذا ان تحصيل هذه الضرائب يتعلق بدمتهم المالية لا باشخاصهم .

« ردا على ذلك نفيد ان امر منح جوازات السفر ومنعها قد سبق ان عرضته هيئة قسم الراى بمجلس الدولة التى استعرضت الموضوع بجلستها المنعقدتين فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، ٧ يناير سنة ١٩٤٧ وقد لاحظت الهيئة « ان نصوص الدستور الخاصة بالحرية الشخصية وبحظر الإقامة فى مكان معين لا تتعارض مع حق الدولة فى وضع التنظيم الخاص برقابة سفر رعاياها الى الخارج والأصل ان للأفراد دائما حق الحصول على جوازات سفر وليس للسلطة القائمة على منح الجوازات ان تمتنع عن اعطاء تلك الجوازات الا فى الاحوال التى تبرر ذلك على ان يكون تصرفها فى حدود الأوضاع القانونية الخاصة بحق السيادة والظروف الضرورية وفى أضيق الحدود ويكون عمل تلك السلطات تحت مسئوليتها خاضعا لرقابة المحاكم القضائية والادارية ويجب ان تبحث ظروف كل حالة على حدة قبل اتخاذ أى اجراء وان تعرض على قسم الراى لتقدير ظروفها .

وتمشيا مع هذا الراى وما تضمنه من مبادئ نرى انه يصعب اصدار تعليمات خاصة لمنع اعطاء جوازات السفر او التأشيرات لطائفة من الناس فى شكل قرار وزارى يتضمن حكما عاما اذ ان المفهوم من الراى آنف الذكر انه يتعين بحث كل حالة على حدة لتقدير ظروفها والبت فيها على ضوء الاعتبارات التى اشار اليها . . .

ولقد اوضحت هيئة قسم الراى ان للجهة القائمة على منح الجوازات سلطة تقديرية فى الامتناع عن اعطائها على ان يكون ذلك فى حدود الأوضاع القائمة الخاصة بحق السيادة وبظروف الضرورة القصوى .

ومنع الاجانب او المصريين المهاجرين الى الخارج من السفر قبل سداد ما عليهم من الضرائب عن طريق عدم اعطائهم جوازات السفر او التأشيرات لا يمكن اعتباره بصفة عامة عملا من أعمال السيادة او اجراء تقتضيه الضرورة القصوى .

يضاف الى ما تقدم انه حتى لو قبل بجواز الاكتفاء بقرار وزارى لوضع النظام الذى تقترحه وزارة المالية فان تنفيذه سوف يكون مشارا لصعوبات جمه اذ على الجهة المنوط بها اعطاء الجوازات او التأشيرات :-

اولا — ان نتحقق من عدم قيام طالب الجواز او التأشيرات بسداد الضرائب على وجه نظمئن اليه حتى فى حالة عدم تقديم شهادة من مصلحة الضرائب اذ كثيرا ما يكون الامر محل نزاع بين المصلحة والممول .

ثانيا — ان نتحقق من ان طالب الجواز او التأشيرة يزعم مغادرة البلاد نهائيا وهى واقعة عسيرة الالبات فى حد ذاتها اذ قد يزعم الطالب ان سفره الى الخارج مؤقت وانه يعتزم العودة الى مصر فيلقى بذلك عيب الالبات على الادارة مع ما فى هذا من ارهاق لها واضاعة لكثير من جهودها .

لمثل ذلك نرى انه يحسن معالجة هذا الامر بقانون « .

وواضح من هذه الفتوى انه لا يمكن منع اجنبى او مصرى من مغادرة مصر الا فى حدود الأوضاع القائمة الخاصة بحق السيادة وبظروف الضرورة القصوى .

ولكن هل يحسن اصدار قانون منظم لتأشيرة الخروج .

الواقع انه لا يوجد كثير من المصريين الذين يعملون على تهريب اموالهم الى

الخارج أو يرغبون الهجرة بصفة نهائية وهذا فرض يصعب حدوثه وان حدث فسيقتصر على حالات فردية يمكن معالجتها فرديا من غير حاجة الى نص في القانون .

اما الأجانب فلا يجب ان يكون القانون الخاص بضرورة الحصول على تأشيرة الخروج شاملا لجميع فئاتهم . . . فيعفى منه من كانت اقامتهم في مصر مؤقتة أى الذين ليس لهم في مصر اقامة أكثر من سنة . . . اما من اقاموا أكثر من ذلك وهم الذين لهم صفة الاستقرار والاستمرار فكما يصح ان يطالبوا جميعا بتقديم مثل هذه الشهادات عند سفرهم سواء كان سفرهم لغرض نهائي أو غير نهائي يمكن قصره على من يعمل عملا تجاريا حرا اما من يقدم شهادة من شركة بأنه موظف بها فلا حاجة لمطالبته بتقديم شهادة من مصلحة الضرائب .

وليس هناك مجال للقول بأن مثل طلب تأشيرات الخروج لا يكون الا في البلاد التي تشتهر بصفة دكتاتوريه فهذه فرنسا ام الحريات تعمل بهذا النظام .

ومع ذلك فقد رؤى للأسباب وللصعاب التي اشارت اليها الفتوى وتبسيطا للأجانب وتيسير لغدوات المسافرين وروحانهم ان لا يتضمن المرسوم بقانون نصا خاصا بمنع الأجانب أو المصريين من السفر الا بعد وفاء ما عليهم من الضرائب . اذ لا يجب أن نحمل قصور مصلحة الضرائب وعجزها عن تحصيل اموالها بمثل هذا النص . والاولى ان تقوم مصلحة الضرائب بتنظيم أمورها .

البحث الثالث — حالات الاعفاء من الحصول على تأشيرات بالدخول أو المرور

١ — المرور المباشر (١)

سبقنا الإشارة عند الكلام على جوازات السفر ان المار مرورا مباشرا لا يشترط ان يحمل جواز سفر ولعله من باب اولى في غير حاجة الى الحصول على تأشيرة دخول أو مرور ذلك لانه ، كما يتضح من معنى المرور المباشر ، لا يستقر في مصر الا مدة بقاء الطائرة في المطار أو الباخرة في الميناء

٢ البحارة (١)

وهما نوعان — بحارة السفن — وبحارة الطائرات : —

أولا — بحارة السفن .

سبق ان قلنا انه يكفي ان يحمل بحارة السفن تذكرة بحرية تفيد انهم من طاقم الباخرة وانهم ملحقون بها فهم معفون من شرط الحصول على تأشيرة بالدخول أو المرور طالما ان اسماءهم مقيمة بسجل الباخرة على انهم من افراد الطاقم الدائمين طالما ان الباخرة موجودة في الميناء وانهم لا زالوا متمتعين بصفتهم فيها « حكمهم حكم المار مرورا مباشرا » .

فقد نصت المادة ١٩ الفقرة الثانية على ان لا يطبق احكام القانون على رجال السفن والطائرات القادمة للمملكة المصرية الذين يحملون تذاكر بحرية أو جوية من

(١) المادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢

السلطات المختصة التابعين لها كما نصت على انه يجب التأشير على هذه التذاكر من سلطات مراقبة الجوازات والموانئ والمطارات عند دخول الأراضي المصرية او النزول فيها او مغادرتها ولا تخول هذه التأشيرات حق الإقامة الا خلال مدة بقاء السفينة راسية في الميناء او الطائرة في المطار .

ولكن ما الحكم بالنسبة للرافب في ترك الباخرة والنزول الى البر .

هنا نفرق بين حالتين : -

أ - حالة البحارة الاجانب الحاصلين على اذن بالإقامة الخاصة او العادية وهؤلاء جرى العمل على التصريح لهم بالتخلف بالموانئ المصرية والالتحاق منها بسفنهم دون شرط طالما ان مدة الإقامة المصرح لهم بها لم تنته بعد وهم غير مطالبين بالحصول على تأشيرة بالدخول او المرور او العودة سواء من القنصليات المصرية في الخارج او من ادارة الجوازات او فروعها ذلك لانهم مقيدون دائما بمواعيد الباخرة مما قد يجعل من الصعب عليهم الحصول على مثل هذه التأشيرات ويكفي التاكيد بالاطلاع على دفاترهم البحرية ان مدة غيابهم في الخارج لم تكن الا بسبب اعمال بحرية هذا مع مراعاة احكام المادة ١١ من القانون وهي الخاصة بالانقطاع .

ب - حالة البحارة الغير الحاصلين على اذن بالإقامة الخاصة او العادية - فالاصل انه لا يسمح لهم بالتخلف بها الا المدة التي تبقى فيها السفينة التي حضروا عليها على اساس انهم معتبرون في حكم المارين مروورا مباشرا ولكن يجوز التصريح لهم ومنحهم تأشيرة دخول او مرور حسب الاحوال وفي الظروف الاضطرارية حسب ماياتي :

اذا شاء بحار السفينة ، حسب التعريف الذي اوضحناه ، ان يتخلف عن السفر مع سفينته لسبب من الاسباب الاضطرارية كالمرض او رغبة الشركة في رفته لانهاء العقد او لعدم الرغبة في استمراره وما الى ذلك فانه في هذه الحالة يخرج عن كونه بحارا تسرى عليه نظم البحارة فيصرح له بالدخول والاقامة المدة التي تكفي لعلاج في حالة المرض او لسفرة سواء كراكب او بحار في اول فرصه سواء الى بلده الاصلى او الى البلد التي التحق فيها .

ونظرا لظروف البحارة ودقة ظروفهم وخطورتها في كثير من الاحيان ونظرا لان التأشيرة في هذه الحالة استثنائية جرت العادة على الاتمخ مثل هذه التأشيرة الا اذا قدم البحار الضمانات المادية اللازمة او ضمانات الشركة التي تتبعها السفينة لضمان مصاريف اقامته وترحيله وكذلك ضمان القنصلية التابع لها . . . وفي حالة المرض يشترط علاوة على ذلك ان يكشف طبيب الحجر الصحي عليه ليرى ما اذا كان من الممكن سفره (سواء كراكب او كبحار) ام لا .

ولكن ما الحكم في حالة ما اذا طلبت الشركة نقله من باخرة الى اخرى ؟ هل يحتاج الى تأشيرة دخول او مرور .

لاشك انه اذا كان منقولاً الى باخرة تعمل فقط في المياه الاقليمية المصرية فمعنى هذا انه سيصرح له بالإقامة في مصر للعمل . فلا بد وان يحصل على تأشيرة دخول وفي مثل هذه الحالة لا يجب ان تكون التأشيرة اضطرارية بل يجب ان يحصل عليها من القنصليات المصرية في الخارج بعد موافقة وزارة الداخلية . اما اذا كان سيعمل على باخرة خارج المياه الاقليمية فانه لا يجب مع ذلك تشجيع الشركات على

ذلك اذ انه اذا احتاجت احدى الشركات الى احد البحارة فان امامها في مصر كثيرا من البحارة المصريين . . . واذا لم تشأ ان تلحق بعضهم ببواخرها فلا اقل من ان تلحق البحارة الاجانب المقيمين في مصر اما ان تلحق بمصر بحارة من الخارج فامر غير مستساغ اللهم الا اذا كان ذلك لسبب قهوى . . . او ان يكون البحار من الفنيين كالمهندسين والضباط .

ثانياً — بحارة الطائرات

اذا كان بحارة الطائرات سيتخلفون مده بقاء الطائرة في المطار فانه من الطبيعي ان تطبق عليهم نظم المرور المباشر واعفوا من الحصول على تأشيرات بالدخول او المرور . ولكن ، اذا كان من الممكن تحديد المرور المباشر بالنسبة للسفن ، فانه قد يصعب تحديده بالنسبة للطائرات ، اذ يجوز انه يغير الطائرة بطائرة اخرى ومع ذلك يعتبر مروره مباشراً . . . ولقد جرى العمل على اعتبار تخلف البحار مدة لا تزيد عن ٧٢ ساعة كانه في مرور مباشر .

وهذا هو ما نصت عليه المادة ١٩ من المرسوم بقانون وكذلك الملحق رقم ٩ للاتفاقية الدولية للطيران التي سبقت الاشارة اليها (١) عند التكلم عن اعفاء هيئة القيادة من حمل جوازات السفر .

ولكنهم اذا كانوا سيتخلفون اكثر من ذلك فاذا كان هذا لظروف اضطرارية فانهم يمنحون تأشيرات دخول او مرور لسبب قهوى كالمرض مثلا او اصلاح الطائرة ولا يدخل في تفسير السبب القهوى رفته بحار الطائرة او نقله من شركة الى اخرى اذ انه يستطيع العودة ثم النظر في حضوره من جديد سواء كانت الشركة التي يعمل فيها في الجو المصري او بين مصر والخارج وسواء كان مركزها الرئيسي في مصر او في الخارج .

اما ان كان تخلفهم راجعا الى نظام العمل فيجوز منحهم تأشيرات دخول او مرور لعدة سفرات كما سبق التكلم عن هذا النوع من التأشيرات .

٣ - معاهدات الغاء التأشيرات

عرفت هذه المعاهدات قبل الحرب العالمية الثانية ، ثم اعيد عقد الكثير منها بعد انتهائها وبالاخص بين دول غرب اوربا وكذلك بينها وبين ايطاليا وامريكا . . .

والفرض من هذه المعاهدات هو تشجيع السياحة وتوثيق العلاقات التجارية بين البلاد ولذلك فان هذه المعاهدات وان كانت قد اعفت من حصول رعايا الدول المتعاقدة على تأشيرات بالدخول او المرور الا انها اشترطت ان لا يكون الفرض من الدخول العمل وان لا يقيم الفرد اكثر من مدة محددة كثلاثة اشهر او شهرين .

فاذا كان الفرض الدخول للاستقرار والعمل او للاقامة اكثر من المدة المحددة وجب حصول الشخص على تأشيرة بالدخول من القصلية المختصة في الخارج .

وليس له ان يطلب مدة اخرى الا لاسباب اضطرارية او لاسباب سياحية

(١) انظر صفحة رقم ٤٠

أو لاسباب اخرى وجيهة تقتنع بها الجهات المختصة بشرط ان لا يكون العمل واحدا منها .

اما اذا طلب مدها لفرض العمل فانه يطلب منه في هذه الحالة الخروج اولا ثم تقديم طلب بذلك الى القنصليات في الخارج للنظر في التصريح له بالدخول للعمل .

وقد تكون المعاهدة طبقا للمعاملة بالمثل وقد تكون من جانب واحد فمثلا المعاهدات المعقودة بين فرنسا وانجلترا وفرنسا واطاليا اشترط فيها التعامل بالمثل ، اما المعاهدة بين فرنسا وامريكا فلا . بمعنى ان الامريكى يستطيع دخول فرنسا بدون تأشيرة اذا كان قادمًا للسياحة بعكس الفرنسي الراغب في السفر الى امريكا . اذ ان فرنسا تعمل على تشجيع السياحة في الوقت الذى تخش فيه امريكا من الهجرة الى بلادها .

ولم تعقد مصر اية معاهدة من هذا النوع وان كان قد اقترح عقد مثلها بين دول الجامعة العربية . . . الا ان مصر قد اعترضت على ذلك لانها لاحظت انه سيترتب على عقدها دخول الكثيرين الى مصر لا للسياحة وهو الفرض الاول من عقد هذه الاتفاقيات بل للعمل وقد يكون العمل غير مشروع كما انه لن يترتب على عقدها توثيق العلاقات بين دول نتيجة للتزاور المتبادل وهو الفرض الثانى من عقد هذه المعاهدات لان المصريين بطبيعتهم قد جبلوا على عدم السفر وبالاخص الى دول الجامعة العربية . . .

الا انها من باب التبسيط على رعايا الدول العربية قد رأت ان تخول القنصليات المصرية في الخارج منح تأشيرات الدخول لهم دون الرجوع لوزاره الداخلية متى تأكدت القنصليات المصرية بان لهم مصالح ثابتة في بلادهم تستدعى عودتهم وان لديهم ايرادا ثابتا او تجارة او صناعة ذات راس مال مناسب .

وقد تتضمن هذه المعاهدات نصا بالغاء تأشيرات الخروج ان وجدت كما هو حادث بين فرنسا والبلاد الأخرى .

٤ — سكان الحدود

سبق ان قلنا ان هناك نظما خاصة بسكان الحدود وانهم لا يطالبون بالحصول على جوازات سفر اكنفاء ببطاقات خاصة تسمى بطاقات الحدود . وهذه البطاقات لا تستلزم التأشير عليها بتأشيرات للدخول ، ويكتفى عادة باطلاع السلطات المختصة عليها للتأكد انه حاملها هو صاحبها . وهذا ما نص عليه الاتفاق المؤرخ في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الخاص بالحدود الغربية كما انه هو المتبع في الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين فرنسا وبلجيكا وفرنسا وسويسرا واطاليا . . . الخ .

٥ — الاعفاء بأمر خاص من وزير الداخلية . . . ويكون ذلك في الحالات الاستثنائية الخاصة بالمجاملات لكبار الشخصيات الذين تضطروهم الظروف الى الدخول دون ان يكونوا حاصلين على جوازات سفر او وثائق تقوم مقامها او تأشيرات بالدخول او المرور .

الفصل الثالث

الدخول من اماكن محددة

لا يكتفى بأن يكون الاجنبي حاصلًا على جواز سفر سارى المفعول او وثيقة تقوم مقامه وان يكون حاصلًا على تأشيرة بدخول الاراضى المصرية او المرور بها او الخروج منها بل يلزم ان يكون هذا الدخول او المرور او الخروج من الاماكن المحددة على سبيل التحديد .

وقد نصت المادة الثانية من القانون على انه « لا يجوز دخول الاراضى المصرية او الخروج منها الا من الاماكن التى تنظم فيها الرقابة على الجوازات وبإذن من الموظف المختص بالرقابة ويكون ذلك بالتأشير على جواز السفر او الوثيقة التى تقوم مقامه » .

كما نصت المادة الاولى من القرار الوزارى على تحديد هذه الاماكن فنصت

« تنظم الرقابة على الجوازات بالنسبة الى القادمين بطريق البحر فى موانى الاسكندرية وبور سعيد والسويس وعن طريق البر فى القنطرة والاسماعيلية والسويس والسلوم والشلال وعن طريق الجو فى مطارات القاهرة الدولى والماظه بالقاهرة ومطار الاسكندرية بالاسكندرية ومطار الجميل ببور سعيد ومطار الاقصر بالاقصر ومطار مرسى مطروح بمرسى مطروح .

ولا يجوز دخول الاراضى المصرية او الخروج منها الا من هذه الاماكن واذا دعت ظروف قهرية الى دخول الاراضى المصرية او الخروج من غير الاماكن المذكورة وجب التقدم فورا الى اقرب مقر للبوليس او نقطة حدود لابلاغها ذلك وعلى تلك الجهة ان تبلغ الامر الى الادارة العامة للجوازات والجنسية تليفونيا او برقيا فى اليوم ذاته للحصول على موافقتها » .

وهذا النص يوجد له مثيل فى اغلب قوانين الدول الاخرى اذ ان الحكمة منه هى تحديد الرقابة على الداخلين والخارجين من اراضيها فى اماكن محددة على سبيل التحديد اذ لا يمكن عمليا رقابة جميع مناطق الحدود .

والحكمة من مرور الاجنبي على مراكز المراقبة هذه هى التأكيد من حصوله على تأشيرة ثم مراجعة اسمه على قوائم الممنوعين من الدخول او الخروج . اذ قد يكون قد حصل عليها قبل ان يدرج اسمه بهذه القوائم ثم لكى يراقب دخوله بمعرفة الحجر الصحى او مراقبات الجمارك كذلك لتطمئن الى انه لم يستجلب معه شيئا ممنوعا ولكى يقوم بدفع الرسوم المستحقة على ما قد جلبه معه .

ومعنى هذا ان دخول الاجنبي من غير الاماكن المحددة حتى ولو كان حاصلًا على تأشيرة بالدخول يعتبر كالدخول خلسة ويعامل على هذا الاساس .

ولقد نصت المادة ٢٤ على ان يعاقب من يدخل البلاد من غير الاماكن المحددة بالحبس مدة لا تقل عن ٣ اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد عن مائتى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

الباب الثالث

اقامة الاجانب

يصعب الفصل بين الدخول والاقامة اذ ان تأشيرة الدخول تتضمن الموافقة على مبدأ الاقامة والا لما كان هناك ما يدعو الى التصريح بالدخول .

البحث الأول — وجوب الحصول على اذن بالاقامة

قلنا ان التصريح بالدخول لم يكن يخضع لغير مقتضيات الامن العام فكان من السهل ان يحصل كل من يرغب في الحضور ولم يكن ضده او لم يكن هو بذاته خطرا على الامن العام على تأشيرة الدخول والاقامة ما شاء .

ثم تطور هذا الامر قليلا ابان الحرب العالميه الاولى فاصبح امن القوات المتحالفة هو الذي يحدد من يصرح له بالدخول ومن لا يصرح له فدخل مصر كثير من رعايا الدول المتحالفة واقاموا فيها .

وعند ما احيل امر النظر في التصريح بالدخول او عدم التصريح به للهيئات القنصلية المصريه قامت وزارة الخارجية بارسال اول تعليمات لها عند منح التأشيرة وذلك في يونيه سنة ١٩٢٤ وقد جاء فيها ان الاجنبي الراغب في الحصول على تأشيرة هو واحد من اربعة : —

حاضر للاقامة الدائمة — حاضر للزيارة — مار بالقطر المصري — عائد لمصر .
وقد جاء فيها بهذا الخصوص « يجوز منح التأشيرة للاقامة الدائمة في مصر بدون استشارة وزارة الخارجية لكل اجنبي يستطيع ان يثبت بصفة قاطعة ان لديه موارد رزق كافية ويشترط فيها ان تكون خاصة به وفيما عدا ذلك يجب ان يؤخذ رأى وزارة الخارجية .

فكانت مصر مفتوحة للاجانب بصفة عامة حتى تاريخ صدور هذه التعليمات ومحدده تحديدا شكليا بان يثبت بصفة قاطعة ان لدى الاجنبي موارد رزق كافية .
وعبارة « موارد رزق » عبارة واسعة النطاق فكان مجرد التقدير كافيا للتصريح له بالدخول للاقامة الدائمة ، دون اى شرط اخر . . .

على انه مالنا وهذا طالما ان من يحضر للزيارة او للسياحة كان يمكنه ان يتحلف في مصر دون اذن اذا وجد مورد رزق له وحتى ان شاء الحصول على هذا الاذن — اذن الاقامة الدائمة — لم يكن ذلك من الصعب عليه بعد وصوله واقامته في مصر بل وهو في الميناء وقبل دخوله الاراضى المصرية ان شاء .

وحتى اذا فرض ووجد من يطالبه بالخروج بعد انتهاء مدة اقامته التي كان في استطاعته ان يجعلها غير محددة فان سياج الامتيازات الاجنبية كان خير واق له وخير درع يحول دون مطالبته بذلك اذ ان الاجانب التابعين لدولة متمتعه بالامتيازات الاجنبية كانوا يكتسبون حق التمتع بالامتيازات بمجرد ان تطل اقدامهم الاراضى

المصرية ولم يكن في استطاعة الحكومة المصرية ابعاد اى فرد منهم من هذه البلاد الا بعد موافقة قنصليته .

واستمر الحال كذلك حتى عقدت معاهدة مونترنو وجاء فيها نص الابعاد المشهور الذى حدد الفئات والطريقة التى يمكن بها ابعاد الأجانب وبالتالي حدد ، من ناحية اخرى ، من هم اصحاب الحق فى الإقامة الدائمة الذين لا تتعرض لهم السلطات المصرية . . .

فلم يكن الاجانب يشعرون باهمية التقدم للحصول على اذن بالاقامة طالما ان الامتيازات ثم معاهدة مونترنو قد حمتهم من تعرض الحكومة المصرية لاقامتهم الا فى حالات محددة . وعلى سبيل الحصر وبعد الاتصال بقنصلياتهم فى الاغلب . . .

ثم جاء القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر واقامة الاجانب وتمشى بطبيعة الحال مع معاهدة مونترنو وبالاخص انه صدر خلال فترة الانتقال فاعفى فى المادة ١٤ الاجانب الذين كانوا يقيمون فى مصر قبل ذلك القانون من الخضوع لاحكام المادة العاشرة التى كانت تنص على ضرورة مفادرة الاجنبى الذى رخص له بالاقامة فى مصر لمدة محددة الاراضى المصرية عند انتهاء هذه المدة مالم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية بمد اقامته .

واخيرا صدر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولقد روعى فيه لاول مرة فى التشريع المصرى تكليف الاجنبى بالحصول على ترخيص بالاقامة فى مصر

فنصت المادة التاسعة على ان يجب على كل اجنبى ان يكون حاصلا على ترخيص بالاقامة وان يغادر الاراضى المصرية عند انتهاء مدة اقامته مالم يكن حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية بمد اقامته .

وقد نصت المادة الرابعة من القرار الوزارى على انه يجب : -

« على من يرغب فى مد اقامته فى الاراضى المصرية بعد المدة المرخص له فيها ان يقدم الى الادارة العامة للجوازات والجنسية او احدى الادارات الفرعية التابعة لها او احد اقسام الضبط فى المديرىات ومحافظه دمياط طلبا بذلك مشفوعا بالمستندات المبرر له .

ويكون تقديم الطلب قبل انتهاء المدة المرخص له فيها بخمسة عشر يوما على الاقل مالم تكن هذه المدة اقل من شهر واحد فيكون تقديم الطلب قبل انتهائها بثلاثة ايام على الاقل » .

وعلى هذا النحو وضع حد للفوضى التى كانت قائمة فاصبح على كل اجنبى موجود فى مصر ايا كان وايا كانت مدة اقامته فيها ان يكون حاصلا على ترخيص بالاقامة فيها والا تعرض للمحاكمة وللابعاد كنص المادة ٢٤ من هذا المرسوم بقانون .

البحث الثانى — الاسس التى يمكن ان يبنى عليها تقسيم لاجانب من حيث الإقامة

قبل التعرض لانواع الإقامة التى اشار اليها المرسوم بقانون يحسن بنا معرفة الاسس التى يمكن ان يبنى عليها اى تقسيم للإقامة وذلك حسب ما لوحظ على قوانين الاجانب بالدول الاخرى . هذه الاسس اربعة : -

أ - شرعية الدخول

يجب ان يكون الاجنبي قد دخل البلاد على وجه شرعى اى ان يكون قد حصل على اذن بالدخول ان لزم هذا الاذن . واذا لم يلزم هذا الاذن بان كانت هناك معاهدة الغاء التأشيرات مثلا يجب ان يكون قد دخل من الاماكن المحدده لذلك وباختصار الا يكون في دخوله ما يتعارض مع القوانين المعمول بها في البلد التى دخلها . . .

ولقد سبق ان قلنا انه كان قد صدر في العهد العثمانى عدة قوانين (١) تنص على ضرورة حيازة الاجنبي على جواز سفر نظامى وعلى تأشيرة دخول من الممثلين السياسيين والقنصليين فى الخارج وكانت مصر ولاية عثمانيه تخضع الاجانب القادمين اليها لاحكام هذه القوانين .

وبعد انفصال مصر عن الدولة العثمانيه صدرت اول لائحة للجوازات فى مصر فى ١٩١٦/٣/٢١ باذن من القائد العام لجيش ملك بريطانيا فى مصر وقد نصت على ضرورة حصول الراغبين فى دخول مصر على جوازات سفر وتأشيرة بالدخول ورددت اللوائح التى صدرت بعد ذلك هذا الشرط .

ب - شرعية الإقامة

يجب ان يكون الاجنبي خلال مدة اقامته حاصلًا على تصريح بالاقامة والا وجب عليه مغادرة البلاد وهذا ما تنص عليه القوانين الاجنبية بدون استثناء اذ ليس من المعقول ان يبقى اجنبي فى ارض دولة دون الحصول على موافقتها .

ولقد سبق ان اوضحنا فى البحث السابق كيف كان الحال فى مصر وكيف كان بعض فئات من الاجانب معفيين من الحصول على هذا الاذن (٢) وان كان المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ قد اوجب الحصول على هذا الاذن الآن .

ج - طول مدة الإقامة

تختلف الدول فى تحديد مدة الإقامة ويرجع ذلك الى ظروف كل دولة فمنها من نظمت اقامة الاجانب فى بلادها منذ زمن طويل وكانت حريصة على استيعاب الكثيرين منهم ولذلك لا تجد فيها اجانب قد طالت اقامتهم دون ان يحصلوا على جنسية البلد التى يقيمون فيها .

ومنها من بدأت اخيرا كمصر فى تنظيم اقامتهم ولقد بدأت متاخرة لاسباب خارجه عن ارادتها ، ولذلك نجد بها كثيرا من الاجانب قد طالت اقامتهم لعشرات من السنين .

د - العمل المنتج

ليس من شك فى ان كل دولة لا تصرح بالاقامة الا للاجانب الذين تستفيد من بقائهم فى اراضيها اما لانهم يفيدون الاقتصاد القومى او لانهم يؤدون خدمات ثقافيه

(١) القانونان الصادران فى ١٨٤٤/٢/٢٠ وفى ١٩٤٤/٨/١٩ والامر العالى الصادر فى

١٨٩٥/٥/٢١

(٢) انظر ص ٦٣ ، ٦٤

او عمليه او فنيه للبلاد وتتوسع الدول وتضيق في معنى الاقتصاد القومى فبعضها ممن كان في حاجة الى الايدى العاملة كفرنسا وانجلترا مثلا يعتبر العمال مفيدين للاقتصاد القومى والبعض الآخر كمصر قد يرى غير ذلك .

على انه لا بد ان تكون هناك فائدة ملموسة ستعود على البلد من وجود الاجنبى فيها والا لما كان هناك داع للتصريح له بالاقامة .

البحث الثالث — انواع الاقامة

وعلى هدى هذه الاسس العامة الاربعة قسم الاجانب في مصر — وان كان قد روعى بالنظر الى ظروفهم الخاصة بعض نواح اخرى كالميلاد مثلا سنعرض لها عند الشرح . . .

فقد نصت المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بعد التعديل على ماياتى :—

« يقسم الاجانب من حيث الاقامة الى ثلاث فئات :—

١ — الاجانب ذوو الاقامة الخاصة وهم :—

١ — الاجانب الذين ولدوا في المملكة المصرية ولم تنقطع اقامتهم فيها حتى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون .

ب — الاجانب الذين مضى على اقامتهم في المملكة المصرية عشرون سنة لم تنقطع حتى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون وكانوا قد دخلوا فيها بطريق مشروع .

ج — الاجانب الذين مضى على اقامتهم في المملكة المصرية اكثر من خمس سنوات كانت تتجدد بانتظام حتى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون وكانوا قد دخلوا اراضيها بطريق مشروع وكذلك الاجانب الذين بمضى على اقامتهم اكثر من خمس سنوات ذاتها اذا كانوا في الحالين يقومون باعمال مفيدة للاقتصاد القومى او يؤدون خدمات علميه او ثقافيه او فنيه للبلاد وتعين بقرار من وزير الداخلية بعد اخذ رأى الجهات المختصة الاعمال او الخدمات المذكوره .

د — العلماء ورجال الادب والفن والصناعة وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليله للبلاد الذين يصدر في شأنهم قرار من وزير الداخلية .

ويرخص لافراد هذه الفئة في الاقامة لمدة عشر سنوات تجدد عند الطلب وذلك مالم يكونوا في احدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ .

٢ — الاجانب ذوو الاقامة العادية وهم :—

الاجانب الذين مضى على اقامتهم في المملكة المصرية خمس عشرة سنة ولم تنقطع حتى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون وكانوا قد دخلوا المملكة المصرية بطريق مشروع .

ويرخص لافراد هذه الفئة في الاقامة لمدة خمس سنوات مالم يكونوا في احدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ ويجوز تجديد اقامتهم .

٣ — الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة وهم الذين لا تتوافر فيهم الشروط السابقة ويجوز منح افراد هذه الفئة ترخيصا في الإقامة لمدة اقصاها سنة يجوز تجديدها .
وتبين بقرار من وزير الداخلية الاجراءات الخاصة بالترخيص في الإقامة وتجديدها وميعاد طلبها .

الفئة الأولى — وهم ذوو الإقامة الخاصة

روعى عند تقسيم الأجانب ان تشمل الفئة الاولى على من يكون لهم وضع خاص .

الفقرة الأولى — المولدون في مصر

كان من الطبيعي ان يكون في اول اقسام الفئة الاولى المولدون في مصر ذلك لانه اذا كان الميلاد في بعض الدول التي تاخذ بمبدأ حق الاقليم كانجلترا وامريكا وتركيا مثلا يكسب الجنسية فلا اقل من ان يكون الميلاد في مصر كافيا لمنح من ولد في مصر الإقامة الخاصة بشرط ان يكون قد حافظ على اقامته في مصر حتى تاريخ العمل بهذا القانون (١) اى لا تكون اقامته قد انقطعت خلال هذه المدة اما ما هو الانقطاع في حكم هذا النص فستشرحه في البحث الخاص بانقطاع الإقامة .

ويلاحظ على هذا النص انه خاص بالذين ولدوا في مصر قبل تاريخ العمل بهذا القانون اما من ولدوا بعد ذلك فلا يتمتعون بهذا الحكم .

والحكمة في ذلك ان من سبق ان ولدوا في مصر كانوا يستطيعون الحصول على الجنسية المصرية طبقا لاحكام المادة ٧ من المرسوم بقانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٢٩ والتي تنص على « كل من ولد لاجنبى في القطر المصرى وكانت اقامته العادية فيه عند بلوغه سن الرشد يعد مصريا اذا تنازل عن جنسيته الاصلية وقرر اختياره الجنسية المصرية في خلال سنة من بلوغه سن الرشد » .

ولمن توافرت فيه الشروط المقرره في الفقرة السابقة اذا حال دون قيامه بالتقرير في الوقت المناسب مانع ان يستأذن وزير الداخلية في اجراء ذلك التقرير ويجوز ان ياذن له الوزير بذلك اذا ثبت قيام المانع ولم تزد مدة تاخيره عن السنة .

كذلك يجوز للوزير ان ياذن لمن توافرت فيه الشروط المتقدمه قبل نشر هذا القانون بان ينتفع بالحكم المتقدم في خلال السنة التالية لهذا النشر .

نعم كان من ولدوا في مصر يستطيعون الحصول على الجنسية المصرية طبقا لاحكام هذه المادة ولكن اغرتهم الميزات التي كانت تعود عليهم عندما كانوا متمتعين بالامتيازات الاجنبية فلم يختاروا الجنسية المصرية في المواعيد المقرره .

على ان مصر وقد عرفت بتسامحها رأت مع ذلك الا تحرمهم من حق الإقامة الخاصة على الاقل بعد ان حرموا من اختيار الجنسية طبقا لاحكام هذه المادة .

اما اولئك الذين سيولدون وسيبلغون سن الرشد بعد العمل بهذا المرسوم

(١) لا يشترط ان يكون قد جدد اقامته خلال هذه المدة بل يكفي ان يكون قد حافظ على اقامته في مصر بدون انقطاع .

بقانون فانهم يستطيعون اكتساب الجنسية المصرية اذا ارادوا واذا رات الحكومة المصرية ذلك طبقا لاحكام المادة { من قانون الجنسية الجديد رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ التي تنص على أنه : -

يجوز بقرار من مجلس الوزراء ان يعتبر كل اجنبي ولد في المملكة المصرية وتوافرت فيه الشروط الآتية : -

- اولا - ان تكون اقامته العاديه في المملكة المصرية عند بلوغه سن الرشد .
- ثانيا - ان يكون سليم العقل غير مصاب بعاهه تجعله عالة على المجتمع .
- ثالثا - ان يكون محمود السيرة حسن السمعه ولم يسبق الحكم عليه بعقوبه جنائية او بعقوبه مقيده للحريه في جريمه مخله بالشرف الا اذا كان قد رد اليه اعتباره .
- رابعا - ان يكون ملما باللغة العربية .
- خامسا - ان يقدم خلال سنه من بلوغه سن الرشد طلبا بدخوله في الجنسية المصرية .

على وزير الداخلية تقديم طلبات الاختيار الى مجلس الوزراء خلال ستة اشهر من تاريخ وصول الطلب « .

ولن يكون لهم عذر اذا لم يتقدموا ولن يكون هناك بعد ذلك ما يدعو الى تمتعهم بحق الاقامة اذا لم يشاءوا الحصول على الجنسية المصرية او اذا لم توافق الحكومة المصرية على منحهم اياها .

الفقره الثانيه - من لهم اقامة ٢٠ سنة في مصر .

ولقد اعتبر المشرع ان من اقام في مصر ٢٠ عاما لابد وان يكون له وضع خاص وان يمنح الاقامة الخاصة ولكن لماذا اشترط ٢٠ عاما .

سبق ان اوضحنا بان نص الابعاد الملحق بمعاهدة مونترو قد نص على ان من اقام في مصر خمس سنوات لا يجوز ابعاده الا في حالات على سبيل التحديد بمعنى انه يصبح كما لو كان مقيما في مصر بصفة دائمة ولقد فسرت الحكومة المصرية هذا النص بان المقصود بالخمس سنوات هي الخمس سنوات السابقه على ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٧ وهو تاريخ عقد معاهدة مونترو

ولما كان اولئك الذين يقيمون في مصر منذ خمس سنوات سابقه على ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٧ اى منذ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٢ قد استقر بهم المقام في مصر فقد رات الحكومة المصرية من باب المجامله وان كانت غير ملزمه بذلك الان الا تقلقل من استقرارهم الذي وجد لطول اقامتهم فوضعتهم في الفئة الاولى باعتبار انهم اقاموا في مصر ٢٠ عاما (من سنة ١٩٣٢ الى سنة ١٩٥٢) ولكنها اشترطت شرطين : -

الاول - ان يكونوا قد دخلوا البلاد بطريق مشروع وهو نص سليم لا يمكن الاعتراض عليه اذ لا يمكن حماية من دخل البلاد خلسة على اننا قد نتساءل كيف يمكن اثبات ذلك بعد طول هذه المدة ؟ وعلى من سيقع عبء الاثبات ؟ القاعدة ان الاثبات على من ادعى والمفروض هنا ان الاجانب قد دخلوا جميعا البلاد بطريق مشروع وان عبء اثبات الدخول بطريق مشروع او غير مشروع لن يكون ملقى على عاتق الاجنبي

بل على عاتق من يفترض غير ذلك فان ثبت انه حقا قد دخل البلاد بطريق غير مشروع
عومل على هذا الاساس والا افترض انه قد دخلها بطريق مشروع .

الثانى - الا تكون اقامتهم قد انقطعت حتى تاريخ العمل بهذا القانون وشرح
ما يعتبر انقطاعا لاقامة هؤلاء سيكون فى البحث الخاص بالانقطاع .

الفقرة الثالثة - الاجانب الذين لهم فى مصر خمس سنوات تتجدد حتى تاريخ
العمل بهذا القانون او اى خمس سنوات سواء بدأت قبل العمل بهذا القانون وستنتهى
بعده او انها ستبدا بعد العمل به . . . بمعنى ان هذا الحكم ليس قاصرا على الماضى
بل هو حكم للماضى والحاضر والمستقبل .

على انه يلاحظ انه بالنسبة للماضى يجب ان تكون هى الخمس سنوات السابقة
على تاريخ العمل بهذا القانون اى انها ليست اى خمس سنوات فلا يستفيد من هذا
النص من اقام من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٥٠ ثم انقطعت اقامته اذ يجب ان يكون
مقيما مدة الخمس سنوات السابقة مباشرة على تاريخ العمل بهذا القانون .

كما يلزم توافر الشروط الآتية :-

١ - ان يكونوا قد دخلوا البلاد بطريق مشروع .

وواضح ان وضع هؤلاء يختلف عن اولئك الذين ولدوا فى مصر او اقاموا فيها
٢٠ عاما او ١٥ عاما اذ ان طول اقامة هؤلاء تجعلنا نفترض انهم دخلوا بطريق مشروع
مالم يثبت العكس اما اولئك الذين قدموا منذ ٥ سنوات والذين كان ينطبق عليهم احكام
المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ لا يمكن ان يفترض هذا فى
شأنهم ويلزمهم اثبات دخولهم البلاد بطريق مشروع .

والمقصود بعبارة « بطريق مشروع » ان يكونوا قد دخلوا البلاد بجواز سفر
صحيح وبعد الحصول على تأشيرة بذلك وبموافقة السلطات المختصة ومن الاماكن
المحدوده لذلك .

٢ - ان اقامتهم كانت تتجدد بمعنى انهم كانوا خلال هذه المدة يحصلون على
اذن بالاقامة كلما انتهت مدة اقامتهم فليس حالهم كحال المولودين فى مصر او من كانت
لهم اقامه لمدة ٢٠ سنة او لمدة ١٥ سنة اذ اكتفى بالنسبة لهؤلاء ان اقامتهم لم
تنقطع ولكن ليس معنى ذلك انها كانت تتجدد وهذا طبيعى اذ ان من بدأت اقامتهم
منذ خمس سنوات او حتى منذ عشر كانوا يخضعون لحكم المادة العاشرة من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ التى نصت على وجوب حصولهم على اذن بالاقامة قبل
انتهاء مدة اقامتهم والا وجب عليهم مغادرة البلاد بعكس اولئك الذين لهم فى مصر
٢٠ سنة او ١٥ سنة فقد اعفتهم المادة ١٤ من احكام المادة العاشرة الا بعد توافر
شروط خاصة .

٣ - ان يكونوا مفيدون للاقتصاد القومى او يؤدون خدمات علميه او ثقافيه
او فنيه للبلاد .

وقد سبق ان اوضحت ان تقدير ذلك يرجع عادة الى ظروف كل دولة
واحتياجاتها .

ولقد عرفت هؤلاء فى المادة ٩ من القرار الوزارى الصادر فى مايو سنة ١٩٥٣
الصادر تنفيذا لبعض احكام هذا المرسوم بقانون على النحو الآتى :-

تعد الأعمال الآتية من الأعمال المفيدة للاقتصاد القومي :-

١ - استثمار رأس مال لا يقل عن ٢٠ الف جنيه في إنتاج جديد أو الاستثمار أو التوسع في إنتاج قائم وذلك بشرط أن يكون المستثمر للمال مشتركا بعمله في هذا الإنتاج وأن يستخدم فيه عددا من العمال والموظفين المصريين في حدود النسبة المقرره في المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الاحكام الخاصه بقانون الشركات المساهمة .

٢ - شغل وظيفة مدير فنى أو عضو مجلس ادارة منتدب باحدى المنشآت الكبرى التى لا يقل رأس مالها امستثمر فى المملكة المصرية عن ٢٠٠ الف جنيه وذلك بشرط أن تراعى المنشأة فيما يتعلق بعمالها وموظفيها النسبة المنصوص عليها .

٣ - اعمال الخبرة التى تستلزم تخصصا ومؤهلات فنية أو عملية .

وبالنظر الى صعوبة تحديد الاعمال المفيدة للاقتصاد القومى وبالاخص اذا لوحظ ان ما قد يعتبر مفيدا اليوم قد لا يعتبر كذلك فى العام القادم مثلا فقد رأى تكوين لجنة (المادة ١٠ من القرار الوزارى) للنظر فى توافر الشروط المبينه فى المادة العاشره من المرسوم بقانون فى طالب الإقامة وذلك فى الحالات التى يعرضها عليها رئيس اللجنة وهو مدير عام ادارة الهجرة والجوازات والجنسية وهذه اللجنة مكونة من وكيل عام هذه الاداره العامه ومدير ادارة الإقامة بها ومندوب عن وزارة التجارة والصناعة ومندوب من وزارة الشؤون الاجتماعيه ومندوب من وزارة المالية والاقتصاد .

ويكون انعقاد اللجنة صحيحا بحضور اربعة من اعضائها وتصدر الاراء بالاغلبيه المطلقه لعدد اصوات الحاضرين وعند تساوى الاراء يرجح الراى الذى منه الرئيس .

الفقرة الرابعة - العلماء ورجال الادب والصناعة والفن وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للدولة .

نصت المادة السابعة من قانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ على انه « يجوز دون توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة الخامسة منح الجنسية المصرية بقانون خاص لكل اجنبى يكون قد ادى للدولة خدمات جليلة كما يجوز منحها بمرسوم لاصهار الاسر المالكة ولرؤساء الطوائف الدينية المصرية » .

على انه قد يرى بعض اولئك الذين ادوا خدمات جليلة للدولة الاحتفاظ بجنسياتهم فلا اقل فى مثل هذه الظروف من منحهم حق الإقامة الخاصة ولم يشترط لذلك مدة إقامة معينه فقد يمنح هذه الإقامة بعد اقامته فى مصر لعدة ايام أو لعدة شهور .

وبالنظر لعمومية هذا النص وعدم تراطه شروطا خاصة يلزم توافرها غير انهم « يؤدون خدمات جليلة للدولة » وهى آلة تقديرية الى حد كبير فقد رأى ان يتضمن النص ان هذه الإقامة لا تمنح لهؤء الا بقرار من وزير الداخلية ، وغنى عن البيان ان الجنسية المصرية لا تمنح لمن كانوا فى ظروفهم الا بقانون .

وبلاحظ ان (الفقرتين الاولى والثانية) من هذه الفئة - فئة ذوى الإقامة الخاصة - قاصر على الماضى أى على الذين ولدوا أو اقاموا فى مصر ٢٠ سنة حتى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون .

اما الفقرتين الثالثة والرابعة من هذه الفئة فخاصتان بالماضي والحاضر والمستقبل للذين اقاموا او سيقومون خمس سنوات (الفقرة الثالثة) او للذين يؤدون خدمات للدولة ايا كانت مدة اقامتهم (الفقرة الرابعة) .

حكم هذه الفئة - يجب اذا توافرت الشروط المشار اليها في احد الافراد منحه بطاقة اقامة لمدة عشر سنوات وهذا مالم تنطبق عليه احدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ وهي ان يكون في وجوده ما يهدد امن الدولة او سلامتها في الداخل او في الخارج او يضر اقتصادها القومي او الصحة العامة او يخل بالاداب العامة او السكينة العامة او ان يكون عالة على الدولة .

كما يجب عند الطلب تجديد هذه البطاقة عند انتهاء مدة صلاحيتها مالم ينطبق على صاحبها احدى الحالات السابق الاشارة اليها فمنح الاقامة في الحالين امر وجوبى مالم تتوافر احدى الحالات المنصوص عليها في المادة ١٥ .

الفئة الثانية - الاجانب ذوو الاقامة العادية

راى المشرع ان يضى على من مضى على اقامتهم في مصر ١٥ سنة ولم تنقطع اقامتهم حتى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون وكانوا قد دخلوا المملكة المصرية بطريق مشروع طابعا خاصا بحيث يتميزون على الاجانب ذوى الاقامة المؤقتة .

ويلاحظ ان الشروط المقرره لا تختلف عن تلك التى قررت للذين لهم اقامه ٢٠ سنه والمشار اليهم في البند الثانى من الفئة الاولى وقد سبق شرحها والخلاف قاصر على المدة فقط .

حكم هذه الفئة - يجب اذا توافرت الشروط المشار اليها في احد الافراد منحه بطاقة اقامة صالحة لمدة خمس سنوات وهذا مالم تنطبق عليه احدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ اى ان حصولهم على الاقامة خلال الخمس سنوات الاولى من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون وجوبى لا جوازى .

على انه يجوز للوزارة بعد انتهاء الخمس سنوات تجديدها او عدم تجديدها حتى ولو لم تنطبق عليه احدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ .

الفئة الثالثة - وهم الاجانب ذوو الاقامة المؤقتة

وهؤلاء هم الذين لا تتوافر فيهم الشروط السابقه فقد يكون الشخص مولودا في مصر ولكن انقطعت اقامته او كان له بها اقامه لمدة ٢٠ عاما او ١٥ عاما ولكن ثبت انه دخل البلاد بطريق غير مشروع وان تكون اقامته قد انقطعت خلال هذه المدة وقد يكون له في مصر خمس سنوات ودخل بطريق مشروع ولكن اقامته لم تكن تتجدد او كان لا يقوم بعمل مفيد للاقتصاد القومى . . . الخ .

ويدخل في هذه الفئة ايضا اولئك القادمون لمدد مؤقتة للزيارة او السياحة او لمصلحة مؤقتة او للعمل او للدراسة وقد لا تزيد اقامتهم عن عام وقد تتجدد كل عام .

حكم هذه الفئة - يجوز منح هذه الفئة الاقامة ويجوز عدم منحها وقد تكون لمدة سنة وقد تكون لاقبل من ذلك حسب ما ترى وزارة الداخلية .

النظم في الخارج

وقد يحسن لبيان مدى مساييره هذا التقسيم للنظم القائمة في الدول الاخرى استعراض هذه النظم مع ملاحظة الظروف المختلفه لكل دولة فمصر كانت حتى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ لاتملك حق تنظيم اقامة الاجانب على النحو الذي يتفق ومصالح البلاد .

وبذلك فان مشكلتها جديدة تحتاج الى كثير من التنظيم بخلاف غيرها من الدول الاخرى التي لم تصب بداء الامتيازات فنظمت اقامة الاجانب فيها منذ عشرات السنين .

ولذلك فاننا لا نجد في اغلب الدول نظما خاصه بالاقامة الدائمة لانها قد عولجت مع الوقت فلم يعد لها وجود وقد عولجت اما عن طريق منح الاجانب جنسية الدولة التي يقيمون فيها واما لانهم لم يجدوا لانفسهم مجالا للحياه فيها فهاجروها الى بلاد اخرى قد تكون مصر من بينها .

على اننا قد نجد في البعض الاخر نظما للاقامة الدائمة ولكنها في الواقع تهدف لتحقيق اغراض غير تلك التي تهدف الى تحقيقها في مصر فتقسم الاجانب في فرنسا ليس مبنيا على طول اقامة الاجانب فيها بل على مدى الفائدة التي تعود على البلاد من اقامتهم فيها فمن يرغب في الاقامة للسياحة الدائمة مثلا واثبت ان لديه موارد رزق تمنحه اقامة ممتازه لعشره سنوات او عادية لثلاث سنوات ولذلك لانجد شرط طول مدة الاقامة السابقة .

ومن يدري فقد ترى مصر بعد ان يتحقق الغرض من هذا المرسوم بقانون وبعد ان تستوعب الكثير من الاجانب وبالاخص من طالت اقامتهم فيها ان تعدل هذا القانون بقانون جديد لا يكون هدفه غير مصلحة البلاد دون النظر لاولئك الذين طالت اقامتهم ولا يقومون بعمل مفيد على اعتبار ان الاخيرين سيكتسبون الجنسية المصرية ولا يبقى الا اولئك الذين لهم مدد قصيرة فيشترط لاقامتهم ان يكونوا مفيدين للبلاد كما هو الحال في فرنسا وفي غيرها من البلاد .

وبالنظر الى التقارب الكبير بين نظام الاقامة في فرنسا ومصر فقد يبدو ان من الاصوب التعرض له بشيء من التفصيل . . .

نظام الاقامة في فرنسا

نص المرسوم بقانون الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ على حصول الاجانب الذين اقاموا في فرنسا اكثر من ثلاث شهور على بطاقات اقامة وقسمهم بعد ذلك الى ثلاث فئات :-

١ - الاجانب المقيمين بصفة مؤقتة (المادة ١٠ الى ١٣ من المرسوم) .

تمنح بطاقة اقامه تسمى « بطاقة الاقامة المؤقتة » للسياح والطلبة الاجانب والعمال المؤقتين الذين يحضرون في زمن حصد المحصول وغيرهم ممن يحضرون

لمدة محددة بدون ان يكون لديهم الاقامه والتوطن في فرنسا ومدة صلاحية هذه البطاقة قد يكون شهرا او ثلاث او ست شهور وقد يكون تسعة على انه يجب ان لا تزيد على سنة .

٢ - الاجانب المقيمين بصفه عادية (مادة ١٤ و ١٥) .

وتمنح بطاقه الاقامه العاديه للذين يرغبون في جعل اقامتهم العاديه في فرنسا بعد ان يوضحوا الغرض من اقامتهم وبعد ان ينجحوا في الكشف الطبى .

واذا كان الاجنبى يرغب في الاقامه دون ان يقوم باى عمل كان عليه ان يقدم ما يثبت موارد رزقه ومعيشته اما ان كان يرغب في القيام بعمل فيجب عليه ان يحصل من الجهة المختصة على تصريح بالعمل وعلى تحديد المنطقة المصرح له بالعمل فيها (مادة ٧ و ١٥) .

وهذه البطاقه صالحه لمدة ٣ سنوات وبانتهائها يجب على الاجنبى ان يطلب تجديدها ثلاث سنوات اخرى ... الخ .

٣ - الاجانب المقيمين بصفه ممتازه (١) (مادة ١١ و ١٧ و ١٨) .

وتمنح بطاقه الاقامة الممتازه لمن اقاموا في فرنسا مدة ٣ سنوات على الاقل وبشرط ان يكونوا قد دخلوا فرنسا قبل بلوغهم سن ٣٥ سنة وذلك لانهم في فرنسا لا يشجعون على الهجرة اليها غير الشباب الذى قد يكون لنشاطه فائده للاقتصاد العام للدولة على انه في عدة حالات قد يتجاوز عن شرط السن وقد تنزل المدة من ٣ سنوات الى سنة واحدة او الى الاعفاء منها كما في حالة المولودين في فرنسا او في حالة العلماء وكبار الادباء ومن ادوا خدمات جليلة للدولة .

ولكى يصرح لحاملى هذه البطاقه بالعمل يجب ان يحصلوا على تصريح بذلك حسب نص المادة ٧ من المرسوم .

وهذه البطاقه تخول الاقامه لمدة ١٠ سنوات وتجدد بحكم القانون وبدون طلب

ومن اقام في فرنسا اكثر من ١٠ سنوات له ان يعمل اى عمل يختاره وذلك في حدود القوانين الموضوعه .

وتتميز هذه البطاقه الاخيره بانه لا يمكن (كما في الحالتين السابقتين) سحبها بقرار من مدير المديرية التى يقيم في دائرتها بل يجب صدور القرار من وزير الداخليه .

على ان اهم ما جاء في المادة الرابعة من القرار الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٦ تنفيذها لهذا المرسوم بقانون ان على الاجانب الذين يطلبون الحصول على بطاقه اقامة ايا كان نوعها ان يشبوا اولا انهم دخلوا فرنسا حسب النظم والتعليمات .

ويلاحظ على هذا النظام الفرنسى اولا انه راعى ان فرنسا بلاد في حاجة الى الايدى العاملة وانها من اولى الدول الاوربية التى تشجع الاجانب على الهجرة اليها وانها تسهل لهم لا وسائل الاقامه فحسب بل والتجنس ايضا ، اذ انها تمنح الجنسية الفرنسية لاكثر من ٤٨ الف اجنبى سنويا فلا غرو اذا هى سهلت لهم نظم الاقامه بمعريات كثيرة كنظام البطاقات الممتازه على انها مع ذلك قد احتاطت لسببين اولا

(١) لقد وجدت البطاقه الممتازة فقط في هذا المرسوم فلم تكن كالبطاقة الموقته او العاديه موجوده في القوانين السابقة .

الا تمنح هذه الميزات الا لمن دخلها حسب النظم والتعليمات وهي لا تسمح بدخول اراضيها الا لمن وجدت في وجوده وكفايته وتخصه ما يفيدها ثم انها مع ذلك لا تصرح له الا بعد حصوله من الجهة المختصة على اذن بالعمل الذي يرغب فيه ثم لا تصرح له بالعمل بصفة عامه بل تحدد المنطقه التي يعمل بها ونوع العمل المصرح له مزاولته اما بالنسبه لأولئك الذين يرغبون في الاقامة دون عمل فانها تشترط ان يقدموا ما يثبت ورود نفقات معيشتهم من الخارج .

والواقع ان هذا النظام الفرنسي قد وضع على اسس علميه واقعيه تتفق ومصالح فرنسا الماديه الظاهره والخفيه فليس فيه تسهيل لاقامة الاجانب الا على النحو المحقق للمصالح الفرنسيه بشكل واضح صريح .

واحب ان نلاحظ ان هناك فارقا كبيرا بين اولئك الذين يحصلون على اقامة لعشر سنوات في مصر ومن يحصلون على مثلها في فرنسا اذ ان الاقامة بالنسبه للاولين حق ثابت فيجوز لهم ان يلجؤا الى مجلس الدولة اذا رفضت الحكومة منحهم اياها اما في فرنسا فامرها جوازي للدولة ، فلها ان تمنحها او لا تمنحها دون ان يكون هناك معقب عليها .

هذا وهناك فارق آخر هو انه يجوز لوزير الداخلية في فرنسا سحب البطاقة الممتازه . اما في مصر فلا يجوز سحبها وان كان من الجائز ابعاد حاملها في حالات معينه على سبيل الحصر وبعد اخذ رأى لجنة خاصة .

البحث الرابع — انقطاع الاقامة

قد يحتاج الاجنبي الى السفر الى الخارج لسبب من الاسباب فقد يكون ذلك للزيارة او السياحة او الدارسة او الخدمة العسكرية او لقضاء مصلحة مؤقتة او غير ذلك .

ولا شك ان من يثبت انه غادر البلاد ولم يكن في نيته العودة اليها يسقط حقه فيها ولو لم تزد اقامته في الخارج عن ايام بعكس ذلك الذي يغادر البلاد لغرض مؤقت وتطول اقامته في الخارج عدة سنوات .

ولما كان اثبات النية امرا صعبا ، فقد جرت بعض التشريعات الاجنبية على تحديد مدة معينة ، ان غاب الاجنبي اطول منها . افترض انه اعتزم الاقامة بالخارج وسقط حقه في الاقامة الحاصل عليها ما لم يكن قد حصل قبل سفره على اذن بذلك .

ولقد اجاز كل من القانونين الفرنسي والسويسري التغيب مدة ستة اشهر بدون اذن . وان كانا قد اختلفا في حالة الحصول على اذن اذ قد اشترط القانون السويسري الا تزيد اقامته في الخارج حتى ولو كان حاصلها على اذن على سنتين بعكس القانون الفرنسي الذي لم يحددها باجل .

ولقد اخذ في المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بحكم يجمع بين ميزات النصين الفرنسي والسويسري فقد نصت المادة ١١ منه على انه « لا يجوز لاحد افراد الفئتين الاولى والثانية الغياب في الخارج لمدة تزيد على ستة اشهر مالم يحصل قبل سفره او قبل انتهاء هذه المدة على اذن بذلك من وزارة الداخلية لاعذار تقبلها ولا يجوز

ان تزيد مدة الغياب في الخارج على سنتين ويترتب على مخالفه هذه الاحكام سقوط حق الاجنبى في الاقامة المرخص بها .

ويستثنى من ذلك الاجانب الذين يتغيبون لطلب العلم في الجامعات الاجنبية او للخدمة الاجبارية اذا قدموا ما يثبت ذلك .

ومنها يتضح ان الاجنبى من ذوى الاقامة الخاصة او العادية يسقط حقه في الاقامة ان تغيب اكثر من ستة اشهر وان كان يجوز ان يحصل على اذن بذلك اما قبل سفره من وزارة الداخلية مباشرة او في خلال الستة اشهر اى قبل انتهائها عن طريق القنصليات المصرية في الخارج بشرط ان لا يزيد التغيب عن سنتين الا في حالة استثنائية حددت على سبيل الحصر .

ولست في حاجة الى الاشارة الى ان الاجنبى من ذوى الاقامة المؤقتة يسقط حقه في الاقامة الحاصل عليها بمجرد مغادرته للبلاد مالم يكن قد حصل قبل سفره على تأشيرة بالعودة من وزارة الداخلية .

ولكن ما حكم من لم يستطع الحصول على اذن بالتغيب اكثر من ستة اشهر لاسيا بخارجه على ارادته او حصل على هذا الاذن . واضطر الى ظروف قهرية الى التغيب اكثر منها .

فهل يسقط حقه في الاقامة ام ان الظروف القهرية توقف سريان المدة فلا يعتبر تغيبه بدون اذن مدة اطول من المدة المصرح له بها انقطاعا للاقامة .

من المقرر في القانون الجنائى وفي القانون المدنى ان الحادث الجبرى يعفى من المسؤولية وبالتالي من تغيب اكثر من المدة المصرح له بها لظروف قهرية جدية لا دخل له فيها لا يسقط حقه في الاقامة بسبب الانقطاع تطبيقا للمادة ١١ من المرسوم بقانون .

حكم التغيب قبل العمل بالرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥١

لم يتعرض هذا المرسوم بقانون للماضى فعلى ان نلجأ الى الاحكام العامة وان نستوحى في نفس الوقت الاحكام الواردة في المادة ١١ من هذا المرسوم بقانون لتحديد التغيب الذى قد يعتبر قاطعا للاقامة بالنسبة للماضى .

وقد سبق ان اوضحنا انه اذا ما ثبت ان الاجنبى قد غادر البلاد ولم يكن في بيته العوده كما لو كان قد حصل على تأشيرة بالهجرة الى البلد التى سافر اليها او حصل على شهاده بالمغادرة النهائية فان تغيبه ولو ليوم واحد يعتبر قاطعا لاقامته .

كما لا يعتبر انقطاعا من تغيب في الخارج للدراسة او الخدمة العسكرية او اضطر الى ذلك بسبب عذر قهرى كانقطاع المواصلات مثلا بسبب نشوب الحرب . . .

فالاجنبى الذى ولد في مصر واقام فيها ثم غادرها للدراسة او للخدمة العسكرية او للسياحة ثم اضطر بسبب قهرى الى التغيب في الخارج - ثم عاد الى مصر واستمرت اقامته حتى تاريخ العمل بالرسوم بقانون من حقه اذا ما اثبت ان التغيب راجع لواحد من هذه الاسباب ان يطلب الترخيص له بالاقامة تطبيقا لاحكام الفقرة الاولى من البند الاول في المادة العاشرة .

وياخذ نفس الحكم من يدعون ان لهم اقامة في مصر لمدة ٢٠ سنة او ١٥ سنة ويطلبون تطبيق احكام البند الاول فقرة ب او البند الثانى من المادة العاشرة عليهم .

حكم التفيب بسبب الحرب

بحثت الشعبة الاولى بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٢٨/١٠/١٩٥٢ حكم من تفيبوا في الخارج بسبب الحرب العالمية الأخيرة . وتبين لها ان قيام الحرب العالمية الثانية هو من قبيل القوة القاهرة التي تعتبر عذرا يحول دون تطبيق القوانين على من خالفها .

ولما كان قيام هذه الحرب هو الذي حال دون عودة بعض الاجانب الى مصر فان مدة تفيبهم في الخارج خلال هذه الحرب لا تعتبر انقطاعا عن الإقامة بشرط ان يكونوا قد غادروا مصر قبيل الحرب لمدة مؤقتة وبنية العودة اليها وان يكونوا قد طلبوا العودة اليها عقب انتهاء هذه الحرب مباشرة وعادوا اليها بالفعل .

ولكن ما حكم من غادروا مصر قبل الحرب بنية عدم العودة اليها او بنية العودة اليها ولكن لم يطلبوا تصريحاً بهذا او لم يعودوا الى مصر الا بعد مضي سنة او اكثر على انتهاء الحرب ؟

اشارت الشعبة الاولى في نفس فتواها المشار اليها بانهم يكونون بذلك قد اظهروا رغبتهم ضمناً في عدم التمسك باقامتهم في مصر ومن ثم تعتبر مدة غيابهم انقطاعاً عن الإقامة فيها .

اما اذا كانوا قد اظهروا رغبتهم في العودة ولكنهم تخلفوا بسبب رفض الوزارة التصريح لهم بذلك ثم عادوا بعد ان صرحت لهم بها مباشرة فان تفيبهم لا يعتبر انقطاعاً ذلك لان تاخرهم في العودة يرجع الى عامل لا دخل لارادتهم فيه ولان هذا التأخير لا ينفي رغبتهم في الإقامة في مصر .

كما افقت هذه الشعبة بانه لا يجوز التفرقة بين من كانوا من رعايا الدول المعادية وبين من كانوا من رعايا الدول الحليفة وتفيبوا بسبب الحرب اذ لا محل لهذه التفرقة بعد ان وضعت الحرب اوزارها وابرمت معاهدات الصلح بين الفريقين المتحاربين واعيد التمثيل السياسي بينهما فزال ذلك صفة رعايا الدول المعادية او رعايا الدول الحليفة .

حكم التفيب في السودان

يحدث كثير ان يسافر الاجنبي المقيم في مصر الى السودان ويقوم هناك سنوات عديدة ثم يطلب العودة الى مصر بعد ذلك فاذا ما عاد طلب اعتبار اقامته في السودان غير قاطعة ، مهما طالت ، لاقامته المستمرة في مصر . . . فمثلاً اجنبي كان مقيماً في مصر من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٤٠ ثم سافر الى السودان واقام فيه حتى سنة ١٩٥٠ وبعد ذلك عاد الى مصر . . . هل تعتبر اقامته قد انقطعت ومن ثم لا يستفيد من احكام الإقامة الخاصة التي تشترط في احدي فقراتها ان يكون قد اقام في مصر ٢٠ سنة قبل تنفيذ القانون .

كما يحدث كثيرا ان يدخل الاجنبي السودان مباشرة ثم يحضر الى مصر بعد ذلك فهل تعتبر اقامته السودان مكملة لاقامته في مصر .

استطلعت وزارة الداخلية رأي مجلس الدولة (ادارة الراي) في ذلك فافتى بكتابه رقم ٦٩٧ المؤرخ ١٧/٢/١٩٥٢ بانه اذا كانت قد بدأت الإقامة في مصر باعتبارها الركن الاساسي المطلوب تحققة طبقاً للقانون ثم قضى صاحب الشأن فترة بعد ذلك في

السودان امكن النظر فيها باعتبارها مكملة لاقامته السابقة في مصر ويحدو الى القول بذلك عدة اعتبارات بعضها قانونية وبعضها عملية واهمها انه لا رقابة الان للحكومة المصرية على من يقد من الاجانب راسا الى السودان من الخارج بعكس الحالة بالنسبة لمن يقدون الى مصر . . . وبناء على ذلك نرى ان الاشخاص الذين يقدون الى السودان مباشرة ويقيمون به مددا مختلفة ثم ينزحون منه الى مصر يكونون في نظر القانون المصري بحسب الاصل من الاجانب وان حضورهم الى مصر قد لا يجعل اقامتهم السابقة في السودان متممة لاقامتهم اللاحقة بمصر باعتبارها الاقامة العادية في المملكة المصرية التي يتطلبها قانون الجنسية كركن من اركان اكتساب الجنسية المصرية .

واذا كان هذا ما اتجه اليه راي مجلس الدولة عند النظر في مدة اقامة الاجنبي عند النظر في المسائل الخاصة بالجنسية المصرية فمن باب اولي ان يكون هذا اتجاهه فيما يختص بالمسائل الخاصة بالاقامة .

وكان قد صدر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ حكما جعل من اقامة الاجنبي في احد شطري الوادي مكملة لاقامة في الشطر الثاني وقد ورد في حيثيات الحكم « ان الاجنبي الذي له حق الاقامة في احد شطري الوادي اذا انتقل الى الشطر الاخر سعيا وراء المعيشة اعتبرت اقامته استمرارا لاقامته في الشطر الاخر فاذا اكتسب الاخير حق الاقامة الدائمة بمصر ثم انتقل للاقامة في السودان لايجوز توقيت التصريح بالاقامة بالنسبة له كما لا يجوز اخراجه عند انتهاء مدتها وكذلك الحال بالنسبة للاجنبي الذي اكتسب اقامة دائمة في السودان اذا انتقل للاقامة في مصر ويتفرغ من هذا ان الاجنبي الذي اكتسب اقامة دائمة في اي من الشطرين ثم انتقل للشطر الاخر ثم عاد بعد مدة للشطر الاول تعتبر اقامته مستمرة ولم تنقطع . .

والواقع انه لو كانت لنا رقابة على دخول الاجانب او اقامتهم في جنوب الوادي لا يمكن الاخذ بالرأي الذي ذهب اليه محكمة الاسكندرية .

اما ورقابتنا لا توجد الا في المنافذ القانونية للدخول الى الاراضي المصرية او الخروج منها وهي موانئ الاسكندرية وبور سعيد والسويس عن طريق البحر والقنطرة والاسماعيلية والسلوم والشلال عن طريق البر ، فانه اذا ما خرج الاجنبي من هذه المنافذ القانونية التي نظمت فيها الرقابة يكون قد غادر الاراضي المصرية طبقا لقانون جوازات السفر واقامة الاجانب ولا يستطع العوده اليها الا بعد اتباع الاجراءات التي استلزمها القانون .

وبالتالي وبالنظر الى ان السودان خارج هذه المراقبات فان من يغادر مصر الى السودان فانه يعتبر كما لو خرج من مصر وتعتبر اقامته في السودان قاطعه لاقامته المستمرة في مصر (١) .

التقييد بدون اذن

نصت المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ : -

« لا يجوز لاحد افراد الفئتين الاولى والثانية الغياب في الخارج لمدة تزيد

(١) انظر فتوى الشعب الاولى للشئون الداخلية والسياسية في جلستها المنعقدة في ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٣

على ستة اشهر مالم يحصل قبل سفره او قبل انتهاء هذه المدة على اذن بذلك من وزارة الداخلية لاعذار تقبلها ولا يجوز ان تزيد مدة الغياب في الخارج على سنتين ويترتب على مخالفة هذه الاحكام سقوط حق الاجنبي في الاقامة المرخص له بها .

ويستثنى من ذلك الاجانب الذين يتغيبون لطلب العلم في الجامعات الاجنبية او للخدمة الاجبارية اذا قدموا ما يثبت ذلك .

معنى هذا ان الاجنبي ذو الاقامة الخاصة او العادية اذا تغيب في الخارج اكثر من ستة اشهر ولم يحصل على اذن بذلك قبل سفره او قبل انتهاء الستة اشهر سقط حقه في الاقامة الخاصة او العادية وعومل على اساس الاقامة المؤقتة .

على انه اذا حصل على اذن سابق يجوز ان تزيد مدة تغيبه في الخارج الى سنتين فاذا تغيب اكثر من ذلك سقط حقه في الاقامة الخاصة او العادية وعومل على اساس الاقامة المؤقتة .

وقد استثنت المادة الاجانب الذين يتغيبون لطلب العلم في الجامعات الاجنبية او للخدمة الاجبارية من ذلك .

هل قصد الاستثناء من الحصول على اذن بالتغيب اي ان يتغيبوا المدة التي يريدونها ثم يقدموا ما يثبت ان تغيبهم كان لطلب العلم في الجامعات الاجنبية او الخدمة العسكرية ام ان المقصود الاستثناء من السنتين بمعنى انه يجوز لهم التغيب مدة اكثر من السنتين

يبدو ، لانطلاق النص ، ان المقصود هو ان الاجانب الذين يتغيبون لطلب العلم في الجامعات الاجنبية او الخدمة الاجبارية ، لهم ان يتغيبوا ايه مدة ولو زادت على سنتين وعليهم ان يقدموا بعد ذلك ما يثبت ان تغيبهم طيلة هذه المدة كان للدراسة او للخدمة الاجبارية . فهم ليسوا مطالبين بالحصول على اذن سابق ولو كان في نيتهم التجاوز ، لا على ستة اشهر ، بل على سنتين .

وارجو ان يلاحظ ان هذا الاستثناء قاصر على حالتين حالة الخدمة العسكرية وحالة طلب العلم في الجامعات لا في المدارس او المعاهد الاخرى .

وغنى عن البيان ان هذه الاحكام ملزمة من تاريخ صدور هذا المرسوم بقانون اما قبل ذلك فتطبق احكام القانون الدولي لعدم وجود نص تشريعي داخلي . . .

البحث الخامس — تغير الفرض

كثيرا ما يحدث ان يحضر الاجنبي لفرض معين للزيارة او السياحة او لقضاء مصلحة مؤقتة ثم يرى ان تغير الفرض الذي حضر من اجله اما لاسباب طارئة او لانه كان ينتوى ذلك من قبل ولم يحصل الا على تأشيرة بالدخول او السياحة بسهولة الحصول عليها .

كما يحدث ان يصرح للاجنبي بالحضور للعمل مثلا لدى احدى الشركات ثم يرى ان ينتقل الى عمل اخر لدى شركة اخرى سواء كان العمل الثاني من طبيعة عمله الاول ام لم يكن او ان تحضر سيدة للعمل كمربية لفلان ثم تنتقل للعمل لدى فلان .

وبالنظر لانه كثيرا ما يحدث ان يتحاييل الاجنبى على الحضور متخذا ستار السياحة او الزيارة ثم يلتحق فور وصوله بالعمل القادم فعلا من اجله .

وبالنظر الى انه للأسف الشديد لا يوجد في مصر قانون يلزم الاجنبى بالحصول على تصريح بالعمل او التجارة قبل مباشرتها .

كان من اللازم تضمين المرسوم نصا يقضى بضرورة التزام الاجنبى الغرض الذى حضر من اجله فلا يغيره الا بعد حصوله على اذن بذلك وقد رؤى لاهميته ان يكون الاذن من وزير الداخلية .

فنصت المادة ١٢ من المرسوم بقانون انه يجب « على الاجنبى الذى رخص له في الدخول او الإقامة لغرض معين الا يخالف هذا الغرض الا بعد الحصول على اذن في ذلك من وزير الداخلية » .

وإذا كان تغيير الغرض الذى رخص للاجنبي بالحضور من اجله وكذلك تغيير الغرض الذى رخص للاجنبي بالإقامة من اجله يقتضى الحصول على اذن بذلك من وزير الداخلية فان اشتراط هذا الاذن يتضمن فيما يتضمن ان لا يرخص للاجنبي بالعمل الا باذن وزارة الداخلية سواء كان ذلك قبل حضوره من الخارج او عند ما يشاء تغيير الغرض من حضوره « السياحة مثلا » وطلب الترخيص له بالعمل .

ولذلك فقد رؤى الاكتفاء بنص المادة ١٢ وعدم اشتراط حصول الاجنبى على ترخيص بالعمل من وزارة الداخلية على اعتبار ان هذا النص محقق للغرض وان كان يحسن استصدار قانون منظم للعمل للاجانب في مصر (١) .

ويوجد مثل لهذا النص في اغلب قوانين الدول الاجنبية بحيث توجد معاهدات الفاء تأشيرات الدخول نجد انه قد نص على ان هذه المعاهدات قاصرة على اولئك القادمين للسياحة او الزيارة اما اولئك الراغبون في دخول البلد للعمل فيجب ان يحصلوا على تأشيرة بالدخول ولن يحصلوا عليها الا بعد موافقة الوزارة المختصة بالعمل .

البحث السادس

من ينتفع بالإقامة (الإقامة حق شخصي)

لا يستفيد بالترخيص بالإقامة الا من رخص له وحده فلا تستفيد منها الزوجه ولا الاولاد مالم يكونوا بحكم ظروفهم الخاصة قد رخص لهم فيها (٢) الا ان الاوضاع الطبيعىة تقتضى دائما منح الزوجه والاولاد القصر اقامة اسوة بالزوج او بالاب طالما انه لا يوجد اسباب خاصة تحول دون ذلك .

(١) المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢

(٢) نصت فتوى مجلس الدولة (ادارة الراى لوزارتى الداخلية والشئون الاجتماعية) المؤرخة ١٩٥١/٩/٤ بأنه لا مندوحة من القول فيما يتعلق بالتصريح بالإقامة لشخص معين بأن هذا التصريح شخصي بحيث يجب الا يتعدى اثره لغير المرخص له كما نصت على ان اسرة الاجنبى وهى تتكون من الأفراد الذين يعولهم ويدخل في ذلك الزوجه والاولاد القصر فاقامتهم ترتبط بحكم الضرورة باقامته ولا يكون لبقاتهم محل اذا غادر المملكة المصرية الى غير عودة .

وهذا ما سار عليه الفقه الدولي (١) وما نصت عليه قوانين الدول الاجنبية .
الا ان المشرع المصرى رأى ان يحدد اوضاعهم بشكل صريح وان يرخص بمنحهم
الاقامة المرخص بها للزوج او للاب بعد توافر شروط خاصة وطالما ان الزوج قائم
والابناء قصر يعيشون فى كنف ابيهم .

فنصت المادة ١٣ منه « لا ينتفع بالاقامة الا الشخص المرخص له فيها واولاده
القصر الذين يعيشون فى كنفه وكذلك زوجته اذا كان قد مضى على اقامتها الشرعية
فى المملكة المصرية سنتان من تاريخ اعلان وزير الداخلية بالزواج على يد محضر ... »
فالاصل ان لا ينتفع بالاقامة ايا كان نوعها اقامة خاصة ام عادية او مؤقتة غير
الشخص المرخص له فيها ولكن ما حكم الزوجة والاولاد .

١ - الزوجة

اذا منح الزوج اقامة مؤقتة اى لمدة سنة فاقبل فان الزوجة واولاده القصر
الذين يوجدون معه فى مصر يمنحون عادة اقامة لنفس المدة دون ان يثار هذا البحث .
الا انه يحدث ان يكون الزوج حاصلًا على ترخيص بالاقامة الخاصة او العادية

ثم يتزوج بامرأة اجنبية ليس لها غير اقامة مؤقتة - والاصل - كما اوضحنا ان تحتفظ
باقامتها وان لا تستفيد بغير الاقامة المؤقتة المرخص لها بها (وان كانت الاوضاع
الطبيعية تقتضى حصولها على نفس الاقامة المرخص له فيها) ولكن بالنظر الى ان
للحاصلين على الاقامة الخاصة او العادية بعض الميزات والضمانات فقد خشى ان
اكتسبت الزوجة اقامة زوجها بمجرد الزواج ان يكون الزواج وسيلة للتحويل على
الاقامة فى مصر ثم ليس من المعقول ان تميز الزوجة الاجنبية ذات الاقامة المؤقتة التى
تتزوج اجنبيا من ذوى الاقامة الخاصة مثلا عن الزوجة الاجنبية ذات الاقامة المؤقتة
التي تتزوج بمصرى اذ يجوز ابعادها فى اى يوم خلال السنتين التاليتين لاعلان وزارة
الداخلية بالزواج والى ان تكتسب الجنسية المصرية دون ان تؤخذ رأى لجنة
الابعاد مثلا .

لذلك فقد رأى التسوية بينهما واشترط ان يمضى على اقامة الزوجة
الشرعية فى المملكة المصرية سنتان من تاريخ اعلان وزير الداخلية بالزواج على يد
محضر (المادة ١٣) .

فيجب ان تكون مقيمة فى مصر لا فى الخارج حتى تكتسب اقامة زوجها
ويجب ان تكون اقامتها شرعية بمعنى انها تجدد اقامتها بانتظام ويجب ان تستمر
هذه الاقامة الشرعية سنتين وبشرط ان تكون السنتين التاليتين لا لتاريخ عقد
الزواج بل لتاريخ اعلان وزير الداخلية بالزواج وعلى نحو رسمى اى على يد محضر
وذلك حتى اذا رأى وزير الداخلية ابعادها قبل انتهاء السنتين وقبل استفادتها من
اقامة زوجها الخاصة امكنه ذلك دون حاجة الى اتخاذ الاجراءات التى نصت عليها
المادة ١٥ من المرسوم بقانون .

وبطبيعة الحال فانه كما اقتضت الاوضاع الطبيعية منح الزوجة اقامة اسوة
بزوجها بعد توافر شروط معينة فان هذه الاوضاع الطبيعية تقتضى عدم استفادة

(١) Charles Delassart. L'établissement et le séjour des Etrangers au point de
vue juridique et politique P. 113 — 114.

الزوجة من اقامة زوجها اذا توفى او اذا طلقت اذ يجب بعد ذلك ان تدرس اقامتها مستقلة عن زوجها .

ولست في حاجة الى القول بان الزوجة ذات الاقامة الخاصة التي تتزوج من اجنبي له اقامة مؤقتة لا تسقط حقها في الاقامة وان التي تتزوج باجنبي له اقامة خاصة مثلا ليست في حاجة الى الشروط التي نص عليها المشرع في المادة ١٣ .

ب - الاولاد

قد يكون للاجنبي ذى الاقامة الخاصة او العادية اولاد وقد يكون هؤلاء ممن لا يتمتعون بصفاتهم الشخصية بالاقامة الخاصة مثل ابيهم لسبب او لآخر .

وقد سبق ان اوضحنا ان الاقامة حق شخصي وكان الطبيعي ان يعامل الابناء حسب اقامتهم هم الا ان الاوضاع الطبيعية كما اوضحنا قد تقضي ببعض الرعاية والتنظيم فلا يمكن التفرقة بين طفل قاصر وبين والده المرخص له في اقامة خاصة .

ولذلك فقد نص المشرع في هذه المادة (المادة ١٣) على ان ينتفع الاولاد القصر باقامة ابيهم . ولم يشترط لذلك غير شرط واحد هو ان يكونوا في كنفه يعيشون معه اما اولئك الذين لا يعيشون معه سواء كانوا في مصر او في الخارج فلا ينتفعون باقامته .

ولعله واضح ان الاولاد القصر الذين يعيشون مع ابيهم ويستفيدون من اقامته لن ينتفعوا بها متى بلغوا سن الرشد حتى ولو كانوا سيظلون يعيشون في كنفه اما سن الرشد فهي كما هو مقرر في القانون المصري ٢١ عاما .

ولكن ما حكم المتبنى ؟ هل يستفيد كالولد الشرعى .

افتى مجلس الدولة (ادارة الراى لوزارة الداخلية والشئون الاجتماعية والبلدية) المؤرخه ١٩٥١/٩/٤ على انه يشترط ليكون حكم المتبنى حكم الولد الشرعى ما يأتى :-

١ - ان يكون المتبنى قاصرا .

٢ - ان يجيز تشريع جنسية المتبنى نظام التبنى .

٣ - الا يكون في التبنى المذكور خروج على قواعد النظام العام المصرى ومن ذلك على سبيل المثال تبنى غير المسلم للولد المسلم .

واذا كان الامر كذلك فان المتبنى القاصر الذى يقيم في كنف متبنيه يستفيد من اقامته كابنه الشرعى .

البحث السابع - الترخيص بالاقامة

بعد ان تصرح الجهة المختصة بالاقامة للاجنبي لا بد ان يأخذ ذلك التصريح شكلا ايجابيا بحيث لا يكتفى بالتأشير بذلك على اوراقه الخاصة بالملف الخاص به بالجهة التي صرحت له بالاقامة .

ويجب ان نفرق بين :-

١ - الترخيص بالأقامة عند منح الاجنبي تأشيرة بالدخول وهو في خارج البلاد .

ب - الترخيص بالأقامة عند طلب تجديدها وهو في داخل البلاد .

١ - الترخيص بالأقامة عند منح الاجنبي تأشيرة بالدخول

يجب ان نفرق بين الدول التي الفت تأشيرات الدخول وبين الدول التي لم تلغها .

فاما بالنسبة للدول التي فقد نص في المعاهدات على تحديد مدة الاقامة الضمنية المرخص بها للاجنبي وهي في العادة ثلاثة اشهر فان شاء تجديدها وجب التقدم للحصول على ترخيص في ذلك .

اما الدول الاخرى فانها توضح عادة في تأشيرة الدخول علاوة على مدة صلاحية التأشيرة مدة الاقامة المرخص بها وهي تتراوح عادة بين شهرين أو ثلاثة

على ان هناك بعض الدول كانجلترا تكتفى بان تكون تأشيرة الدخول قاصرة على التصريح بالدخول اما مدة الاقامة فقد ترك لضابط الهجرة في مراقبة الميناء او المطار ان يقوم هو بتجديدها .

ب - الترخيص بالأقامة عند طلب تجديدها

الفرض من التصريح بالأقامة هو الترخيص للاجنبي بالوجود داخل اقليم الدولة التي منحه التصريح دون ان يتعرض له احد وبالتالي فالترخيص بتجديد الاقامة لا يكون الا لاولئك الموجودين فعلا في داخلية البلاد بمعنى انه اذا انتهت اقامة الاجنبي وهو في الخارج لا يمكنه المطالبة بتجديدها طالما انه لا يوجد في البلد التي يطلب الترخيص بالأقامة فيها .

وقد جرت عادة الدول على التصريح بالأقامة على جواز سفر الاجنبي وكانت منها مصر على ان هناك دولاً اخرى كتركيا وايطاليا وفرنسا والعراق اخذت بنظام منح التصريح في شكل بطاقة اقامة .

ولكن ما هي بطاقة الاقامة وهل يحسن الاخذ بها .

بطاقة الاقامة عبارة عن بطاقة لتحقيق شخصية الاجنبي بها كل البيانات الموجودة بالجواز : الصورة والاسم والجنسية والديانة والمهنة والحالة الشخصية . . . الخ . ويضاف الى ذلك مدة الاقامة المصرح بها وما اذا كان مصرحا للاجنبي بالعمل ام لا والاماكن المصرح له بالأقامة فيها وما اذا كان مصرحا له بتملك العقارات . . . الخ . والدول تختلف باختلاف ظروفها في زيادة هذه البيانات او نقصها .

والواقع ان بطاقة الاقامة لها ميزات وفوائد لا توجد في حالة عدم الاخذ بها او قد توجد ولكن على شكل لا يحقق الفرض منها ذلك :-

١ - لان بطاقة الاقامة علاوة على انها بطاقة شخصية توضح مدة الاقامة المصرح بها للاجنبي فهي تحل محل الجواز الذي يجب ان يحتفظ صاحبه في مكان امين .

٢ - لانها ستسهل على رجال البوليس بمجرد الاطلاع عليها تكوين فكرة عن حالة الاجنبي : شخصيته مدة اقامته وحالته الشخصيه . . . الخ . بعكس ما اذا كان حاملا جواز سفر فقط او جواز سفر وبطاقة شخصيته فانه لا بد من الاطلاع على التأشيرات الكثيره التى يشتمل عليها الجواز وما اكثرها مما يؤدى الى ضياع الوقت والمجهود بل والى عدم فهمها على غير الخبيرين بذلك .

٣ - ولانها ستسهل على الاجانب من غير ذوى الجنسية المعينة او الذين يتمتعون برعاية دولتهم على الاقل والذين لا يستطيعون الحصول على جواز سفر صالح فيكتفى بمنحهم بطاقات للاقامة .

ومن اجل هذه المزايا فقد اخذ بنظام بطاقات الاقامة فى مصر فى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فنصت المادة ٢١ على الترخيص لوزير الداخلية بتعيين اشكال واوضاع بطاقات الاقامة .

وقد صدر فى سنة ١٩٥٢ قرار وزارى تعدل فى مايو سنة ١٩٥٣ حددت بعض مواد اشكال واوضاع بطاقات الاقامة وشروط منحها حسب التفصيل التالى .

لمن تمنح بطاقات الاقامة

تمنح بطاقات الاقامة للاجانب الذين اقاموا فى الاراضى المصرية مدة تزيد على ستة اشهر اذ ان المفروض انهم قد حصلوا على تأشيرة بالاقامة خلال الشهر الاولى من القنصلية المصرية فى الخارج كما انه ليس هناك ما يدعو الى اعداد مثل هذه البطاقات لاولئك الذين لن تطول اقامتهم عن هذه المدة القصيرة العابرة .

كما ان بطاقات الاقامة لا تمنح لمن لا يجاوز ستة عشر عاما على اعتبار انه سيلحق ببطاقة والده او والدته على انه اذا كان يتيما او كان والداه يقيمان فى الخارج جاز منحه ببطاقه اقامه خاصه حتى ولو لم يجاوز هذا السن .

ومنح بطاقة الاقامة وجوبى لا جوازى بمعنى انه لا يجوز التأشير بالاقامة على جواز سفر الاجنبي اذا طالت اقامته عن ستة اشهر بل يجب منحه بطاقة اقامة اما مستقلا واما على ببطاقه احد والديه (نص المادة الرابعة من القرار الوزارى) .

اشترائط تجديد جواز السفر للحصول على بطاقة الاقامة

المفروض ان كل اجنبي موجود فى مصر يحمل جواز سفر صحيح سارى المفعول

ولما كانت بطاقة الاقامة الخاصة صالحة لمدة عشر سنوات وبطاقة الاقامة العادية صالحة لمدة خمس سنوات فلم يشترط غير صلاحية جواز السفر طول مدة الاقامة المرخص بها اما بطاقة الاقامة المؤقتة قد تكون صالحة لمدة سنة فقد اشترط حصول الاجنبي على جواز سفر صحيح سارى المفعول لمدة تزيد بشهرين عن مدة الاقامة التى قد صرح له بها وبالاخص ان ذوى الاقامة المؤقتة هم الذين يحتاجون الى احتياط خاص .

رسم بطاقة الإقامة

ويؤدى عن البطاقة الخاصة رسم قدره خمسة جنيهات وعن البطاقة العادية رسم قدره ثلاثة جنيهات وعن البطاقة المؤقتة رسم قدره واحد حتى ولو كانت المدة المرخص بها في البطاقة المؤقتة اقل من عام واحد على أن تجديدها خلال العام لا يحصل عليه أى رسم .

وتعفى الفئات الآتية من رسوم بطاقات الإقامة هم وزوجاتهم واولادهم
القصر .

١ - موظفو جامعة الدول العربية .

٢ - الطلبة الاجانب الملتحقون بالازهر الشريف والمدارس التابعة لوزارة المعارف العمومية .

٣ - الرهبان والرهبان ورجال الدين الاجانب .

٤ - الموظفون الاجانب الملتحقون بخدمة الحكومة المصرية .

٥ - الصحفيون الاجانب .

٦ - الموظفون الاجانب غير السياسية الهيئات السياسية والقنصلية الاجنبية

٧ - من يثبت فتره .

فقد او تلف بطاقات الإقامة

اذا فقدت البطاقة او تلفت وجب على صاحبها ان يبلغ ذلك الى الادارة العامة للجوازات والجنسية او احدى الادارات الفرعية التابعة لها او احد اقسام الضبط في المديرية والمحافظات وذلك خلال ثلاثة ايام من تاريخ فقدتها او تلفها والحصول على بطاقة اخرى .

سحب بطاقات الإقامة

وعلى من يحمل بطاقة اقامة تقديمها لمندوبى السلطات العامة عند طلبها فاذا رأى احدهم استبقاءها لديه مؤقتا وجب عليه ان يعطى صاحب البطاقة ايصالا بها .

حكم مؤقت

لما كانت وزارة الداخلية قد خشيت تقدم الكثيرين من الأجانب للحصول على بطاقات بالإقامة دفعة واحدة . . . فقد ضمنت القرار الوزارى نصاً (المادة ١٧) يقضى بعدم اعطائها البطاقات الا لمن انتهت مدة اقامتهم المرخص بهم فيها اما من لم تنتهى مدتهم بعد فلا تعطى لهم الا بعد انتهائها مالم يرى المدير العام للجوازات والجنسية أو من يقوم مقامه التجاوز عن هذا الحكم .

البحت الثامن - الإقامة حق ام منحه

للدولة ان تصرح او لا تصرح للأجنى بالإقامة في اراضيها فلها ان ترخص له بالإقامة لمدة قصيرة او لمدة طويلة ولها ان تدعوه الى مغادرة اراضيها وان رفض لها ان تكلفه ولو قسرا بمغادرتها .

الإقامة . فليس للأجنبي حق في الإقامة بل ان للدولة ان تمنحه او لا تمنحه هذه

فاذا لم يمنح الإقامة كان عليه ان يغادر البلاد واذا منح الإقامة اصبح له حق فيها طوال مدة الترخيص له بها وان كان للدولة اذا توافر سبب من اسباب الأبعاد الماء اقامته وتكلفه بمغادره البلاد .

وهذا ما اقره الفقه الدولي وسارت عليه الدول (١) .

الا ان بعضها قد جعل من هذه المنحه حقا للأجنبي اذا ما توافرت بعض الشروط كما حدث في فرنسا ومصر

فالأجنبي من افراد الطائفة الاولى ذوى الإقامة الخاصة له حق في الإقامة في مصر لمدة عشر سنوات تجدد عند الطلب .

فمثلا من ولد في مصر ولم تنقطع اقامته فيها حتى تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ له هذا الحق .

ومن له اقامة ٢٠ عاما في مصر لم تنقطع له كذلك هذا الحق . . . الخ .

فاذا لهذا الطائفة الخاصة بالأجانب حق في الإقامة في مصر وهذه الإقامة محددة بعشر سنوات تجدد حتما عند طلبها مالم تتوافر في حالتهم احدى الحالات المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ١٥ وهي الخاصة بالأبعاد .

كما ان الإقامة اصبحت ايضا حقا لافراد الطائفة الثانية ذوى الإقامة العادية في الخمس سنوات التالية لتنفيذ المرسوم بقانون السالف الذكر .

الا انه بانتهاء الخمس سنوات يصبح حكمهم حكم ذوى الإقامة المؤقتة فيجوز او لا يجوز منحهم الإقامة في البلاد أى انه ليس لهم حق في الإقامة بل ان للدولة ان تمنحهم ان شاءت ولها ان لا تمنحهم اياها .

وهكذا نرى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ قد تضمن احكاما جعلت من الإقامة حقا لبعض الأجانب وان كانت في اغلب الدول منحه .

البحث التاسع - الطعن في قرارات الترخيص بالإقامة

قلنا ان الإقامة اصبحت حقا لبعض فئات من الاجانب اذا توافرت شروط خاصة ولوزارة الداخلية وهي المختصة بهذا الامر تقدير توافر هذه الشروط او عدم توافرها فان توافرت وجب عليها منح الأجنبي الإقامة والا جاز لها رفضها الا ان قرارها في هذا الشأن خاضعة لرقابة المحاكم بلاشك .

فهذه القرارات قرارات اداريه للأجنبي ان يطعن فيها امام مجلس الدولة فمن يبرى فقد تكون وزارة الداخلية قد أخطأت في التقدير .

(1) Charles Delassart. L'établissement et le séjour des Etrangers au point de vue juridique et politique P. 100, 110, 111.

فمثلا اذا تقدم اجنبي وادعى انه مولود في مصر وانه لم تنقطع اقامته منذ ميلاده حتى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون .

كان على وزارة الداخلية تكليفه بتقديم شهاده ميلاده والمستندات المثبتة لعدم انقطاع وقد تكون المستندات مقنعة وقد لا تكون . . . وقد ترى وزارة الداخلية بناء على ما قدمه الاجنبي من المستندات منحه الاقامة وقد لا ترى ذلك . وهي في قرارها خاضعة لرقابة محكمة القضاء الادارى .

الا انه بالنسبة للاجنبي الذى لا تعد الاقامة بالنسبه له حقا كافراد الفئة العاديه بعد انقضاء الخمس سنوات التاليه لتاريخ العمل بهذا المرسوم او لافراد الفئة الثالثة الموقته يجوز لوزارة الداخلية ان تمنحهم الاقامة او تحرمهم منها اذ انه ليس لهؤلاء الاجانب حق بل ان للدولة حسب ما ترى ان تمنحهم وان لا تمنحهم حسب تقديرها وليس للاجنبي من هؤلاء ان يطعن في قراراتها امام المحاكم .

الباب الرابع

مراقبة دخول وخروج واقامة الاجانب

البحث الاول - اغراضها

تهدف مراقبة الاجانب الى تحقيق اغراض ثلاث اولها عدم دخول او خروج اجنبي غير مرخص له بالدخول او الخروج ثم عدم اقامته اكثر من المدة المرخص له بها مع مراقبة تنقلاته ونشاطه في داخلية البلاد وخلال مدة الاقامة والى حين مغادرته.

والمراقبة في ذاتها عنصر هام فبدونها كان من الممكن الدخول الى البلاد لمن يرغب دون اذن ثم كان من الممكن حتى لمن صرح له بالدخول بالاقامة ما شاء دون اذن فالمراقبة اذن صمام الامان وهى الحلقة الاخيرة التى بدونها ما كانت تأشيرات الدخول ولا تأشيرات الاقامة .

ولم تكن المراقبة بمعناها واهدافها الحالية معروفة قبل الحرب العالمية الاولى على انها كانت ببعض عناصرها تبرز في بعض الدول كتركيا وروسيا كما كانت تبرز بكامل عناصرها ايام الحروب والازمات الدولية .

ولقد ظهرت اول ما ظهرت في مصر مع الحرب العالمية الاولى واقتضى ظهورها ظروف الحرب وحماية سلامة القوات المتحالفة ثم زالت جزئيا بعد انتهاء الحرب ثم ظهرت بوضوح بائداء الحرب الثانية . . . ولكنها في فترة ظهورها لم تكن محققة لاغراض المراقبة الثلاث كما اوضحناها . ولكنها كانت تعمل الى تحقيق الهدف الاول وهو عدم دخول غير المرخص لهم بالدخول او المرور . وحتى بالنسبة لهذا الهدف كانت ضعيفة واهية على انه وان كانت قد وجدت بعض انواع المراقبة على رعايا الاعداء في وقت الحرب بتحديد اقامتهم وضرورة تسجيلهم فانها كانت مراقبة مؤقتة تقضيها الظروف وهى بهذا لا تدخل في حدودها ابحاثنا الحالية .

البحث الثانى - نظم المراقبة

اختلفت الدول باختلاف ظروفها الاقتصادية والجغرافية والسياسية في تحديد نظم المراقبة في شدتها وفي ليونتها في حيكتها وفي مداها واتساعها . ففرنسا وايطاليا وسويسرا وبلجيكا وهولندا ، وهى بلاد تعمل على تشجيع السياحة سهلت المراقبة الى حد كبير واسبانيا وهى بلاد لها ظروفها السياسية والاقتصادية الخاصة وتركيا ولها مركزها الجغرافى الخاص وانجلترا وامريكا وهى بلاد تخشى من الهجرة اليها حفظا لكيانها الاقتصادى تشدد جميعا في نظم رقابتها .

والواقع اننا لو راجعنا نظم المراقبة بهذه الدول نجد انها تنقسم الى قسمين . . مراقبة سهلة لينه وتتزعم هذا النوع من المراقبة فرنسا وايطاليا فلنسمها النظرية الفرنسية ومراقبة محددة محكمة وتتزعم هذا النوع من المراقبة انجلترا والولايات المتحدة الامريكية ولنسمها النظرية الانجليزية .

١ - النظرية الفرنسية

تستند هذه النظرية على مدى احترام قوانين الدولة وسيادتها فغالما ان هناك قانون يوضح نظم الدخول والاقامة واوضاعها فان على كل اجنبي يدخل فرنسا او يقيم فيها ان يحترم هذه القوانين ويخضع لسلطانها مثل خضوعه لاي قانون من قوانين الدولة الاخرى الخاصة باى ناحية من نواحي الحياه . . . ومن يخالف احكامه يعرض نفسه للعقاب كما هو الحال لو خالف احد قوانين الدولة الاخرى . فهل تقوم الدولة بمراقبة الاجنبي خوفا من ان يسرق او خوفا من ارتكابه جريمة قتل او خوفا من قيامه بعمل من اعمال النصب والتزوير وهي اعمال كلها معاقب عليها فاذا كانت لا تقوم بذلك فلماذا اذن تراقب انتهاء اقامة الاجنبي مع الاعتراف بان الحالات الاولى اهم واخطر من تجاوز مدة الاقامة ومن دخوله بلا اذن . الا يكفي ان يكون كما هو الحال بالنسبة للمسائل الاخرى تحت رقابة البوليس المختص فكما ان هناك بوليسا للاداب وكما ان هناك بوليسا قضائيا هناك بوليس للاجانب يقوم بالبحث والتحري والتفتيش والسؤال والاستجواب عن كل من يشتبه فيه ولكل من يشك فيه . . . والاصل ان كل اجنبي يحترم قوانين الدولة والاستثناء لا يتوسع فيه . . .

وعلى هدى هذه النظرية اعدت فرنسا نظم المراقبة فيها فلم تطلب من الاجانب القادمين او المغادرين ملء بطاقات خاصة واكتفت بالتاشير على جوازات سفرهم ولم تقم باعداد مكاتب مراقبة مركزية تتركز فيها بطاقات دخولهم او خروجهم او تنقلاتهم او انتهاء مدد اقامتهم . . . الخ . بل اكتفت باشراف البوليس المحلى على من يقيم في دائرته واكتفت ببوليسها الخاص بالاجانب للقيام بالبحث والتحري .

واخذ بهذه النظرية كل من ايطاليا وسويسرا وهولندا .

ب - النظرية الانجليزية

مع اعتراف هذه النظرية بمدى اهمية احترام قوانين الدولة ومنها قوانين الاجانب الا انها بخلاف فرنسا ترى انها ليست بلاد سياحية كما انها ليست بلاد هجرة فكان من الضروري الاخذ بالاحوط واعداد نظم للمراقبة وبالاخص انه لن يعود عليها فائدة من التبسيط ، لانها ليست بلادا سياحية، مقابل ما قد تتعرض له من مخاطر بعكس الحال في فرنسا فانها قد قبلت مقدما هذه المخاطرة ان سميت كذلك في سبيل فوائد اهم وهي تشجيع السياحة .

لذلك نجدها قد اعدت نظما محكمة فاشتترطت اعداد بطاقات للدخول والخروج واوجبت ارسالها فورا الى المكتب الرئيس للمراقبة في Home office كما اشتترطت التسجيل اما فورا اذا امر ضابط الهجرة بذلك . واما خلال شهرين من تاريخ وصول الاجنبي .

ونظرا لاستحالة احكام المراقبة الفعلية على كل الداخلين والمقيمين من الاجانب فقد شددت نظم المراقبة على من يكونون محل الشك والاشتباه . لذلك فقد منحت ضابط الهجرة السلطة التي يمكن بها احكام هذه المراقبة في حالة الاشتباه فله ان يمنع من الدخول اى اجنبي حتى ولو كان تابعا لدولة من الدول التي الفت تاشيرات الدخول وحتى لو كان حاصلا فعلا على تاشيره بالدخول اذا كان من الدول الاخرى وله ان صرح للاجنبي بالدخول ان يؤشر على جواز سفره بما يفيد ضرورة التسجيل فورا بل وله كذلك ان يحدد مدة اقامته وان يرسل الى Home Office

كارتا خاصا لمراقبة مدة الإقامة مع انه في الاحوال العادية لا يحدد له موعدا للتسجيل ولا موعدا محددًا لانتهاء مدة الإقامة (ومفهوم ان لهم ان يقيموا مدة اقصاها ٦ شهور) .

فالنظرية الانجليزية وان كانت قد اتخذت موقفا سهلا بالنسبة للافراد العاديين وموقفا مشددا بالنسبة لمن كانوا محل الشك والاشتباه الا ان اساسها نظام الكارتات والبطاقات والتسجيل هدفها الدقة في المراقبة وتساؤها في بعض الاحيان راجع في الواقع الى تبلور نظمها الاقتصادية والتشريعية كما سيأتى بيان ذلك . وتأخذ بهذه النظرية كل من مصر وتركيا واسبانيا والولايات المتحدة الامريكية .

ج - النظم التي اخذت بها مصر

لم تفكر مصر قط في عهدها الحالي بالاخذ بالنظرية الفرنسية فلقد جربتها ودحا من الزمن سواء جبرا او اختيارا فكان ان اقام بها من حضروا بتأثيرات سياحة بل ومن حضروا بتأثيرات مرور واقاموا فيها لان ولم يحترموا قانونا ولا سيادة الدولة والفضل في ذلك للامتيازات .

وقد وجد نظام الكارتات لأول مرة في مصر في ١٥/٧/١٩٢٢ عندما الغيت تأشيرات الخروج اذا اشترط على المسافرين ان يملئوا بطاقة رحيل .

على ان هذا الوضع قد تغير الان واصبح الحال غير الحال واقتضت ظروف مصر ، بالرغم من انها بلاد سياحة ، التشدد الى حد كبير بالنظر الى مركزها الخاص والى رغبة الكثيرين في الإقامة والتوطن فيها .

والنظام الموجود في مصر كثير الشبه بنظام النظرية الانجليزية وان كان اكثر شدة بالنسبة لمن تفترض معهم النظرية الانجليزية انهم افراد عاديون لا خطر منهم اذا ان الوضع في مصر غيره في انجلترا . فانجلترا بلاد قد استقر اقتصادها الوطنى على وضع معين ولها قوانين لمنع الاجانب من العمل والتجارة الا باذن سابق فهى بلاد ليست بكرا وليس فيها ما يجذب المهاجرين للهجرة والاقامة فيها . فهى من هذه الناحية محصنة الى حد ما محصنة داخليا وطبيعيًا بحيث يصعب على من يدخلها ويرغب في التخلف فيها ان يجد له عملا او وسيلة من وسائل التعيش .

اما مصر وامرها معروف في بلاد بكر ليس فيها من النظم الداخلية ولم تتكون فيها بعد تلك المناعة الاقتصادية والقومية التي تحول دون الاجنبى والاقامة فيها .

لذلك كان من الطبيعى ان تأخذ بالنظرية الانجليزية كاملة دون نقص اى دون تساهل في اية ناحية من النواحي وكان لها الحق في ذلك .

البحث الثالث - انواع المراقبة

المراقبة نوعان :-

أ - المراقبة الخارجية

يقصد بالمراقبة الخارجية مراقبة الموانئ والحدود وعدم التصريح بدخول او خروج اى فرد مصريًا كان او اجنبيا الا باذن وذلك تطبيقا لاحكام المادة الثانية

« لا يجوز دخول الاراضى المصرية أو الخروج منها الا من الاماكن التى تنظم فيها الرقابة على الجوازات وبأذن من الموظف المختص بالرقابة ويكون ذلك بالتأشير على جواز السفر أو الوثيقة التى تقوم مقامه » .

وقد سبق ان اوضحنا ضرورة الدخول أو الخروج من الاماكن التى تنظم فيها الرقابة على الجوازات واسباب ذلك ولتحقيق هذا الغرض وجب التقدم للموظف المختص للتأشير على جوازات السفر أو الوثائق التى تقوم مقامه بالدخول أو بالمرور بعد اتباع اجراءات معينة .

كما تقول المادة ٣ من القانون « على ربانة السفن والطائرات عند وصولها الى الاراضى المصرية أو مغادرتها لها ان يقدموا الى الموظف المختص كشف باسماء رجال سفنهم أو طائراتهم وركابها والبيانات الخاصة بهم . وعليهم ان يبلغوا السلطات المختصة اسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر أو الذين يلوح لهم ان جوازات سفرهم غير صحيحة أو سارية المفعول . وعليهم ان يمنعوهم من مغادرة السفينة أو الطائرة أو الصعود اليها » .

فبمجرد وصول الباخرة أو الطائرة المطار يجب على ربانيتها تقديم كشف باسماء رجال البواخر أو الطائرة والغرض من تقديم هذا الكشف هو مراجعته على قوائم الغير مرغوب في دخولهم الاراضى المصرية كما اوضحنا ذلك انفا فاذا اتضح ان اسم بعضهم مدون بها منع من الدخول والا فانه يقوم بالاطلاع على جواز سفره لمعرفة مدى صلاحيته ومدتها وعما اذا كان قد حصل على تأشيرة بالدخول أم لا وهل هى سالحة أم لا وهل تتفق صلاحيتها مع صلاحية الجواز ثم مراجعة كل ذلك على البيانات الواردة في كارتات القادمين .

ب - المراقبة الداخلية

والغرض من المراقبة الداخلية هو تحقيق العنصرين الثانى والثالث للمراقبة - أى مراقبة اقامة الاجنبى حتى لا يتخلف في البلاد مدة اكثر من المدة المرخص له بها وهذا يقتضى متابعة تنقلاته من تاريخ وصوله الى البلاد الى تاريخ مغادرته لها مع متابعة تحركاته ونشاطه اذا كان قد غير الغرض من حضوره وما اذا كان له نشاط قد يؤثر على سلامة البلاد .

ولتحقيق ذلك نصت المادة الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والرابعة عشر من هذا المرسوم على احكام خاصة بمراقبة وصول الاجنبى وتنقلاته واستخدامه وضرورة تقديم اقرارات واطارات على نحو معين لمعاونة رجال البوليس على التحرى ومراقبة الاجانب خلال مدة اقامتهم وهذه النظم الواردة في هذه المواد لها مثيل في جميع الدول الاوربية بلا استثناء .

١ - اقرارات الدخول من الخارج .

نصت المادة الرابعة على انه « على كل اجنبى ان يتقدم بنفسه خلال ثلاثة ايام من وقت دخوله الاراضى المصرية الى مقر البوليس في الجهة التى يكون فيها وان يحرر اقرار عن حالته الشخصيه وعن الغرض من مجيئه الى المملكة المصرية ومدة الاقامة المرخص له بها ومحل سكنه والمحل الذى يختاره لاقامته العاديه وتاريخ بدء الاقامة وغير ذلك من البيانات التى يتضمنها النموذج المعد لذلك .

وعليه ان يقدم ما يكون لديه من الاوراق المؤيدة لهذه البيانات وعلى الاخص الاوراق المثبتة لشخصيته .

ويعفى من هذا الحكم الاجانب ذواو الاقامة الخاصة والاجانب ذوو الاقامة العادية المنصوص عليهم في البندين ١ و ٢ من المادة العاشرة عند عودتهم الى المملكة المصرية بشرط الا تزيد مدة غيابهم في الخارج على ستة اشهر » .

فعلى الاجنبى ان يتقدم بنفسه فلا ينبى عنه احدا في الحضور الا اذا توافرت احكام المادة السادسة والتي تقضى بجواز اناة غيره عند قيام مانع كالمرض او اذا كان مقيما في فندق او نزل « بنسيون » او اى محل من هذا القبيل وفي الحالة الاولى يجوز له ان ينبى من يشاء وفي الحالة الثانية يجوز له ان ينبى مدير تلك المحال او مباشرى اعمالها .

كما يجوز اناة غيره لاسباب خاصة بالمجاملات تقدرها وزارة الداخلية وهى المسائل الخاصة بالمجاملات الدبلوماسية .

ويجب ان يقدم الاقرار خلال ثلاثة ايام من وقت دخوله الاراضى المصرية الى مقر البوليس في الجهة التى يكون فيها وقد كانت في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ - ٤٨ ساعة الا انه رؤ زيادتها من باب التسهيل واسوة بما هو متبع في ايطاليا .

ويجب ان يوضح بالاقرار حالته الشخصيه والغرض من مجيئه الى المملكة المصرية ومدة الاقامة المرخص له بها ومحل سكنه وقت تقديم الاقرار والمحل الذى يختاره لاقامته العادية لا العارضة وتاريخ بدء الاقامة الى غير ذلك من البيانات التى تضمنها النموذج المعد لذلك والذى يتسلمه عادة في مراقبة الدخول بالموانى والمطارات والحدود .

ويعفى من تقديم هذا الاقرار الاجنبى ذوو الاقامة الخاصة والاجانب ذوو الاقامة العادية والمقصود بذلك انه طالما انه لديهم اقامه سابقه في البلاد وانهم لا بد وان يكون لهم محل اقامه عادى وطالما انهم حصلوا على اقامة خاصة او عادية فلا ضرورة لالزامهم بتقديم هذا الاقرار ولكن بشرط ان لا تزيد اقامتهم في الخارج عن ستة اشهر وهى المدة المحددة في المادة ١١ من المرسوم بقانون والتي لو تغيب الاجنبى مدة اطول منها دون اذن سابق سقط حقه في الاقامة .

٢ - اخطارات تغيير محل الاقامة

نصت المادة الخامسة « على الاجنبى قبل تغيير محل اقامته ان يبلغ مقر البوليس الذى يقيم في دائرته عنوانه الجديد فاذا كان انتقاله الى بلد اخر وجب عليه ايضا ان يتقدم خلال ٤٨ ساعة من وقت وصوله الى محل اقامته الجديد اقرار الى مقر البوليس في البلد الذى انتقل اليه .

ويعفى من الحكم المتقدم الاجانب الذين قدموا بتأشيرات سياحيه وفقا للاجراءات التى يعينها وزير الداخلية بقرار منه » .

معنى هذا ان من ينقل محل اقامته داخل دائرة البلد الواحد عليه التزام واحد هو ان يخطر مقر البوليس الذى يقيم في دائرته بعنوانه الجديد .

الا انه اذا كان سينقل محل اقامته من بلد الى اخر (الاسكندرية - القاهرة) فعليه التزامان - التزام باخطار مقر البوليس الذى كان يقيم في دائرته العنوان الجديد .

وان يخطر مقر البوليس الكائن بدائرته محل اقامته الجديد بذلك ايضا ولكن بشرط ان يكون خلال ٢٨ ساعة من وقت وصوله . ويلاحظ ان التزام الاول غير محدد بوقت لى يمكن القيام به قبل الانتقال باى وقت طال ام قصر .

والمقصود بمحل الإقامة هو محل اقامته العادى بمعنى انه اذا غادر القاهرة الى الاسكندرية لقضاء اسبوعين للراحة على ان يعود بعد ذلك الى محل اقامته فى القاهرة فهو لم يغير محل اقامته العادى لانه كان ولا زال ورغم اقامته العارضه فى الاسكندرية هو محل اقامته العادى .

وبالنظر الى الرعاية الخاصة التى ترغب مصر فى اضافتها على القادمين الى مصر بقصد السياحة . فقد رؤى اعفاؤهم من اخطار البوليس كلما غيروا محل اقامتهم وبالاخص انهم دائمي التنقل .

وعلى الاجنبى ان يقدم هذا الاقرار بنفسه الا انه يجوز ان ينوب عنه غيره وذلك حسب احكام المادة السادسة التى عرضتها عند التكلم على تقديم اقرارات الدخول من الخارج .

٢ - اخطارات السكن

نصت المادة السابعة « على مدير الفندق او النزول او اى محل اخر من هذا القبيل وكذلك كل من اوى اجنبيا او اسكنه ان يبلغ مقر البوليس الواقع فى دائرته محل سكن الاجنبى اسمه وعنوانه وذلك خلال ٤٨ ساعة من وقت حلوله او مغادرته » .

ويلاحظ على هذا النص ان هناك التزاما اصليا على مديرى الفنادق والبنسيونات واى محل من هذا القبيل فبغض النظر عن قيامه نيابة عن الاجنبى بتقديم الاقرارات التى اشارت اليها المادتان الرابعة والخامسة وذلك حسب احكام المادة السادسة فان عليه التزاما اخر اصليا يشترك معه فيه كل من اوى اجنبيا او اسكنه معه او اجر له محلا للسكنى .

وقد يقوم بهذا الالتزام مصرى لا اجنبى اذا كان هو مدير الفندق مثلا او كان هو من اجر محلا للسكنى . . . الخ . ويجب ان يقدم هذا الاقرار خلال ٤٨ ساعة من وقت حلول الاجنبى وعليه كذلك تقديم هذا الاقرار خلال ٤٨ ساعة من تاريخ مغادرته .

٤ - اقرارات الاستخدام

اوضحنا ان من اغراض المراقبة الداخلية التاكيد من ان الاجنبى لم يغير الغرض الذى حضر او اقام من اجله حسب احكام المادة ١٢ من هذا المرسوم بقانون . لذلك فقد ورد نص يقضى بضرورة اخطار من يستخدم اجنبيا سواء كان المخدم مصرى او اجنبيا طبيعيا او معنويا مقر البوليس الذى يقع محل العمل فى دائرته وذلك خلال ٤٨ ساعة من التحاق الاجنبى بخدمته كما ان عليه عند انتهاء خدمة الاجنبى اخطار مقر البوليس خلال ٤٨ ساعة من تاريخ انقطاع علاقته به وهذا ما نصت عليه المادة ١٤ .

وبذلك يمكن تعقب من يحضرون للسياحة او الزيارة ثم يلتحقون باى عمل اذا انه يمكن اثناء اقامتهم فورا بمجرد ان يتضح انهم قد غيروا الغرض من حضورهم او اقامتهم .

الباب الخامس

الإبعاد

الفصل الأول

قواعد عامة

ماهيته

هو امر يعطى للأجنبي فردا او اكثر للخروج من ارض الدولة بغير رضاه خلال مهلة معينة وبدون ابداء الاسباب (١) .

وهو حق للدولة بحكم سيادتها ليس مستمدا من قوانينها الداخلية او من الاتفاقات الدولية فحسب بل من صميم احكام القانون الدولي فالاقامة تمنحها حكومة الدولة للأجنبي ولها بلا ريب اذا اساء استعمال هذه المنحة المعطاه له ان تسحبها منه وتدعوه لمغادرة بلادها .

والابعاد قد يكون فرديا وقد يكون اجماعيا كما انه قد يكون قاصرا على فترة محددة او قد يكون نهائيا (٢) على انه لا يجوز ان يعود المبعد الا اذا زال سبب الابعاد .

الابعاد والنفى

الابعاد قاصر على الاجانب اما النفى فهو قاصر على الوطنيين فاخراج الاجنبى من الدولة التى يقيم فيها يسمى ابعادا اما اخراج الوطنى من وطنه فيسمى نفيا

والنفى غير ماخوذ كعقوبة سياسية فى مصر فقد نصت المادة ٧ من الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ على ان المصريين لا يمكن ابعادهم من الاراضى المصرية كما انه غير موجود فى ايطاليا ولكن هناك بعض الدول التى تاخذ به باعتبار انه عقوبة سياسية كفرنسا ولعلنا لم ننس بعد قضية المرشال بيتان .

الابعاد والطررد

يستلزم الابعاد وفقا لمبادئ القانون الدولى ان يكون الاجنبى قد دخل البلاد على وجه شرعى اى ان يكون مسبوقا باذن او تصريح بالدخول او الاقامة اذ ان الابعاد فى الواقع الغاء لهذا التصريح بالدخول او بالاقامة .

اما اذا كان الاجنبى قد دخل البلاد خلسه وبدون جواز ولا تأشيرة ولا حق له فى الاقامة فلا تكون السلطة التنفيذية فى حاجة الى استصدار قرار بابعاده وعليها ان تكتفى بما تتخذه ضده من اجراءات بوليسيه بالطررد (٣) .

الابعاد والتكليف بالسفر

يهدف كل من الابعاد والتكليف بالسفر الى خروج الاجنبى من البلد الذى يقيم فيه على ان التكليف بالسفر كما يقول Fauchille يمكن اعتباره ابعادا اوليا

(1) Arthur Desjardins, Revues des deux mondes du 1er Avril 6881 p. 101-102.

(2) Loi du 8 Août 1893 relative au séjour des étrangers en France.

(3) فتوى ادارة قضايا الحكومة قسم القضاء الادارى المورخة ١٦/٨/١٩٤٩

أو نوعاً من الأبعاد من الدرجة الثانية لا يؤخذ به إلا في حالات الإقامة المؤقتة ولا يحاط بالاجراءات التي يستلزمها الأبعاد .

فالتكليف بالسفر لا يكون إلا متى كانت الظروف طبيعية بحيث لا يحتاج الأمر فيه إلى قصر أو شدة فمن كان حاصلًا على إقامة مثلاً وانتهت هذه الإقامة ورؤى عدم تجديدها كان عليه مغادرة البلاد إذ أنه لم يعد مرخصاً له بالإقامة فإن تردد دعى مغادرة البلاد وكلف بالسفر .

والواقع أن في اشتراط الأبعاد في بعض الحالات ضماناً وامتيازاً لذلك نجد بعض القوانين تشترط استصدار قرار الأبعاد بالنسبة لفئات معينة من الأجانب ولا تكتفى بتكليفهم بالسفر ففي فرنسا نصت المادة ٨ من المرسوم بقانون الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ على أنه لا تسحب بطاقة الإقامة العادية أو الممتازة إلا إذا استصدر قرار بأبعاد حاملها بعكس ما إذا كانوا حاصلين على بطاقات إقامة مؤقتة وانتهت مدة إقامتهم بطبيعة الحال (١) .

كما نص القانون البلجيكي الصادر في سنة ١٩٨٧ على أن بالنسبة للمقيمين ، وهم بحسب هذا القانون الذين يحصلون على بطاقة شخصيه صالحه لمدة سنتين ، لا بد من صدور قرار بأبعادهم فلا يكتفى بتكليفهم بالسفر

ولقد اخذ المشرع المصري في القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ بهذا الضمان فنصت المادة ١٥ على أن لا يجوز أبعاد بعض فئات من الأجانب إلا بعد استصدار قرار بأبعادهم حسب التفصيل الآتي بيانه

الإبعاد الفردي والإبعاد الجماعي -

الإبعاد الفردي

طبقاً لما تتضمنه أغلب قوانين الدول وطبقاً لإحكام القانون الدولي ومبادئه العامة يجوز للدولة أن تبعد عن أراضيها أي أجنبي موجود فيها ولا يقيد من حقها هذا أي سبب من الأسباب فلا طول إقامة الأجنبي (٢) ولا مصالحه ولا جنسيته ولا حالته الشخصية (امرأة - رجل - أم طفل) ولا وظيفته (مبعوث حكومي أو متصل) ولا أي سبب آخر يحول دون حق الدولة المطلق في إبعاده (٣) .

فالإقامة إما كان طولها وإيا كان نوعها حتى ولو كانت قد وصلت إلى مرتبة التوطن وكانت باذن سابق من الدولة لا يمكن أن تعد برهاناً كافياً على ولاء صاحبها بحيث تتنازل الدولة بسببها عن حقها في إبعاده (٤) .

ولقد أثير هذا الموضوع في دورة لوزان لمجمع القانون الدولي سنة ١٨٨٨ وقد قرر مقررها M. Polin أنه حتى لا تكون الدولة محل مؤاخذه يجب عليها

(١) Henri Batifol « Traité alimentaire du droit in. privé p. 175.

(٢) Charles de Boeck « L'expulsion des Etrangers et les difficultés internationales qu'en soulève la pratique ». Recueil des cours de l'académie de droit inter. de La Haye: 1927. p. 623.

(٣) Projet de réglementation de l'expulsion des Etrangers présenté par M. Féraud-Giraud, art. 10 annuaire de droit int. éd. 1928, T. 2 p. 1020.

(٤) Ch. de Boeck, p. 526 et p. 527.

أن تستعمل الحيطه والحذر عند ابعاد الأجنبي مع منحه المهله اللازمه ، فلم يشر الى اعتبار الحاصلين على اقامات طويله مستثنين من الأبعاد وكل ما اشار اليه هو استعمال الحيطه والحذر عند ابعادهم .

على انه وان كان هذا هو الاصل الا ان مجمع القانون الدولي قد اوصى في دوراته المختلفه بعدم استعمال هذا الحق الا في حالات الضرورة القصوى .

ولقد حدد المجمع في دورة جنيف سنة ١٨٦٣ الحالات التي يجوز الأبعاد فيها فنصت المادة ٢٨ على انه يجوز ابعاد من دخلوا خلصة أو كانوا مشردين أو كانوا يحملون امراضا معدية وقت دخولهم أو الذين كانوا خطرا على الامن والنظام العام للدولة سواء في اوقات السلم أو في اوقات الحرب (١) .

ولقد اختلفت الدول فبعضها اخذ بما سار عليه مجمع القانون الدولي فحدد الحالات التي لا يجوز في غيرها الأبعاد كانجلترا التي حددت في قانونها الصادر في سنة ١٩٠٥ الحالات التي يجوز فيها الأبعاد وهي ست حالات على سبيل الحصر وبعضها كبلجيكا اضفت ضمانات معينة على فئه معينة من الأجنبي بحيث اذا توافرت شروطها امتنع ابعادهم . فالمتوطنون في بلجيكا وهم الذين يحصلون على اذن ملكي بالتوطن لا يمكن ابعادهم اذ ان هذا الاذن الملكي قد تضمن فيما تضمن حماية خاصة وامتيازاً بعدم الأبعاد اذا استمرت اقامه صاحبه وكان هناك سلام بين بلده وبلجيكا (٢) .

على ان هناك دولا اخرى كالبرازيل والولايات المتحدة الامريكية لا تبعد الأجنبي الذين اقاموا فترة معينة فقد نص القانون البرازيلي الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢١ بأنه لا يبعد الأجنبي الذي اقام في البرازيل مدة خمس سنوات متتاليه (٣) كما نص قانون الولايات المتحدة الامريكية الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٧ على عدم امكان ابعاد الأجنبي الذي اقام فيها مدة لا تقل عن عامين .

الأبعاد الأجماعى أو الاستثنائى

يحدث احيانا ان تجد الدول ان من صالحها ابعاد مجموعة من الأجنبي دفعة واحدة وقد تكون هذه المجموعة من جنسية واحدة أو من دين واحد أو من جنس واحد وان كان الأبعاد الأجماعى ، أو كما سماه البعض الأبعاد الاستثنائى لانه استثناء لا يرجع اليه الا عند الضرورة ولا يوجد غالبا الا في اوقات الحروب الا انه قد يوجد كذلك اوقات السلم .

ويقول Pascale Fiore كما يمكن تبرير الأبعاد الأجماعى في اوقات الحروب بحماية المصالح الوطنية يمكن تبريره في اوقات السلم بحماية النظام العام (٤) .

كما يقول Fauchille ان الأبعاد الأجماعى في اوقات الحروب تصرف تنظيمى لا غنى عنه لتجنب مساوئ الإقامة اذ ان الأجنبي بحكم اقامتهم يستطيعون

(1) Annuaire de l'institut de droit int. éd. 1928 T. 2 p. 767.

(2) Bahaert, p. 110 et 111.

(3) Répertoire de droit int. No. 329 p. 151.

(4) C. Peccale Foire, droit int. codifié 1911 livre 1er p. 194.

ان يكونوا جواسيس لدولهم فابعادهم الاجماعى اجراء ضرورى لتامين سلامة الدولة (٥) .

واغلب الفقهاء يقولون بمشروعية الابعاد الاجماعى اذا ما كان فى وجود عدد كبير من الأجانِب ينتمون الى جنسية واحدة او الى دين واحد او الى جنس واحد ما يهدد سلامة الدولة .

والابعاد الاجماعى فى اوقات الحروب مشروع متفق عليه طبق فى حالات كثيرة فى القرن التاسع عشر وفى اوائل القرن العشرين الا انه قد لوحظ منذ الحرب العالمية الاولى ان الدول لم تعد تلجأ اليه فى اوقات الحروب وبالاخص بالنسبة لمن هم فى سن الجنديّة خشية ان ينضموا الى قوات العدو المحاربة .

اما فى اوقات السلم فالابعاد الاجماعى كما يقول غالبية الفقهاء لا يلجأ اليه الا فى حالات الضرورة القصوى أى فى حالة ما اذا كان هناك خطر على النظام العام والنظام العام كما هو معروف لفظ يمكن ان يتسع لكل شيء اذا ما كانت الدولة من القوة بحيث تستطيع القيام به وتحمل نتائجه ولعل اخر مثل يمكن الرجوع اليه هو ما اثارته بلغاريا أخيراً مع تركيا بالنسبة للاتراك المهاجرين .

(5) Ponfile et Fauchille, manuel de droit int. Public 3ème éd. No. 1055.

الفصل الثاني

ابعاد الأجانب في مصر

في سنة ١٦٨١ اصدر ملك فرنسا امرا الى قنصلته في البلاد الاسلامية يبيح لهم ابعاد الفرنسيين اذا ساء سلوكهم ونحت الدول الأجنبية نحو فرنسا . وكان القناصل وهم اصحاب هذا الحق كثيرا ما يتراخون في تنفيذه ولم يكن للسلطات المصرية حق ابعاد الأجانب المتمتعين بالامتيازات الا انه نظرا لما ترتب على ذلك من عدم امكان ابعاد حثالة الأجانب فقد اضطرت الحكومة المصرية في ١٨٦٦ الى التداول مع القناصل في هذا الشأن فتم الاتفاق على ان يكون لحكومة مصر الحق في ان تطلب ابعاد الأجانب الخطرين على النظام والامن بعد موافقة القنصل على هذا الطلب وفي حالة الخلاف تحكم لجنة مؤلفة من تسع قناصل .

واستمرت الحال على هذا الوضع المشين الى ان انشئت المحاكم المختلطة التي اعطت الحكومة المصرية سلطة ابعاد الأجانب اذا وجدت اسبابا جوهرية تدعو لذلك وبدون حاجة الى رضا القناصل .

وفي ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٧ عقدت معاهدة مونترو وقد الحق بها تصريح خاص بتنظيم ابعاد الأجانب الخاضعين للمحاكم المختلطة وقد صدر تنفيذا لذلك في ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٨ مرسوم بابعاد الأجانب متفقا مع ما جاء في هذا التصريح وازاد اليه الاجراءات التنفيذية لقرارات الابعاد .

ولقد اصبح للحكومة المصرية بعد اتفاقيه مونترو الحق في ابعاد كل شخص غير متمتع بالجنسية المصرية عن اراضيها وان كانت قيدت حقها ببعض قيود شكلية اقتضاها تصريح الابعاد الملحق بمقتضى هذه الاتفاقيه ونص عليها في هذا المرسوم .

ولقد صدر بعد ذلك في ١٩٢٨/٩/١ قانون بشأن العقوبات التي تطبق على احوال مخالفة اوامر الابعاد وقد فرض هذا القانون عقوبات شديده يرجع الى المحاكم في تطبيقها ضد كل من امتنع عن مغادرة الاراضي المصرية في الاجل المحدد لابعاده او من عاد الى البلاد بعد تركها دون ان يكون قرار الابعاد قد الفى او اوقف تنفيذه .

وفيما يلي مرسوم ابعاد الأجانب الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٨

بناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحقانية وموافقة راي مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يكون ابعاد الأجانب بقرار يصدره وزير الداخلية .

مادة ٢ - اذا كان الشخص المراد ابعاده خاضعا لقضاء المحاكم المختلطة وكان قد اقام بمصر خمس سنين على الاقل فلا يجوز ابعاده الا لسبب من الاسباب الآتية :-

١ - اذا كان قد حكم بادانته في جنابة او في جنحة يعاقب عليها القانون بالحبس لاكثر من ثلاثة اشهر .

ب - إذا اتى اعمالا من شأنها ان تؤدي الى الاضطراب او تخل بالنظام العام او السكينة او بالآداب او بالمصلحة العامة .

ج - إذا كان فقيراً وعالة على الدولة .

مادة ٣ - لا يجوز اتخاذ قرار الابعاد الا بعد طلب الشخص المراد ابعاده للحضور لدى السلطات المختصة كي يحاط علما بالافعال المسندة اليه .

فإذا اثار اعتراضا خاصا باثبات شخصيته او بجنسيته او بمدة اقامته بمصر او بصحة الوقائع التي يستند اليها الابعاد منح مهله لا تقل عن يوم كامل لتقديم مذكره كتابيه او مستندات مؤيده لاقواله .

مادة ٤ - تشكل وزارة الداخلية « لجنة استشاريه للنظر في مسائل ابعاد الأجانب مولفه من وكيل وزارة الحقاينه رئيسا ومن النائب العمومي او الافوكاتو العمومي لدى المحاكم المختلطة ومن المستشار الملكي لوزارة الخارجية .

وفي حالة غياب الرئيس او تعذر حضوره تسند رئاسة اللجنة الى وكيل وزارة الخارجية .

مادة ٥ - يبلغ وزير الداخلية الاعتراضات المنصوص عنها في الفقرة الثانيه من المادة الثالثه الى اللجنة المشار اليها في المادة السابقه ويرفق بها ملف الموضوع والمذكرات والمستندات المقدمه من صاحب الاعتراض .

ويجوز للجنة ان تطلب تقديم مذكرات او مستندات تكميليه او ان تأذن بذلك وان تقرر سماع اقوال الشخص المراد ابعاده ولها ايضا ان تأمر باجراء أي تحقيق وان تطلب من الجهة الاداريه البيانات التي تراها لازمه . وعلى اللجنة ان تبدي رايها على وجه الاستعجال .

ماده ٦ - يعلن طلب الحضور المشار اليه في المادة الثالثه وقرار الابعاد الى الشخص المراد ابعاده بالطرق الاداريه .

مادة ٧ - للمبعد ان يختار جهة الحدود التي يريد الخروج منها وله ان يقصدها طبقا مالم تحدد له وزارة الداخلية جهة معينه ليغادر منها القطر ويرسم له طريق الدخول اليها ويجوز لوزير الداخلية ايضا ان يامر بمصادرة المبعد الى الحدود .

وفيما يلي نص القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢٨ بشأن العقوبات التي تطبق في احوال مخالفه اوامر الابعاد - بناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحقاينه وموافقة رأى مجلس الوزراء رسمنا بما هو ات :

مادة ١ - يعاقب بالحبس من ١٥ يوما الى ستة اشهر كل من امتنع عن تنفيذ القرار الصادر بابعاده او دخل مصر بدون اذن الحكومة بعد ان يكون قد غادرها تنفيذا لقرار الابعاد .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والحقاينه كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولقد نصت اغلب الشرائع على عقوبة الحبس لمن يخالف قرار الابعاد ففي فرنسا جعلت العقوبة من شهر الى ستة اشهر وفي بلجيكا من ١٥ يوما الى ستة اشهر وفي

هولندا من ٨ ايام الى ستة اشهر وفي ايطاليا من شهرين الى ستة اشهر وقياسا على ما جرى عليه العمل في البلاد المذكورة نص هذا القانون على العقوبة بالسجن ١٥ يوما الى ستة اشهر (١) .

وفي ابريل سنة ١٩٤٦ صدر مرسوم باضافة فقرة جديدة الى المادة السابقة من المرسوم الصادر في ٢ يونيه سنة ١٩٣٨ الخاص بابعاد الأجانب ونصها كالآتي : « ويجوز في تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الثانية من هذا المرسوم ابواء النساء والفتيات المجنى عليهن في جرائم الاتجار بالرقيق الابيض في معاهد اصلاح حكوميه أو أهليه أو تسليمهن الى افراد تتوافر فيهم الضمانات اللازمه لحين استيفاء الاجراءات الضرورية لارجاعهن الى اوطانهم وذلك بمقتضى قرار يصدره وزير الداخلية » .

وبلاحظ على المرسوم الصادر سنة ١٩٣٨ انه اول تشريع مصرى صدر في مصر منظما لابعاد الأجانب (٢) وان كان قد جاء قاصرا فلم ينظم غير ابعاد الأجانب الخاضعين للمحاكم المختلطة (٣) اما غيرهم ممن لا يخضعون لها ولكن لم يكونوا قد اقاموا خمس سنوات على الاقل في ١٥/١٠/١٩٣٧ ، تاريخ عقد معاهدة مونترنو ، فلم يوجد لهم تشريع داخلى ينظم امر ابعادهم .

وبانتهاء فترة الانتقال التى نصت عليها معاهدة مونترنو في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ لم يعد من السهل تنفيذ احكام المرسوم الخاص بالابعاد وبالاخص انه لم يعد هناك اجانب خاضعون للمحاكم المختلطة بسبب الغائها ولانه لم يعد هناك نائب عام لدى هذه المحاكم حتى يمكن عقد اللجنة الاستشاريه .

ولذلك فقد تضمن المرسوم بقانون رقم ٧٤ الصادر في سنة ١٩٥٢ نصوصا خاصة بتنظيم ابعاد الأجانب في مصر في المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٢ .

البحث الاول — حالات الابعاد

ليس في الامكان وضع قاعدة عامه لتبيان الحالات التى يجوز فيها الابعاد والتى لا يجوز فيها والدولة تملك الكثير من حرية التقدير والتصرف وكل ما يمكن وضعه من القيود على هذه الحرية هو ان يكون الابعاد بسبب المحافظة على صالح عام وبقصد رفع الضرر عن الدولة أو منع خطر يهددها فلا يصح ان يكون الابعاد لسبب شخصى أو بغرض الانتقام أو ان يكون الابعاد بطريقه غير مباشرة لتسليم الشخص الى محاكم

(١) المذكوره التفسيريه للقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٨ .

(٢) انجلترا القانون المؤرخ ١١ اغسطس سنة ١٩٠٥ - بلجيكا القانون الصادر في ٢ فبراير سنة ١٨٧٧ - هولندا القانون الصادر في سنة ١٨٤٩ - اليونان المرسوم بقانون سنة ١٩٢٧ - فرنسا القانون الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٨٤٩ ثم عدل في سنة ١٩٤٥ .

(٣) وهم رعايا الدول الموقعه على اتفاق مونترنو الخاص بالغاء الامتيازات في مصر وهى اتحاد جنوب افريقيا والولايات المتحدة الامريكية واستراليا وبلجيكا وبريطانيا العظمى وابلندا الشماليه والدانمرك واسبانيا وفرنسا وليونان والهند ودولة ايرلندا الحرة وايطاليا والنرويج وزيلنده الجديده وهولندا والبرتغال والسويد . وكذلك الدول المبينة في المرسوم رقم ٨٨ الصادر في ١١ اكتوبر سنة ١٩٣٧ بشأن توسيع اختصاص المحاكم المختلطة بالنسبة لرعايا بعض الدول وهى المانيا والنمسا والمجر وبولونيا ورومانيا وسويسرا وتشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا .

دولته الا اذا اتبعت الاجراءات الخاصة بالتسليم ولقد استقر الراى على ان الدولة التى تريد الابعاد هى الحكم فيما يصلح اولا يصلح ان يكون سببا للابعاد على ان يكون حكمها صادرا عن حسن نيه والا تتعسف فى استعمال هذا الحق (١) .

ولقد اختلفت نصوص الابعاد فى قوانين الأجانِب فى الدول الاخرى فبعضها كانجلترا تحدد حالات الابعاد على سبيل الحصر (٢) وبعضها كفرنسا قد تركت النص عاما دون تحديد وهى الطريقة التى تتصف بها دائما التشريعات اللاتينية (٣) .

ولعله قد لوحظ ان نص الابعاد الملحق بمعاهدة مونترو قد اخذ فى تحديد حالات الابعاد على سبيل الحصر .

وهذه الحالات بصفة عامه هى التى يكون الاجنبى فيها مهددا لامن الدولة او سلامتها او سكينتها العامة او الصحة او الاداب العامة او النظام العام .

والواقع ان المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ قد جمع بين التشريعات اللاتينية والتشريعات الانجلوسكونيه فحددها على سبيل الحصر فى بعض الحالات ولم يحددها فى البعض الاخر . فقد رتب لكل فئة من الأجانِب حكما خاصا حسب التفصيل الآتى :-

١ - الأجانِب ذوو الإقامة الخاصة

نصت الفقرة الثانية المادة ١٥ على انه « لا يجوز ابعاد الاجنبى من ذوى الإقامة الخاصة او العادية الا اذا كان فى وجوده ما يهدد امن الدولة او سلامتها فى الداخل او الخارج او اقتصادها القومى (٤) او الصحة العامة او الاداب العامة او السكينة العامة او كان عالة على الدولة وبشرط اخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة التالية» فكانه لا يجوز ابعاد الأجانِب من افراد هذه الفئة الا اذا كانت تنطبق عليهم حالة من هذه الحالات سواء خلال مدة الإقامة المرخص لهم بها وهى عشر سنوات او بعد انتهائها وبمعنى انه لا يمكن مطالبه هؤلاء بمغادرة البلاد بعد انتهاء مدة الإقامة المرخص لهم بها اذ يجب تجديدها مالم يكونوا فى احدى الحالات التى نصت عليها هذه المادة .

وإذا توافرت احدى هذه الحالات لزم اخذ رأى اللجنة المشار اليها فى المادة ١٦ من المرسوم بقانون والتى تقول :-

- تؤلف لجنة للنظر فى الابعاد على الوجه الآتى :-
- ١ - وكيل وزارة الداخلية المختص - رئيسا .
 - ٢ - مستشار الدولة لادارة الراى لوزارة الداخلية .
 - ٣ - مستشار الدولة لادارة الراى لوزارة الخارجية .
 - ٤ - مدير عام ادارة الجوازات والجنسية .
 - ٥ - مدير الادارة العامة بوزارة الخارجية .
 - ٦ - مندوب عن ادارة الامن العام يعينه وزير الداخلية .
- اعضاء

(١) فتوى لمجلس الدولة (ادارة الراى لوزارتى الخارجية والعدل) المؤرخة فى ١/١٢/٤٦

(٢) القانون البريطانى الصادر فى سنة ١٩٢٠

(٣) المرسوم بقانون الفرنسى الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ والمادة ٢٧ من القانون اليونانى .

(٤) اوضحت المذكرة الايضاحية انه لا يعتبر مهددا للاقتصاد القومى المنافسة المشروعة فى ابواب الرزق الحلال .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور اربعة ممن ذكروا على الاقل
وعند تساوى الآراء يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

ويتولى اعمال السكرتاريه مدير ادارة الاقامة بالادارة العامة للجوازات
والجنسية او من يقوم مقامه .

وتبدى اللجنة رايها فى امر الابعاد على وجه السرعة .

واخذ راي اللجنة واجب والا كان القرار مطعوننا فيه من ناحية الشكل .

اما راي اللجنة ذاته فهو استشارى يجوز ان يأخذ به وزير الداخلية ويجوز
عدم الاخذ به وهذا امر طبيعى والا لتضارب ذلك مع مسئولية الوزارية كوزير مسئول
وهذا ما جرت عليه اكثر الدول رعاية للأجانب كما انه لا يختلف عن تصريح الابعاد
الملحق بمعاهدة مونتررو الذى جعل اللجنة المشار اليها فى هذا التصريح لجنة
استشارية ولن يكون الحال اليوم باسوا مما كان عليه فى سنة ١٩٣٧ .

ب - الأجانب ذوو الإقامة العادية

نصت الفقرة الثانية من المادة ١٥ على انه لا يجوز ابعاد الأجانب من ذوى
الإقامة العادية الا اذا انطبقت عليهم احدى الحالات المشار اليها فى هذه الفقرة وبشرط
اخذ راي اللجنة السابق الاشارة اليها .

الا ان هذا الحكم بالنسبة لهذه الفئة من الأجانب ليس عاما بمعنى ان هذا
الحكم قاصر عليهم خلال الخمس سنوات الاولى اما بعد ذلك فهم من حيث تجديد
اقامتهم مثل افراد الفئة الثالثة (١) .

ودلينا على ذلك انه عند ما اوضح البند الثانى من المادة العاشرة حكم الأجانب
من ذوى الإقامة العادية قال : « يرخّص لافراد هذه الفئة فى الإقامة لمدة خمس سنوات
مالم يكونوا فى احدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ ويجوز
تجديد اقامتهم » فالترخيص لهم بالإقامة خلال الخمس سنوات الاولى ايجابى مالم
يكونوا فى احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٥ اما بعد ذلك فيجوز تجديد
اقامتهم ويجوز عدم تجديدها وان جددت يجوز ابعادهم خلالها بقرار وزارى دون
حاجة الى اشتراط توافر احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٥ ودون عرضها
على اللجنة .

فهم خلال الخمس سنوات الاولى يعاملون معاملة الأجانب من ذوى الإقامة
الخاصة اما بعد ذلك فيعاملون معاملة الأجانب ذوى الإقامة المؤقتة حسب التفصيل
التالى .

ج - الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة

نصت المادة التاسعة على انه « يجب على كل اجنبى ان يكون حاصلنا على
ترخيص بالإقامة وان يغادر الاراضى المصرية عند انتهاء مدة اقامته مالم يكن قد حصل
قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية فى مداقته » .

ومعنى ذلك ان على الاجنبى عند انتهاء مدة اقامته ان يتقدم لتجديدها او ان

(١) المذكور الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ .

يفادر فان كان الأجنبي من ذوى الإقامة الخاصة فان اقامته ستجدد عند الطلب مالم يكن فى احدى الحالات التى نصت عليها المادة ١٥ اما ان كان من ذوى الإقامة العادية أو الموقته فيجوز تجديد اقامته ويجوز عدم تجديدها فاذا رؤى عدم تجديدها وجب على هذا الأجنبي مغادرة البلاد من تلقاء ذاته ولا يعتبر هذا ابعادا بل رفضا لتجديد اقامة الأجنبي فاذا لم يفادر من تلقاء نفسه دعتة الدولة الى مغادرة اراضيها وكلفته بالسفر فان رفض أو تلكا استصدر وزير الداخلية قرارا بابعاده .

وفى هذه الحالة لا يلزم ان يكون فى احدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ ولا ان يؤخذ رأى اللجنة المشار اليها فى المادة ١٦ .
مدى خضوع الزوجة والاولاد لقرار الابعاد الصادر ضد رب الاسره

سبق ان اوضحنا ان الإقامة حق شخصى وبالتالي فان ابعاد رب الاسرة لا يؤثر فى اقامة الاخرين على انه بالنظر الى ان الابعاد لا يعتبر عقوبة فحسب بل ان الدولة كثيراً ما تعتبره وسيلة من وسائل الامن فانه يكفى ان يكون لدى الدولة حسب ظروف كل موضوع وملابساته ما يرجح مظنة اشتراك افراد الاسرة مع عميدهم فيما اقتضى ابعاده حتى تقوم بابعادهم معه وخصوصا ان وجود الاسرة بعيدة عن عميدها مخالف لطبيعة الاشياء سيما وان المقضيات الاجتماعيه تقتضى حسب الاصل الحاق الزوجه بزوجه طالما ان عودته بطريق مشروع الى الاقليم المبعد منه غير مرجح .

ولقد اصيحت عوده المبعد من مصر اليها تستلزم حسب احكام المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ضرورة موافقة مجلس الوزراء .

واسرة المبعد فيما يتعلق بهذا الامر هم الاشخاص الذين يعولهم اما غيرهم من الراشدين الذين لهم مال أو عمل مستقل عن مال ابيهم فلا يبعدون الا اذا بدر منهم شخصيا ما يوجب ابعادهم ايضا (١) .

البحث الثانى — اجراءات الابعاد

١ - السلطة المختصة بالابعاد

اختلفت اراء الفقهاء فمنهم من رأى ان تكون السلطات القضائية هى المختصة وذلك ضمنا لحرية الافراد ولعدم تعسف السلطات الادارية (٢) ومنهم من رأى ان السلطات الادارية هى المختصة ذلك لانها اقدر على تعرف اسباب الابعاد ولان الظروف قد تقتضى اتخاذ مثل هذا القرار على نحو عاجل ولا يمكن انتظار اجراءات المحاكم الطويلة .

ويبدون ان رأى الاخيرين هو الذى اخذت به غالبية الدول وان كانت قد اختلفت فيمن يتولى اصدار القرار ففي هولندا وبلجيكا وفرنزويلا يتولى رئيس الدولة اصداره بمرسوم أو امر ملكى وفى فرنسا وانجلترا وايطاليا واليونان ومصر (٣) يتولى وزير الداخلية اصداره .

(١) فتوى مجلس الدولة ادارة الراى لوزارتي الداخلية والشئون الاجتماعية المؤرخة
١٩٥٢/٣/١١ .

(٢) M. Rosenmark. Trav. du comité Fr. de dr. int. privé 1935 p. 81

(٣) وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ على ان لوزير الداخلية اصدار قرار الابعاد .

على انه يلاحظ ان هذا القرار يصدر من وزير الداخلية شخصيا او من يقوم مقامه (١) وان كان مدير والمديريات التي على الحدود في فرنسا يقومون باصدار مثل هذه القرارات في الحالات العاجلة .

وقد نصت المادة ١٣ من القرار الوزاري على ان تختص الادارة العامة للجوازات والجنسية بمباشرة الاجراءات الخاصة بابعاد الاجنبي الذي يرى ابعاده عن البلاد واستصدار قرار الابعاد طبقا لاحكام المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ .

فاذا شاءت وزارة الخارجية او اي وزارة اخرى ابعاد الاجنبي من البلاد لاي سبب من الاسباب وجب عليها الاتصال بالادارة العامة للجوازات والجنسية لتقوم بمباشرة الاجراءات الخاصة بابعاد الاجنبي طبقا لاحكام المرسوم بقانون المذكور فليس لاي وزارة اخرى بل ولا لايه ادارة اخرى بوزارة الداخلية غير الادارة العامة للجوازات والجنسية اصدار قرار بابعاد الاجنبي .

٢ - اللجنة الاستشارية

فاذا توافرت لدى هذه الادارة العامة المشار اليها العناصر التي يجب بمقتضاها ابعاد الاجنبي من البلاد قامت بعرض الامر على وزير الداخلية (٢) .

فاذا كان الاجنبي من غير الافراد الاقامة الخاصة او من غير الافراد ذوى الاقامة العادية خلال الخمس سنوات التالية لصدور المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ امر بابعاده فورا والا احيل الامر الى اللجنة الاستشارية السابق الاشارة اليها لتقوم ببحث الموضوع وابداء الراي .

فاذا ابدت رايها عرض الامر على وزير الداخلية وله ان ياخذ او الا ياخذ به (٣) فيصدر قراره بابعاد الاجنبي او بالترخيص له بالاقامة .

وتعقد اللجنة الاستشارية دوريا وليس للاجنبي حضور اجتماعات اللجنة كما انه ليس له ان يوكل عنه بالتالي محاميا لحضورها بدلا منه وهذا مالم تر اللجنة استدعاه وفي هذه الحالة قد ترى اللجنة ان يستصحبه محام وقد لا ترى ذلك

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور اربعة من اعضائها علي الاقل وعند تساوي الاراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ويتولى اعمال السكرتاريه مدير ادارة الاقامة بالادارة العامة للجوازات والجنسية او من يقوم مقامه .

وتبدي اللجنة رايها في امر الابعاد على وجه السرعة .

(١) يلاحظ ان وكيل وزارة الداخلية الدائم وهو الذي يتولى بعض سلطات وزير الداخلية يقوم باصدار هذه القرارات .

(٢) المادة ١٤ من القرار الوزاري .

(٣) المادة ١٤ من القرار الوزاري .

٣ - الاعلان

متى صدر قرار الابعاد وجب تنفيذه الا انه بالنظر الى ما سيترتب عليه من نتائج تمس صالح الاجنبي ومصالحه جرت الدول على منحه مهله مؤقتة يغادر بعدها وهذا مالم تكن الظروف تقتضى غير ذلك كما لو كان خطرا على الامن العام مثلا .

وقد نصت المادة ١٥ من القرار الوزاري الصادر في مايو سنة ١٩٥٣ على الآتى « تقوم الادارة العامة للجوازات والجنسية بابلاغ الاجنبي بقرار الابعاد بالطرق الادارية وتمنحه مهله قدرها خمسة عشر يوما من تاريخ الإبلاغ لمغادرة البلاد مالم ينص في القرار على غير ذلك » .

وعلى الاجنبي مغادرة البلاد خلال ١٥ يوما من تاريخ الاعلان المشار اليه مالم ينص في قرار الابعاد على غير ذلك فقد ينص في القرار على سفره فورا وقد ينص فيه على سفره بعد شهر أو اكثر .

٤ - الحجز التحفظي

سبق ان قلنا انه متى توافرت للادارة العامة للجوازات والجنسية العناصر التي تقتضى ابعاد الاجنبي عرضت الامر على وزير الداخلية فاذا امر وزير الداخلية بابعاد الاجنبي او باحاله اوراقه الى اللجنة الاستشارية وكانت وزارة الداخلية تخشى ان تتركه حرا حتى تتم اجراءات الابعاد حرصا على امن الدولة مثلا او خشية هربه فان لوزير الداخلية ان يأمر بحجز من يرى ابعاده مؤقتا حتى تتم اجراءات الابعاد .

وهذا امر طبيعي تقتضيه واجبات وزير الداخلية بل وتقتضيه في الاغلب الاسباب التي طلب من اجلها ابعاد الاجنبي ولذلك جرت الدول على حجز المبعد وان اختلفت وسائلها . فقد اعدت الولايات المتحدة مثلا معتقلات خاصة بذلك فاعدت جزيرة تسمى اليس ايلند (١) تجاه نيويورك يحجز فيها الاجنبي المراد ابعاده الى ان تتم اجراءات الابعاد وفي الدول لاخرى يحجز الاجنبي في السجون العادية وفي مصر جرى العمل على حجز الاجنبي المراد ابعاده بسجن يسمى سجن الاجانب .

واختلفت الراء في الالتجاء الى الحجز التحفظي فقضت محكمة النقض في ٢٤/٦/٢١ انه لا شك في ان للحكومة الحق في القبض على الاجنبي المقرر ابعاده وحبسه الى وقت تنفيذ الابعاد فعلا ولكن مما لا شك فيه ايضا انه ليس للحكومة تحت ستار ضرورات التنفيذ ان تقبض على الشخص وتبعثه الى السجن زمنا طويلا لا تقتضيه تلك الضرورة بل ينبغي الا يكون هذا الحبس الا قبيل التنفيذ بزمن معقول وعلى محكمة الموضوع ان تتبين في كل حاله ما اذا كانت مدة الحبس لتنفيذ قرار الابعاد زادت عن الحد اللائق المعقول ام لا .

وافتى قسم قضايا وزارتي الداخلية والصحة العمومية في ١٩٤٣/٢/٢٤ ان صدور قرار ابعاد وخفاره الاجنبي للحدود لا يعطى السلطة التنفيذية حق القبض على المتهم وحجزه لحين انتهاء المحاكمة وتنفيذ العقوبة اذا لم يصدر امر بذلك من النيابة او المحكمة في الدعوى الاصلية غير ان للسلطة التنفيذية اتخاذ الاجراءات

In the course of Liberty; the chronicle of Ellis Island by Edward Corsi. (١)

اللازمة لخفارة الشخص المبعد الى الحدود sans escorte أى ملازمته لحين تنفيذ قرار الابعاد من المملكة المصرية .

وبسبب مثل هذا التضارب رؤى ان يتضمن المرسوم بقانون نصا يبيح الحكومة حجز الأجنبي حتى تتم اجراءات الابعاد فنصت المادة ١٥ على انه لوزير الداخلية ان يأمر بحجز من يرى ابعاده مؤقتا حتى تتم اجراءات الابعاد .

ومن المفهوم ان حجز المراد ابعاده في السجن او في مكان امين تمهيدا لترحيله ان هو الا خطوة الى الابعاد فتلتزم الدولة التي تقرر الابعاد بنفقات هذا الحجز بما فيها نفقات اطعام المحجوز على ذمة الترحيل تنفيذا لقرار الابعاد (١) .

البحث الثالث - تنفيذ الابعاد

١ - الجهة التي سيفادر منها المبعد

الاصل ان الأجنبي المبعد حر في اختيار الجهة التي يفادر منها حر في ان يتصدها طبقا اذ ان تنفيذ قرار الابعاد لا يتطلب أكثر من مغادرة الأجنبي البلاد ومن أى مكان اعد للخروج .

الا انه قد ترى السلطة المختصة بالابعاد ان اختيار الأجنبي مكانا معيناً لمغادرته قصد به تحقيق غرض لا يتفق والغرض الذى ابعده من اجله كاتصاله مثلا ببعض من لا ترغب في اتصاله بهم كما انها قد ترى انه قد يتخلف ولا يفادر البلاد اذا ترك طبقا .

لذلك روعى ان يتضمن القرار الوزارى نصا لمواجهة مثل هذه الظروف فنصت الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٥ منه على ان « للمبعد ان يختار جهة الحدود التي يريد الخروج منها وله ان يقصدها طبقا مالم تحدد له الادارة العامة للجوازات والجنسية جهة معينه ليفادر منها البلاد ويجوز النص في قرار الابعاد على ارساله الى تلك الجهه مخفورا . وهذا النص يتفق مع هو متبع في كافة الدول الاخرى

٢ - مصاريف الابعاد

اذا كان الأجنبي مليئا فلا يكون هناك محل لاثارة من يتولى مصاريف ابعاده اذ سيتولاها بنفسه .

اما اذا كان فقيرا او معدما او مدعيا ذلك على الاقل فمن الذى سيتولى مصاريف ابعاده ؟

ليس المقصود بنفقات الابعاد مصاريف الترحيل فقط بل وكذلك نفقات حجز الأجنبي الى حين مكان ابعاده من نفقات الطعام وخلافة . . .

جرى العرف الدولى على ان الدولة التي تقرر ابعاد الأجنبي عن ديارها هي التي تتولى اصلا نفقات هذا الابعاد وقد تتحمل بها الدولة التابع لها الشخص المراد ابعاده .

(١) فتوى مجلس الدولة ادارة الراى لوزارتي الخارجيه والعدل في ١٦/٥/١٩٥١ .

وهذا بطبيعة الحال مالم يحصل اتفاق على خلاف ذلك بينها وبين الدولة الأجنبية التابع لها الشخص المطلوب ابعاده (١) او مالم يكن الأجنبي قد اودع قبل دخوله البلاد تاميناً لضمان مصاريف ترحيله (٢) .

على ان هناك بعض الدول ككندا مثلاً تحمل شركة البواخر التي حملته الى اراضيها مصاريف الترحيل مالم يكن قد مضى على دخوله اراضيها اكثر من خمس سنوات او كان سبب الابعاد لا يتصل باسباب وظروف الدخول كما لو دخل خلسة او بدون اذن .

٣ - استحالة تنفيذ قرار الابعاد

يحدث ان يصدر وزير الداخلية قرار بابعاد الأجنبي ولكن يثبت استحاله تنفيذه اما لأن الأجنبي لا يتمتع بجنسيه معينه او لانه لا يتمتع بحماية الدولة التي ينتمي الي جنسيتها او لانها تشترط حتى تضىف عليه حمايتها ان يعود الى بلده ويخشى محاكمته فيها الى غير ذلك من الاسباب التي تحول دون امكان ابعاده لعدم حملة لجواز سفر سارى المفعول .

وقد يحدث ان يكون سبب الابعاد ان الأجنبي يهدد امن الدولة او سلامتها مثلاً ولا يمكن تركه في البلاد بعد صدور القرار الخاص بابعاده لذلك فقد نصت المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ على انه « لوزير الداخلية ان يفرض على الأجنبي الذي صدر قرار بابعاده وثبت استحاله تنفيذه الإقامة في جهة معينة والتقدم الى مقر البوليس المختص في المواعيد التي يعينها القرار وذلك الى حين امكان ابعاده » .

وهذا النص ليس فريداً في نوعه بل يوجد مثيل له في القوانين الاوربية فقد نصت المادة ٢٨ من المرسوم بقانون الفرنسي الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ على مثل هذا النص .

على ان بعض الدول الاخرى كالولايات المتحدة الامريكية جرت على حجز المبعد في المعتقلات الخاصة كاليس ايلند السابق الاشارة اليها .
فقد نص قانون حماية سلامة الدولة الداخلي في الولايات المتحدة الصادر في سنة ١٩٥٠ على انه يجوز القبض على من يراد ابعاده كما يجوز وضعه تحت المراقبة . كما نصت المادة ١٢ فقرة ٤ من القانون الانجليزي الصادر في سنة ١٩٢٠ على انه يجوز القبض على من يراد ابعاده .

ومن ذلك نرى ان بعض الدول تكتفى بوضع الأجنبي تحت المراقبة وبعض الدول ترى القبض عليه وحجزه والبعض الاخر يرى حجزه او وضعه تحت المراقبة حسب الاحوال هذا مالم تر تركه حراً طليقاً الى حين امكان ابعاده .

البحث الرابع - الطعن في قرارات الابعاد

هل للأجنبي اذا صدر قرار وزارى بابعاده من مصر ان يتظلم منه الى الجهة الادارية التي اصدرته او ان يطعن فيه امام مجلس الدولة .

(١) الدكتور جابر جاد عبد الرحمن - ابعاد الاجانب صفحة ٢١٦

(٢) فتوى مجلس الدولة المورخة ١٦/٥/١٩٥١

التظلم للجهة الادارية

يملك وزير الداخلية بمقتضى أحكام المادة ١٥ سلطة إصدار قرار بإبعاد الأجنبي كما يملك بالتالى سلطة الغائة فاليه يستطيع ان يقدم الأجنبي ظلامته ليقيم بالنظر فيها قبل تنفيذ قرار الإبعاد .

وإذا كان الأجنبي قد ابعده من البلاد فان الأجنبي المبعده لا يستطيع العودة حتى ولو الفى وزير الداخلية قرار الإبعاد الا بعد موافقه مجلس الوزراء وهذا ما نصت عليه المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فقد نصت على انه لا يسمح للأجنبي الذى سبق إبعاده بالعودة الى الاراضى المصرية الا بقرار من مجلس الوزراء .

الظعن للجهة القضائية

حتى يمكن القول بإمكان الظعن فى قرار الإبعاد او بعدم امكانه يجب اولا معرفة ما اذا كان قرار الإبعاد يعتبر من الاعمال الادارية ام من اعمال السيادة اذ لو كان من الاولى لا يمكن الظعن فيه بخلاف الحال فيما اذا كان من الثانية .

والواقع ان الاحكام والاراء قد تضاربت فى هذا الشأن فقد قضى مجلس الدولة الفرنسى باحكامه الصادر فى ١٨٣٥/٨/٤ و ١٨٥٣/١٢/٨ على ان قرار الإبعاد من اعمال السيادة الا انه عدل منذ حكمه الصادر فى ١٨٨٤/٣/١٤ عن هذا النظر واعتبر ابعاد الأجنبي عملا اداريا لا حكوميا (١) .

واحكام القضاء المصرى متضاربة فى هذا الشأن - فبعضها لم يعتبر امر الإبعاد عملا حكوميا (أى عمل سيادة) وبذلك قضى بالتعويض للمبعده ابعادا على خلاف القانون (حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٩٥) ولكن احكاما اخرى اعتبرت امر الإبعاد عمل سيادة كحكم المحكمة السابقة الذكر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ (٢) .

الا ان احكام مجلس الدولة المصرى قد استقرت كما استقر قضاء مجلس الدولة الفرنسى على اعتبار قرار الإبعاد عملا اداريا يجوز الظعن فيه سواء من ناحيه الشكل او من ناحية الموضوع .

فلقد دفعت الحكومة فى حالات متعددة بعدم اختصاص محاكم القضاء الادارى فى نظر قرارات الإبعاد على اعتبار انها من اعمال السيادة فقضت محكمة القضاء الادارى فى جلستها المنعقدة فى ١٩٥١/٥/١ بأنه لا محل للقول بان قرارات الإبعاد من اعمال السيادة ما دامت تحكمها قوانين (تعنى مرسوم الإبعاد الصادر سنة ١٩٢٨ وقانون جوازات السفر واقامة الأجانب رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠) اذ ليس من اعمال السيادة ما تصدره الحكومة من قرارات تنفيذاً للقوانين واللوائح .

كما قضت فى حكم اخر فى جلستها المنعقدة فى ١٩٥١/١٢/١٠ (٣) برفض

(١) رسالة الدكتور جابر عبد الرحمن عن ابعاد الأجانب طبعة سنة ١٩٤٧ صفحة ٧٥ و ٢٣١ و ٢٣٣ و ٢٤٩ و ٢٥٧ و ٢٣٢ و ٢٣٣ وما بعدها .

(٢) مجموعة احكام مجلس الدولة السنة الخامسة لسنة ١٩٥١ صفحة ١٩٤١ .

(٣) مجموعة احكام مجلس الدولة السنة الخامسة لسنة ١٩٥١ صفحة ٢٩٦ .

الدعوى الخاصة بالفناء قرارا بالابعاد دون التعرض للطعن بعدم الاختصاص الذي قدمه محامي الحكومة .

فاذا كان قد تقرر كما يبدو اعتبار قرار الابعاد عملا اداريا (١) لا عمل سياده فقد اصبح محاكم القضاء الادارى مختصة بالنظر في مثل هذه القرارات سواء بالوقف أو بالالفاء .

واذا رجعنا الى احكام المادة ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ وجدنا انه قد يكون في هذه القرارات عيب من ناحية الشكل اذ قد يصدر القرار دون عرضة على اللجنة المختصة (مادة ١٦) أو يكون فيها عيب من ناحية الموضوع كما لو صدر القرار بعد عرضه على اللجنة ولكن لم تكن قد توافرت احدى الحالات المنصوص عليها على سبيل الحصر في الفقرة الثانية من المادة ١٥ مثلا .

العقوبات

تنص المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ الاتى :-

« كل من امتنع عن تنفيذ القرار الصادر بابعاده أو خالف حكم المادة ١٨ يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى جنية أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الاخلال بتنفيذ قرار الابعاد .

ويعاقب على العوده بعد الابعاد بالحبس مع الشغل مدة لا تقل عن سنة» فمن صدر قرار بابعاده وامتنع عن تنفيذ هذا القرار او من تنفيذ قرار الابعاد ثم عاد الى مصر دون اذن مجلس الوزراء حتى ولو حصل على اذن من وزير الداخلية يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تقل عن ٣ اشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى جنية أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الاخلال بتنفيذ قرار الابعاد السابق صدوره .

على انه اذا عاد بعد ابعاده بدون اذن فلا يعاقب على اعتباره انه دخل البلاد خلسة طبقا لاحكام المادة ٢٤ وهى عقوبه حفيفه بل يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تقل عن سنة مع اعاده ابعاده بطبيعة الحال .

ولا شك ان قرار الابعاد يكون ادنى الى الطاعة اذا اعتبر عدم تنفيذ قرار الابعاد جريمة يعاقب عليها القانون كما انه لا تكون هناك حاجة الى تشديد المراقبة على من صدر ضده امر الابعاد لذلك فتقرير العقوبه يكون له فائده مزدوجه فهى مانعه رادعه .

كذلك الحال بالنسبه لمن ابعده وعادت نفسه تحدته بالعوده الى مصر فان الخوف من العقاب الشديد من شأنه ان يمنع ، بقدر كبير ، حدوث هذه المحاولات .

(١) انظر المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢٨ بشأن العقوبات التى تطبق على احوال مخالفه اوامر الابعاد اذ نصت الفقرة الثانية على الاتى : « وحق الابعاد من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها وهو اجراء ادارى يصدر به قرار من وزير الداخلية » .

الباب السادس

اللاجئون

نشأت في مصر على مر الزمن جالية كبيرة من الأجانب غير ثابتي الجنسية أو ممن ينتمون إلى جنسية معينة ، ولكنهم لجأوا إلى مصر خوفاً من اضطهادهم في بلادهم أو البلاد التي كانوا يقيمون فيها أو لأنهم لا يعترفون بنظام الحكم في بلادهم وبالتالي لا يتمتعون بحماية دولة ما ولا يحملون وثائق سفر تسمح باخراجهم من مصر . ولقد نشأت وتكونت هذه الجالية بسبب تدفق الأجانب المغامرين أو المهاجرين أو الهاربين بسبب الاضطهاد الديني أو العنصري أو السياسي . وكذلك بسبب ضعف الرقابة أو عدم وجودها على أبواب مصر من ناحية أو بسبب التصريح لهم بالالتجاء إلى مصر لمدة محددة ثم تخلفوا فيها دون إذن من السلطات المختصة .

وقد شجع الكرم المصري ، أو بمعنى أدق عدم إمكان حصرهم ورقابتهم ، هؤلاء الأجانب سواء قبل الحرب العالمية الأولى أو بعدها أو بعد الحرب العالمية الثانية على الإقامة والتوطن في مصر وعدم السعي إلى عودتهم إلى بلادهم أو إلى البلاد التي كانوا يقيمون فيها أو حتى استرداد جنسيتهم الأصلية أو إثباتها والواقع أنهم في ذلك يتمشون مع المنطق وطبيعة الحياة ذاتها ، وطالما أنهم غير مطالبين بشيء وطالما أنه لا يوجد نظام يحد من حريتهم في التنقل أو العمل أو التجارة وطالما أنهم يعاملون معاملة تقرب من معاملة الوطنيين في أغلب أمور الحياة ، فانهم ولا شك لا يفكرون في العودة إلى بلادهم حيث تضيق بهم سبل الحياة أو إلى بلاد أخرى يلجأون إليها حيث توجد القيود والحدود التي تقيد وتحد من حريتهم .

وسنستعرض فيما يلي وباختصار حالة اللاجئين في مصر (١) .

لاجئو الحرب العالمية الأولى

بانتهاى الحرب العالمية الأولى وزوال الامبراطورية الروسية وظهر المذهب الشيوعي في روسيا خرج منها من لا يدينون بهذا المذهب واسقطت عنهم الجنسية الروسية ويطلق على هؤلاء الروس البيض وبماثلهم في نفس الظروف الأرمن .

ولقد بلغ عدد الروس البيض الذين لجئوا إلى مصر في ذلك الحين حوالي ٢٥ الفا

ولقد انشئت في ذلك الحين جمعية قامت بمساعدتهم ، ثم ضمت هذه الجمعية إلى عصبة الأمم وسميت

The High Commission for refugees under the League of Nations
ولقد قامت تلك الجمعية ثم هذه اللجنة العليا التابعة لعصبة الأمم بعقد اتفاقات دولية لتنظيم شؤون اللاجئين الروس والأرمن ومن بمائلهم . وكانت هذه

(١) ارجو ان اصدر في القريب كتابا مفصلا عن حالة اللاجئين .

الاتفاقيات سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٤ و ١٩٢٦ و ١٩٣٣ (١) . ووقعت مصر على الاتفاقية
الاخيرة في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٣٣

وكان قد صدر في سنة ١٩٢٦ قرار وزارى بتنظيم شئون الروس البيض
في مصر دون الارمن وغيرهم من اللاجئين ، انشئ بمقتضاه مكاتب لقياد الروس البيض
وتجديد اقامتهم والاشراف على شئونهم ومصالحهم وكانت هذه المكاتب وما زالت
اشبه بالقنصليات بالنسبة لهؤلاء اللاجئين .

وبالرغم من انضمام مصر الى الاتفاقيات الدولية المشار اليها الا انها لم تعمل
بها ولم يطالبها الروس البيض في مصر بتطبيقها اذ كان القرار الوزارى المشار اليه
والنظم المتبعه في مصر قد اضعفت عليهم فوائد اكثر من تلك التى حققتها لهم هذه
الاتفاقيات ولقد الفى هذا القرار بصدر القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات
السفر واقامة الاجانب .

لاجئو الحرب العالمية الثانية

بمناسبة ظروف الحالة الحربية في البلقان وبالاخص في اليونان وبمناسبة
تحركات الجيوش في الصحراء الغربية وجلاء القوات المتحالفة عن البلقان وعن ليبيا
طلبت السفارة البريطانية في سنة ١٩٤١ و ١٩٤٢ الموافقة على ترحيل اجانب من
جنسيات مختلفة اغلبيتهم من اليونانيين واليوغوسلافيين والليبيين الى مصر وطلبت
اعفاءهم من اجراءات ونظم تأشيرات الدخول وقد اعد لهم مكتب الترحيل
البريطانى M.E.R.R.A. التابع لوزير الدولة البريطانى بالشرق الأوسط
المعسكرات في عين موسى على الضفة الشرقية للقنال شرق السويس ومعسكر الشط
على بعد ١٥ كيلو من الضفة الشرقية من القنال ومعسكر الخطاطية . . . الخ .
وبلغ عدد هؤلاء اللاجئين كما قدرته هيئة الاغاثة والتعمير ٣٣٤٠٠ من اليوغوسلافيين
و ٦٦٠٠ من اليونانيين و ٦٠٠٠ من اهالى الديدوكانيز و ٤٠٠ من جنسيات اخرى .

وقد صدر في اول مايو سنة ١٩٤١ امر عسكري بشأن اللاجئين من عربان
الصحراء الغربية وتنظيم اقامتهم في البلاد وترحيلهم منها كما صدر امر عسكري آخر
في يوليو سنة ١٩٤٢ لتنظيم دخول ومراقبة واقامة وتنقلات اللاجئين وشروط
من تسمح الحكومة المصرية بصفة استثنائية بتسليمهم الى ذويهم ليقيموا معهم مدة
الحرب وبشرط الا يقوم اى منهم بعمل في البلاد باجر او بدون اجر .

ورغم هذه الاوامر والنظم المتبعة فقد اقر مكتب الترحيل في احدى مكاتبه
انه ليس من المستطاع معرفة او تحديد هؤلاء اللاجئين ولا عدد من تهرب منهم في
داخلية البلاد .

وفي سنة ١٩٤٤ انتقل الاشراف على معسكرات هؤلاء اللاجئين لادارة الاغاثة
والتعمير التابعة للدول المتحدة

United Nations Relief and Rehabilitation Administration

وقامت بالاشراف على ترحيلهم الى بلادهم او البلاد التى اختاروا الإقامة فيها
وتقرر هذه الإدارة ان المتخلفين من هؤلاء اللاجئين الذين كان يقدر عددهم بعشرات
الالوف قليل جدا .

(١) The Refugee Problem, Report of a Survey, Sir John Hope Simpson.

وفي ديسمبر سنة ١٩٤٣ وافقت الحكومة المصرية على الاشتراك في لجنة
ما بين الحكومات للاجئين (١) Comité Inter-gouvernemental pour les réfugiés

مع احتفاظها بسياسة مصر التي سبق ان اعلنتها في عصبة الامم سنة ١٩٣٨ بشأن
عدم استطاعتها قبول لاجئين اكثر من الذين قبلتهم في الماضي ووافقت مصر على
دستور هذه اللجنة . ولم يكن هناك تعارض بين وجود هذه اللجنة وادارة الاغاثة
والتعمير اذ كان اختصاص الاخير هو اعادة الافراد المشتتين *personne déplacée*
الى ديارهم او الى الديار التي اختاروها .

وكان من ابرز اعمال هذه اللجنة الاتفاقية التي عقدها في لندن سنة ١٩٤٦
بخصوص صرف وثائق سفر للاجئين لتسهيل سفرياتهم وهي صالحة لسنة او سنتين
تسمح لحاملها بالسفر والعودة خلال مدة صلاحيتها على انه يجوز تحديد مدة التخلف
في الخارج بحيث لا تزيد عن ٣ شهور وهذا بدون الاخلال بما هناك من نظم في كل
دولة خاصة بتنظيم دخول واقامة الاجانب (المادة ١ و ٧ و ١٥ و ١٦ و ١٨) .

ولم تنضم مصر الى هذه الاتفاقية خشية ان يتخلف فيها بعض اولئك الذين
يحضرون بمقتضاها ولا يغادرون مصر بعد ذلك مع انها من ناحية اخرى ذات فائدة
لملومسه اذ انها ستسهل على اولئك اللاجئين المقيمين في مصر فعلا السفر وقد تسر
لهم سبل الاقامة في دولة اخرى ذلك لان صفتهم وهم يحملون هذه الوثائق معروفة
بعكس حالتنا اليوم فانهم يحصلون اذا ما رغبوا في السفر على تذاكر مرور تضىف عليهم
وصفا يبعدهم عن وصفهم الحقيقي ويدخلهم ويضمهم الى الجالية الأجنبية الغير
محددة جنسياتهم في مصر والتي لا يعرف عنها شيء .

وفي يولييه سنة ١٩٤٧ رؤى ان يحل محل لجنة ما بين الحكومات هيئة تكون
تابعة لهيئة الامم المتحدة وقد سميت بهيئة اللاجئين الدولية .

L'organisation Internationale pour les réfugiés

وقد كانت الدول العربية تعارض انشاء الهيئة الدولية للاجئين لانها كانت
تخشى ان تستغل الهيئة لا يواء اليهود في فلسطين .

وكانت مصر قد اقترحت اضافة فقرة جديدة بين الفقرتين الثانية والثالثة
للدباجة الخاصة بدستور الهيئة ونصها ما يأتي : « لا يصح على اية حال ان يفرض
ايواء اللاجئين فرضا على دولة ذات سيادة ولا ان تتم على الرغم من الادارة التي
تكون قد عبرت عنها بحرية غالبية السكان الاطليين للاقليم » .

ولما لم يوافق على هذا الاقتراح لم تر الدول العربية بدا من الامتناع عن
التوقيع على الاتفاقية الخاصة بانشاء هيئة اللاجئين وبالاخص ان هذه الهيئة قد
حددت الفئات التي تعتبرها من فئة اللاجئين فنصت المادة الاولى من الملحق الاول
لدستور الهيئة على هذه الفئات على سبيل الحصر ولقد كان لتحديد الفئات التي تخضع
لسلطانها انه لم يعتبر لاجئو عرب فلسطين من اختصاصها .

وتقوم هذه الهيئة بالاشراف على من هم تحت رعايتها فتزودهم بما يحتاجون
اليه من ضرورات الحياة فاذا ما اختاروا الاستقرار في دولة معينة او اختارتم دولة

(١) كانت قد انشأت هذه اللجنة في سنة ١٩٣٨ بقرار من مؤتمر عقد بمدينة افيان كان
قد دعى اليه الرئيس روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية
لمعالجة مشكلة اللاجئين الذين اوجدتهم تصرفات المانيا واسبانيا في ذلك الحين .

من الدول قامت هي بترحيلهم على نفقتها ثم قامت بعد وصولهم بالاشراف على حالتهم حتى يستقروا ولا تنتهى مهمتها على هذا النحو بل تبقى دائما لهم كما لو كانت دولة وهم رعاياها تقوم بالنسبة لهم باغلب ما تقوم به القنصليات لرعاياها كتسجيل زواجهم وميلاد اولادهم وتزودهم بما يحتاجون اليه من شهادات شخصية وغيرها .. وتظل على هذا النحو حتى يستطيع عودتهم الى بلادهم او الى البلاد التي كانوا قد استقروا فيها قبل الحرب اللهم الا اذا اكتسبوا جنسية الدولة التي لجأوا اليها او على الاقل حصلوا على حق الاقامة الدائمة فيها .

ويلاحظ ان دستور هيئة اللاجئيين الدولية قاصر على لاجئى الحرب العالمية الثانية فتحددت اختصاصها بهم . ولقد انتهت الهيئه اعمالها في يناير سنة ١٩٥٢

لاجئو الحرب الفلسطينية

بانتهاى الانتداب البريطانى فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وبابتداء حرب فلسطين تدفق على مصر الكثير من سكان فلسطين وكان يوجد فى مصر بجانب هؤلاء اخرون حضروا اليها قبل ذلك للدراسة او التجارة او لمصلحة مؤقتة ثم عجزوا عن العودة الى فلسطين بعد اعلان الحرب .

وبانتهاى الحرب انتقل كثير منهم الى قطاع غزة حيث يعيشون فى معسكرات اللاجئيين هناك وتخلف فى مصر حوالى ٦ الاف اقاموا مع اقاربهم او اصداقائهم من الفلسطينيين الذين كانوا فى مصر قبل ذلك التاريخ والذين اصبحوا مثلهم من اللاجئيين . . .

ولقد كانت اغائة لاجئى فلسطين موضوعا للاتفاق المؤرخ فى ١٩٤٨/١٢/٣١ بين الحكومة الملكية المصرية وبين مدير منظمة الامم المتحدة لاغائة لاجئى فلسطين ولجنة جمعية الاصدقاء الامريكىه ثم اصبحت بعد ان اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها فى دورتها الرابعة بانشاء وكالة للاغائة والاعمال للاجئيين الفلسطينيين فى الشرق الادنى موضوع الاتفاق المؤرخ فى ١٩٥٠/٩/١٢ بين الحكومة المصرية وبين هذه الوكالة (١) .

ولقد تضمنت هذه الاتفاقية التسهيلات والحصانات التى رؤى انها ضرورية لضمان النجاح لسير برنامج الامم المتحدة للاغائة والاعمال وقد نصت المادة الاولى على ان الحكومة المصرية توافق على صرف تذاكر مرور لموظفى هذه الوكالة تخول لهم التنقل بحرية وفى كل وقت فى الاراضى الخاضعة للرقابة المصرية جنوبى فلسطين وفى الاراضى المصرية التى توجد بها مجموعات ذات اهمية للاجئيين . . .

ويلاحظ ان المقصود باللاجئيين فى هاتين الاتفاقيتين اللاجئيين الذين يقيمون فى غزة او فى مجموعات ذات اهمية للاجئيين اما اللاجئيين الذين يقيمون فى مصر فان الحكومة المصرية تتولى اغائتهم ولقد تكونت لجنة عليا سميت اللجنة العليا لاغائة لاجئى فلسطين تقوم بمساعدتهم وتسير سبل الحياة لهم فى مصر .

(١) انظر القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٠ المؤرخ فى ١٩٥٠/١٠/٢٥ باقرار الاتفاقية التى عقدت بين الحكومة المصرية ووكالة الاغائة والاعمال للاجئيين الفلسطينيين فى الشرق الادنى والتابعه للامم المتحدة .

ولتسهيل سفر لاجيء فلسطين سواء من كانوا في قطاع غزة او في داخل الاراضي المصرية جرت الحكومة المصرية على منحهم تذاكر مرور . وان كان بعضهم يحصل احيانا على جوازات سفر من حكومة عموم فلسطين للقيام بسفرياتهم بين الدول العربية التي اعترفت بها ويلاحظ انه كان يوجد مع بعضهم جوازات سفر بريطانية اصدرتها حكومة الانتداب البريطانية ولا زال بعضها مجددا صالح المفعول الا انه بالنظر لان هذه الجوازات قد أصبحت من الناحية القانونية لاغية لانتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين وانها من الناحية العملية لا تخول حاملها العودة الى فلسطين فان الحكومة المصرية لم تشأ ان تعترف بها .

وبالنظر لان تذكرة المرور المصرية كما نصت المادة السادسة من اللائحة المؤقتة للجوازات والتأشيرات لا تمنح الا للأشخاص غير ذوي الجنسية الثابتة وبالنظر لان الفلسطينيين لهم جنسية ثابتة لاشك في ذلك فان صرف تذاكر مرور لهم هو في الواقع خلط وان كانت مظاهره ونتائجه ليست عاجلة الا انها ستصبح ذات يوم مشكلة لا تحل لاننا لن نستطيع مستقبلا التمييز بين الأشخاص غير ذوي الجنسية الثابتة ولاجيء فلسطين بعد ان يكون قد اندمجوا اندماجا كلياً - كما حدث بالنسبة لغيرهم من اللاجئين - في مجموعة الغير ثابتي الجنسية حتى اصبحوا يعدون بعشرات الالوف .

ولذلك فقد اقترحنا في اواخر سنة ١٩٥١ اعداد جواز سفر خاص باللاجئين الفلسطينيين وكتبت وزارة الداخلية بذلك الى وزارة الخارجية وبيدوا ان هذا الاقتراح محل بحث الجامعة العربية الان .

اتفاقية جنيف سنة ١٩٥١

وقد كان التطور الطبيعي بعد ان قامت ادارة اغاثة اللاجئين U.N.R.R.A. باعادة الافراد المشتتين الى ديارهم وبعد ان قامت هيئة اللاجئين الدولية O. I. R. بالعمل ما امكن على استقرار اغلب اللاجئين في البلاد التي قبلتهم للاقامة فيها اقول انه بعد هذا كان من الطبيعي ان تدعو هيئة الامم الى عقد اتفاقية دولية لتنظيم اقامة هؤلاء الاخيرين في البلاد التي استقروا فيها بعد ان لجأوا اليها . ومن اجل هذا فقد اسدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قرارا بعقد مؤتمر لاعداد هذه الاتفاقية واعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروعاً مبدئياً لاحكام مهادنة خاصة باللاجئين

ولقد جاء تعريف اللاجئ في المشروع المذكور مستندا الى طائفتين من الفئات الاولى فئات اللاجئين الذين اعتبروا كذلك بمقتضى اتفاقات دولية سابقة او بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين والاخرى فئات الاشخاص الذين يوجدون خارج اوطانهم على اثر احداث وقعت فيها قبل اول يناير سنة ١٩٥١ ويخشون بحق ان عادوا الى بلادهم ان يكونوا محل عسف او جور بسبب جنسيتهم او ديانتهم او جنسيتهم او ارائهم السياسية ولهذه الاسباب لا يريدون الانتماء لوطانهم المذكوره وتدخل في هذه الفئات كذلك الاشخاص الذين يوجدون خارج البلاد التي كانوا يقيمون فيها دون ان يكون لهم جنسيتها ولا يريدون العودة اليها خشية ان يقع عليهم عسف او جور لنفس الاسباب المبينة فيما تقدم ، ولقد اقترن هذا التعريف ببيان الاسباب التي يترتب عليها اسقاط صفة اللاجئ عن الاشخاص الذين يعتبرون لاجئين .

ويتبين من الاطلاع على الشروط المحددة في هذا التعريف انها تطلق تعريف اللاجئ في عمومه .

ولقد كان هذا التعريف مثار جدل ونقاش شديدين في المؤتمر إذ سادته تياران متعارضتان وانقسم اعضاؤه الى شعبتين متنافرتين ومذهبتين مختلفتين . اما المذهب الاول وهم الذين اطلق عليهم اسم العالميين Les universalistes فهم الذين طالبوا بوضع معاهدة عامة تنظم حالة اللاجئين دون تمييز سواء من حيث الاسباب التي ولدت مشكلتهم او من حيث البلاد التي قدموا منها او تلك التي يوجدون فيها ولقد قال اصحاب هذا المذهب ان مشكلة اللاجئين ترجع في اصولها الى الحرب العالمية الاولى وان محاولات متعددة بذلت لحلها منها عقد الكثير من المعاهدات ولكن هذه الجهود اتسمت بعامل مشترك ذلك انها لم تكن محاولات شاملة تهدف الى فض المشكلة في عمومها بل كانت جهودا جزئية ترمي الى معالجة طائفة بذاتها من طوائف اللاجئين . وكلما اقتربت هذه الجهود من غايتها واوشكت ان تدرك هدفها كانت عوامل جديدة توجد لاجئين اخرين سواء بسبب الحروب او العنصرية او تغيير نظم الحكم في بعض البلاد .

كما قالوا ان مشكلة اللاجئين من اسباب عدم الاستقرار المشهود في العالم الحاضر ويخطيء من يظن ان هذه المشكلة لا تعني لا البلاد التي تعانيتها وان اثارها مقصورة عليها ، فالظاهرة التي تتسم بها الجماعة الانسانية في الوقت الحاضر هي ظاهرة التضامن ، ومن اجل هذا انضوت الدول المتحضرة تحت لواء « الامم المتحدة » لتوحيد جهودها لخير الانسانية جمعاء .

ولهذا كان من رايهم ان يعالج المؤتمر مشكلة اللاجئين في عمومها وان يضع نظاما شاملا لجميع طوائف اللاجئين اذ بغير هذا الحل الشامل والنظر الواسع تغلظ للمشكلة ذبول وبقايا تعطل الجهود المبذولة في هذا السبيل عن ادراك غايتها وكان يتزعم اصحاب هذا المذهب ممثلوا بلجيكا والدانمرك وانجلترا ومصر .

اما اصحاب المذهب الثاني وهم الذين اطلق عليهم اسم الاوربيين Les Européens وقد تزعمهم ممثل فرنسا فقد تمسكوا بضرورة قصر احكام المعاهدة على لاجئي اوربا لاسباب متعددة منها ان مشكلة اللاجئين مشكلة اوربية بحته فقد نشأت هذه المشكلة اول الامر في اعقاب الحرب العالمية الاولى بسبب استحداث النظام البلشفي في روسيا ثم بسبب السياسة الالاسامية التي جرت عليها المانيا الهتلرية واخيرا بسبب نظام فرانكو في اسبانيا وقالوا ان كل محاولة لمعالجة طوائف اخرى من اللاجئين سيفرض على الدول التزامات جديدة تفوق طاقتها . . .

وازاء انقسام اعضاء المؤتمر الى فريقين احدهما يأخذ بالتعريف الشامل والاخر يتمسك بالتعريف الضيق وافق المؤتمر على تعريف الاجيء على نحو يفتح الباب لاصحاب الراي الاول بتطبيق احكام المعاهدة على اللاجئين عموما دون قيد بالنسبة لاوطانهم الاصلية وتمكن اصحاب الراي الضيق من قصر الاحكام المذكورة على اللاجئين الذين اصلهم من بلاد اوربية فقد نص التعريف الذي وافق عليه المؤتمر على ان الدولة التي تريد الالتزام باحكام المعاهدة لها حق الاختيار فلها عند توقيع المعاهدة او التصديق عليها او الانضمام اليها تقديم تصريح يحدد فيه مدى التزامها باحكام المعاهدة . فلها ان شاءت ان تقصر تطبيق هذه الاحكام على هؤلاء اللاجئين الذين ينتمون الى بلاد اوربية وغادروها بسبب احداث وقعت فيها قبل اول يناير سنة ١٩٥١ ولها ان شاءت ان تطلق تطبيقها بحيث يشمل اللاجئين الذين ينتمون الى بلاد واقعة خارج اوربا بسبب احداث وقعت فيها قبل يناير سنة ١٩٥١ .

على انه مما يلاحظ على هذه الاتفاقية كذلك انها قد اعترفت بجميع

الاتفاقيات السابقة فيما يختص بصرف وثائق سفر لهؤلاء اللاجئين فلم تكنف بان تقرر اللاجئين جميعا وثيقة خاصة بل انها اعترفت بجوازات نانسن التي اقرتها الاتفاقيات الدولية سنة ١٩٢٦ و ١٩٣٣ بالنسبة للاجئين الروس والارمن ووثائق السفر التي اتفق عليها في المؤتمر الذي دعت له لجنة ما بين الحكومات سنة ١٩٤٦ والتي لم تنضم اليها وتعترف بها الدول العربية للاسباب السابق الاشارة اليها والتي يجب ان تكون محل نظر كما انها قد اعترفت كذلك بالوثائق التي كانت محل اتفاقيات دولية خاصة باللاجئين الالمان واللاجئين الاسبان (المادة ٢٨) .

وقضت المادة ٣٢ بعدم ابعاد لاجيء مقيم بصفة شرعية في احد البلاد المتعاقدة الا لاسباب متعلقة بالامن او بالنظام العام على ان لا يتم الابعاد الا بمقتضى حكم صادر وفق الاجراءات المحددة في القانون ويجب ان تهيأ للاجيء - الا اذا حالت دون ذلك اسباب متصلة بالامن - وسائل الدفاع واستئناف الحكم واذا حكم بابعاده يعطى المهلة اللازمة للبحث عن بلد آخر يلجأ اليه .

ولا تبعد دولة متعاقدة لاجئا الى حدود بلد تتعرض فيه حياته او حريته للخطر بسبب عنصره او ديانته او جنسيته او انتمائه الى هيئة اجتماعية بذاتها او بسبب آرائه السياسية ولا يسرى هذا النص على الاجيء الذي تقضى اسباب وجيهة باعتباره خطرا على امن الدولة التي يوجد فيها او الذي يكون قد صدر في حقه حكم نهائي في جنائية او جنحة ذات خطر خاص مما يعتبر خطرا على تلك الدولة .

وبصفة عامة يتبين من احكام هذه المعاهدة ان النظام الذي قرره لا يفرض على الدول المتعاقدة قبول لاجئين غير موجودين الان في بلادها انما اقتصر هذا النظام على معاملة اللاجئين الموجودين فيها فعلا وقررت مبدا معاملة اللاجئين معاملة الاجانب عموما فيما عدا الحالات التي تقرر فيها المعاهدة لهم معاملة افضل من معاملة الاجانب (المادة السابعة) .

خلاصة

يخلص مما تقدم ان مصر لم تنضم الى اية اتفاقية دولية لتنظيم اقامة اللاجئين في مصر اللهم الا اتفاقية سنة ١٩٣٣ التي لم تقم بتنفيذها على وجه دقيق وكان عدم الانضمام الى اية اتفاقية من هذه الاتفاقيات وعدم تنفيذ الاتفاقية المشار اليها لاسباب كثيرة مختلفة .

وطالما ان الامر كذلك فان اللاجئين المقيمين في مصر على اختلاف فئاتهم يخضعون باعتبارهم اجانب وكفبرهم من الاجانب لاحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ كل حسب ظروفه .

واذا كان هذا صحيحا من الوجهة النظرية الا انه يصعب تطبيقه من الناحية العملية ذلك لان اغلب اللاجئين ما عدا الروس البيض من ذوى الاقامة المؤقتة وهؤلاء لا تجدد اقامتهم الا لاسباب محددة اذا ما زالت دعوا الى مغادرة البلاد .

فهل يمكن مطالبة اللاجئين ذوى الاقامة المؤقتة بمغادرة البلاد والى اين يذهبون لذلك كان هذا النص وهو اهم نصوص القانون معطلا لا يمكن تنفيذه .

فلا شك اذن ان مشكلة اللاجئين في مصر لازالت مشكلة لم تحل بل لم تدرس ولم تبحث بعد بحثا جديا ولعل ذلك راجع الى حد ما لعدم استفادتنا من الاتفاقيات

الدولية المنظمة لشؤونهم ولا من اللجنة العليا للاجئين التي كانت تابعة لعصبة الامم او من هيئة اللاجئين الدولية التابعة لهئة الامم المتحدة . ولعلنا كنا قد استطعنا كما استطاعت دول اخرى التخلص من بعض هؤلاء اللاجئين واعادتهم الى بلادهم او ترحيلهم الى البلاد المستوردة للرجال كالولايات المتحدة وكندا واستراليا . الخ . عن طريق معاونة هذه الهيئات .

فالامر يحتاج اذن الى بحث حالة اللاجئين بحثا مستفيضا وحصرهم وتسجيلهم والعمل على التخلص ممن فرضوا على مصر منهم ووضع النظم التي تكفل تنظيم امورهم على النحو الذي يتفق وظروفها كما هو متبع في الدول الاخرى .

ولعنا بعد الانتهاء من بحث حالتهم وحصرهم وبعد ان تكون الحكومة المصرية قد انتهت من تكوين فكرة عن حالتهم ووضع سياسة ثابتة تجاههم تفكر في الانضمام الى اتفاقية جنيف لسنة ١٩٥١ وهو يوم آت لا ريب فيه .

ولقد شرعت الحكومة المصرية اخيرا في التشاور مع القوميسارية العامة للاجئين لاجل عقد اتفاقية لانشاء مكتب لهذه القوميسارية في مصر للاشراف على شئون لاجيء الحريين العالميتين الاولى والثانية في الشرق الاوسط ونرجوا ان يتمكن هذا المكتب من دراسة حالة اللاجئين في مصر وان يساهم في تيسير امورهم وتسهيل سفر من يرغب منهم الى البلاد التي يتوق الاقامة فيها .

الباب السابع

ملحق عملي

عن دخول واقامة وخروج الأجانب

١ - الدخول أو المرور

القادمين لأول مرة

على القادمين لأول مرة الى مصر التقدم لاحدى القنصليات المصرية في الخارج اذا كانوا قادمين من بلاد بها قنصليات مصرية وذلك للحصول على تأشيرة بالدخول أو المرور .

وعلى هذه القنصليات فحص حالاتهم فمن يطلب الحضور للعمل - يحال طلبه الى وزارة الداخلية (ادارة الجوازات والجنسية) - ومن يطلب الحضور للسياحة أو الزيارة أو لمصلحة مؤقتة عليه مراعاة الشروط الخاصة بذلك والموضحة في الباب الثاني .

اما اذا كانوا في بلاد لا يوجد بها تمثيل قنصلي - فان مراكز المراقبة والجوازات في المطارات والموانئ وعلى الحدود المصرية تقوم بمنحهم تأشيرات اضطرارية اما مباشرة واما بعد مراجعة الادارة العامة للجوازات .

واذا كان المارين في حالة مرور مباشر فانهم في غير حاجة الى تأشيرات بالمرور طالما انهم لا يتخلفون في مصر غير مدة بقاء السفينة في الميناء أو الطائرة في المطار .

الحاصلون على اقامة مؤقتة اقصاها سنة

اذا كانوا قد غادروا البلاد دون ان يحصلوا على تأشيرات بالعودة فيتبع في شأنهم ما يتبع بالنسبة للقادمين من الخارج لأول مرة اذ ان الاقامة المرخص لهم بها ستلغى من مراكز مراقبة الجوازات عند المغادرة .

على انه يجوز لهم قبل مغادرتهم البلاد الحصول على تأشيرة بالعودة لسفرة واحدة أو اكثر وذلك لمدة لا تجاوز ستة اشهر مالم تكن الاقامة المرخص لهم فيها تنتهى قبل ذلك (المادة ١١ من القرار الوزاري) .

ويؤدى عن تأشيرته العوده رسم قدره ١٠٠ قرش .

الحاصلون على اقامة خاصة أو عادية

اذا كان الحاصلون على اقامة خاصة أو عادية قد غادروا البلاد دون ان يحصلوا على تأشيرة بالعودة فان القنصليات المصرية في الخارج تقوم بمنحهم تأشيرة بالدخول خلال ستة اشهر من تاريخ مغادرتهم البلاد وعليهم ان يعودوا الى البلاد قبل انقضاء الستة شهور .

وإذا رغبوا قبل مغادرتهم الحصول على تأشيرة بالعودة جاز منحهم تأشيرة لمدة لا تزيد على ستة أشهر لسفرة أو أكثر من تاريخ مغادرتهم البلاد من الإدارة العامة للجوازات والجنسية أو الإدارات الفرعية .

أما من يرغب في التغييب مدة أكثر من ستة أشهر فيجب ان يراعى احكام المادة ١١ من القانون والا سقط حقه في الإقامة .

وهذه الاحكام تقضى بوجوب الحصول على اذن سابق بالتغييب لمدة اكثر من ستة اشهر اما قبل مغادرة الاجنبي للبلاد أو قبل انتهاء الستة الأشهر الأولى لمغادرة اياها . وهذا الاذن يجوزى يجوز لوزارة الداخلية ان توافق أو لا توافق . وفي حالة الموافقة لا يجوز التغييب في الخارج على سنتين .

وقد استثنى الذين يتغيبون لطلب العلم في الجامعات الأجنبية أو للخدمة العسكرية فلهم ان يتغيبوا دون اذن ولمدة اكثر من سنتين على ان يقدموا بعد ذلك ما يثبت انهم كانوا حقاً قد تغيبوا بسبب طلب العلم بالجامعات أو الخدمة العسكرية وان كان هذا لا يمنع من طلبهم الاذن بالتغييب قبل مغادرتهم ان شاءوا .

وإذا كانوا قد حصلوا على هذا الاذن قبل مغادرتهم البلاد فيؤثر به على جوازات سفرهم حتى تصرح لهم القنصليات المصرية في الخارج بالدخول فور طلبهم .

٢ - التسجيل

على كل اجنبي ان يتقدم بنفسه خلال ثلاثة ايام من وقت دخوله الاراضى المصرية - الى مقر البوليس (١) في الجهة التى يكون فيها وان يحرر اقرارا حسب النموذج المعد لذلك حتى ولو كانوا حاصلين على تأشيرات بالعودة .

ويعفى من هذا الحكم الاجانب ذوى الإقامة الخاصة والاجانب ذوى الإقامة العادية عند عودتهم الى المملكة المصرية بشرط الا تزيد مدة غيابهم بالخارج على ستة اشهر . اما اذا تغيبوا عن هذه المدة حتى ولو كانوا حاصلين على تأشيرات بالعودة او اذن بالتغييب فيجب قيامهم بتسجيل انفسهم .

على انه يجوز ان ينيب الاجنبي من يقدم عنه هذه الاقرارات عند قيام مانع كالمرض أو لاسباب خاصة بالمجاملات الدولية يقدرها وزير الداخلية . كما يجوز اذا كان مقيماً بفندق أو نزل (بنسيون) أو اى محل آخر من هذا القبيل ان ينيب عنه في ذلك مدير المحل أو مباشرى اعماله (٢) .

٣ - تغيير العنوان

على كل اجنبي - ايا كانت مدة اقامته - قبل تغيير محل اقامته ان يبلغ مقر البوليس الذى يقيم في دائرته بعنوانه الجديد ، فاذا كان انتقاله الى بلد آخر وجب

(١) والمقصود بمقر البوليس اقسام البوليس في المحافظات ومراكز وبنادر البوليس في المديرية ولراحة الاجانب فقد انشأت في مدينة القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس والاسماعيلية حيث يكثر الاجانب مكاتب للتسجيل تقوم مقام مقر البوليس ولقد اوضحنا عناوينها في ختام هذا الباب .

(٢) انظر المادة ٤ ، ٦ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٥٢

عليه أيضا ان يتقدم خلال ٤٨ ساعة من وقت وصوله الى محل اقامته الجديد باقرار الى مقر البوليس في البلد الذي ينتقل اليه ويعفى من هذا الحكم الاجانب الذين قدموا بتأشيرات سياحية .

ويجوز ان ينيب الاجنبي من يقوم عنه بتقديم هذه الاقرارات عند قيام مانع كالمرض او لاسباب خاصة بالمعاملات الدولية يقدرها وزير الداخلية . كما يجوز اذا كان مقيما بفندق او نزل (بنسيون) او اى محل من هذا القبيل ان ينيب في ذلك مدير المحل او مباشرى اعماله (١) .

ولامكان مراقبة تنفيذ ذلك اوجب القانون على مدير الفندق او المنزل او اى محل آخر من هذا القبيل وكذلك على كل من آوى اجنبيا او اسكنه معه ان يبلغ بالاصالة عن نفسه مقر البوليس الواقع في دائرته محل سكن الاجنبي اسمه وعنوانه وذلك خلال ٤٨ ساعة من وقت حلوله او مغادرته (٢) .

٤ - الإقامة

يجب على كل اجنبي - والاجنبي هو كل من لا يتمتع بالجنسية المصرية - سواء كانت له جنسية معينة او لم تكن له جنسية على الاطلاق ان يكون حاصلا على ترخيص في الإقامة وأن يغادر الاراضى المصرية عند انتهاء مدة اقامته مالم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية بمد اقامته (٣) .

وعلى من يرغب في مد اقامته في الاراضى المصرية ان يقدم الى الادارة العامة للجوازات والجنسية او احدى الادارات الفرعية التابعة لها (٤) او احد اقسام الضبط في المديرية ومحافظة دمياط طلبا بذلك مشفوعا بالمستندات المبررة لها .

ويكون تقديم الطلب قبل انتهاء المدة المرخص له فيها بخمسة عشر يوما على الاقل مالم تكن هذه المدة اقل من شهر واحد فيكون تقديم الطلب قبل انتهائها بثلاثة ايام على الاقل .

ولا يجوز تجديد اقامة الاجنبي الا اذا كان موجودا فعلا بالاراضى المصرية .

وعلى كل اجنبي اقام في الاراضى المصرية لمدة تزيد على ستة اشهر وكان عمره يتجاوز ١٦ عاما ان يحصل على بطاقة اقامة - خاصة او عادية او مؤقتة - فاذا لم يكن قد جاوز هذا السن دونت البيانات الخاصة ببطاقة احد والديه فاذا تغذر ذلك لوجودهما في الخارج مثلا وجب عليه الحصول على بطاقة خاصة به .

اما من لم تجاوز اقامته مدة ستة اشهر فيؤشر بالاقامة المرخص له فيها على جواز سفره .

ويجب ان يكون الاجنبي ذوى الإقامة المؤقتة حائزا لجواز سفر صحيح سارى المفعول لمدة تزيد على المدة المرخص له بالاقامة خلالها بشهرين اما الاجنبي ذوى الإقامة

(١) انظر المادة ٦٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢

(٢) انظر المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢

(٣) انظر المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢

(٤) انظر عناوين هذه الادارات في ختام هذا الباب .

الخاصة أو العادية فيجب ان يكون حاصلًا على جواز سفر صحيح سارى المفعول طوال المدة المرخص له فيها .

ولا يجوز تجديد بطاقة الإقامة عند انتهاء مدتها بل يجب الحصول على بطاقة جديدة .

وإذا فقدت البطاقة أو تلفت وجب على صاحبها ان يبلغ ذلك الى احدى الجهات السابق الاشارة اليها والتي يقدم اليها طلبات الإقامة وذلك خلال ثلاثة ايام من تاريخ فقدانها أو تلفها والحصول على بطاقة اخرى .

وعلى من يحمل بطاقة اقامة تقديمها للمندوبى السلطات العامة عند طلبها فإذا رأى احدهم استبقائها لديه مؤقتًا وجب عليه ان يعطى صاحب البطاقة ايضًا يقوم مقامها .

ويؤدى عن بطاقة الإقامة الخاصة رسم قدرة خمسة جنيهات وعن بطاقة الإقامة العادية رسم قدرة ثلاثة جنيهات وعن بطاقة الإقامة المؤقتة رسم قدره مائة قرش (١) .

وإذا رخص للزوج بالاقامة المؤقتة رخص بها كذلك لزوجته واولاده القصر .

اما اذا رخص للزوج بالاقامة الخاصة او العادية فانه يرخص بها كذلك لاولاده القصر .

اما زوجته فإذا كان الزواج قد تم قبل العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ (٢٦ مايو سنة ١٩٥٢) فتطبق الاحكام العامة ويرخص لها اسوة به .

اما اذا كان الزواج قد تم بعد العمل بهذا القانون فلا يرخص لها بالاقامة اسوة به الا اذا كان قد مضى على اقامتها الشرعيه بالمملكة المصرية سنتان من تاريخ اعلان وزير الداخلية بالزواج باعلان على يد محضر وهذا مالم تكن بحكم ظروفها ممن يجب منحهن الإقامة الخاصة أو العادية بصفتن الشخصية (٢) .

العمل

لا يوجد في مصر قانون منظم للعمل وبالتالي فانه يجوز للأجانب ان يقوموا بأى عمل دون الحصول على ترخيص بذلك ، فيجوز لذوى الإقامة الخاصة أو العادية منهم مزاولة أى عمل دون الحاجة الى الحصول على ترخيص بذلك اذ ان الإقامة التى رخص لهم بها لم تكن بسبب غرض معين بل لانهم اقاموا في مصر لمددا مختلفة .

اما الأجانب الذين رخص لهم بالحضور أو بالاقامة لغرض معين وهم ذوى الإقامة المؤقتة فلا يجوز لهم مخالفة هذا الغرض الا بعد الحصول على اذن بذلك من وزير الداخلية والذي لا يرخص الا بعد استشارة الجهة الفنية المختصة
كاننا عن طريق غير مباشر لا نصرح للاجنبى بالاقامة المؤقتة للعمل الا بعد الحصول على اذن بذلك سواء قبل حضوره الى مصر أو خلال اقامته (٣) .

(١) انظر المادة ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من القرار الوزارى الصادر فى مايو سنة ١٩٥٣

(٢) انظر المادة ١٣ من المرسوم رقم ٧٤ سنة ١٩٥٢ .

(٣) انظر المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٥٢

ولاحكام الرقابة على الاجانب اوجب القانون على كل من يستخدم اجنبيا - ايا كانت نوع اقامته - ان يقدم الى مقر البوليس الذى يقع محل العمل فى دائرته اقرار على النموذج المعد لذلك خلال ٤٨ ساعة من التحاق الاجنبى بخدمته وعليه عند انتهاء خدمة الاجنبى ان يقدم اقرار بذلك الى مقر البوليس خلال ٤٨ ساعة من انقطاع علاقته به (١) .

٦ - تأشيرات الخروج

على كل اجنبى يرغب فى مغادرة البلاد الحصول على ترخيص بالخروج من الادارة العامة للجوازات والجنسية او احدى فروعها .

ويعفى من هذا الحكم الاجانب الذين رخص لهم بالدخول لمدة مؤقتة سواء للزيارة او السياحة او المصلحة المؤقتة وذلك اذا غادروا البلاد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ وصولهم الاراضى المصرية .

٧ - الاعفاء من الرسوم

تعفى الفئات الآتية من رسوم بطاقات الإقامة هم زوجاتهم واولادهم القصر ويجوز كذلك منحهم تأشيرة عودة واحدة سنويا بدون رسم (٢) .

١ - موظفو جامعة الدول العربية .

ب - الطلبة الاجانب الملتحقون بالازهر الشريف والمدارس التابعة لوزارة المعارف العمومية .

ج - الرهبان والرهبان ورجال الدين الاجانب .

د - الموظفون الاجانب الملتحقون بخدمة الحكومة المصرية .

هـ - الصحفيون الاجانب .

و - الموظفون الاجانب غير السياسيين فى الهيئات السياسية والقنصلية الاجنبية .

ز - من يثبت فقره .

٨ - الاعفاء من حكم القانون

لا تسرى احكام هذا القانون على (٣) .

اولا - حاملى الجوازات السياسية والخاصة والحاصلين على تأشيرات سياسية .

ثانيا - رجال السفن والطائرات القادمة الى المملكة المصرية الذين يحملون تذاكر بحرية او جوية من السلطات المختصة التابعين لها . ويجب التأشير على هذه

(١) انظر المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٥٢

(٢) انظر المادة ١٦ من القرار الوزارى الصادر فى مايو سنة ١٩٥٣ .

(٣) انظر المادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٥٢

التذاكر من سلطات مراقبة الجوازات بالموانئ والمطارات عند دخول الاراضى المصرية او النزول بها او مغادرتها ولا تخول هذه التأشيرات حق الاقامة الا خلال مدة بقاء السفينة راسية في الميناء او الطائرة في المطار .

ثالثا - ركاب السفن والطائرات التى ترسو او تهبط في ميناء او مطار مصرى الذين ترخص لهم السلطات المصرية المختصة في النزول او البقاء موقتا في الاراضى المصرية مدة بقاء السفينة في الميناء او الطائرة في المطار .

ويجب على ربانة السفن والطائرات قبل الرحيل ابلاغ السلطات مراقبة الجوازات تخلف كل راكب غادر السفينة او الطائرة وتسليمها جواز سفره فاذا لم يكشف امره الا بعد الرحيل وجب عليهم ان يبلغوا تلك السلطات اسماء المتخلفين وجنسياتهم وان يرسلوا بأسرع الوسائل وثائق سفرهم من اول ميناء او مطار يبلغونه .

رابعا - السكان الذين يقيمون على الحدود نظام اقامتهم بقرار يصدر من وزير الداخلية بعد اخذ رأى وزير الحربية والبحرية (١) .

خامسا - المعفون بموجب اتفاقات دولية تكون المملكة المصرية طرفا فيها وذلك في حدود تلك الاتفاقات ومن هذه الاتفاقيات الاتفاقية العامة لمزايا وحصانات هيئة الامم المتحدة الصادر بها قرار الجمعية العامة في تاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٤٦ وكذلك الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الوكالات المتخصصة التى اقترتها الجمعية العمومية للامم المتحدة في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وهاتين الاتفاقيتين تقضيان باعفاء موظفى الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التابعة لها الموجودين بمصر هم وزوجاتهم ومن يعولونهم من اقاربهم المقيمين معهم من قيود الهجرة واجراءات قيد الاجانب .

سادسا - من يرى وزير الداخلية اعفائه باذن خاص بالمجاملات الدولية .

عناوين ادارات الجوازات والجنسية

ومكاتب تسجيل الاجانب

القاهرة : مبنى المجمع - ميدان التحرير - الدور الاول

الاسكندرية : ١٣٦ شارع السراى نمرة ٣

بور سعيد : ٢٣ شارع السلطان عبد الحميد

الاسماعلية : ميدان شمبليون .

السويس : ٢٠ شارع الامير عبد المنعم

(١) لم يصدر هذا القرار بعد .

ختام

وبعد

ارجو ان اكون قد وفقت في عرض تطور اقامة الأجانب في مصر .
كيف كانت . . . ثم كيف تطورت ثم كيف اصبحت . . .

على اننى اتساءل ؟ هل صدور قانون الجنسية سنة ١٩٥٠ ثم صدور
المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ قد حل مشكلة الأجانب المعقدة في مصر . . .
نعم اننى لا اتساءل ولا اظننى اكون متشائما ان قلت انها ليست الا خطوتين
وانه لا زال امامنا الكثير من الخطوات . . .

اما هذه الخطوات فقد سبق ان قلت انها حلقات لا بد منها حتى يستقيم
وتستقر اوضاع الأجانب في مصر على النحو الذى يبعث في نفوس الأجانب الاطمئنان
لا على حاضرهم فحسب بل وعلى مستقبلهم ومستقبل أولادهم . . .

فهل لنا ان نتساءل مثلا . . . هل سيظل الأجانب الصالحين في مصر مهما
طالت مدة اقامتهم اجانب . . . يعاملون معاملة الأجانب رغم اننا قد سلمنا لمن
طالت اقامتهم عن ٢٠ سنة بحق الاقامة المتجددة وهل من مصلحة مصر ان يظل
عدد الأجانب في مصر على هذا التضخم ام ان من مصلحتها ان تضى على الصالح
منهم الجنسية المصرية وان تطيعهم مع الوقت بطابعها ليصبحوا هم أو على الاقل
أولادهم مصريين كغيرهم من المصريين يقومون بما عليهم من واجبات . واذا خشى
البعض انهم لن يصبحوا مواطنين مخلصين فلعلنى اذكرهم بأن عدد من يكتسبوا
الجنسية الأمريكية كل عام اكثر من مائة الف وان من يحصلو على الجنسية
الفرنسية حوالي ٤٨ الفا كل عام . . . ولم يقل احد انهم ليسوا مخلصين لوطنهم
الجديد . . . ثم من منا يستطيع ان يقول انه مصرى ينتمى بنسبه الى قدماء
المصريين دون غيرهم . . .

وهل لنا ان نتساءل مثلا . . . الى متى ستظل حالة اولئك الأجانب الذين
لا يتمتعون بجنسية معينة أو على الاقل لا يتمتعون بجنسية دولتهم لاسباب
سياسية أو دينية دون ان تخضع لنظم خاصة . . . صحيح انهم يخضعون

للمرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . . . ولكن الا يحسن ان يعد لهم وهم ليسوا كثيرين كغيرهم من الأجانب الذين لهم جنسية معينة أو لهم دولة ترعاهم نظاما يتفق مع ظروفهم الدقيقة . . . افلا يحسن مثلا الانضمام الى اتفاقية لندن لوثائق سفر اللاجئين التي عقدت في سنة ١٩٤٦ لتسهل سفرياتهم أو الى اتفاقية جنيف المنظمة لحياة هؤلاء اللاجئين التي عقدت في سنة ١٩٥١ . . .

الواقع ان هذه الفئة من الأجانب تحتاج الى كثير من الرعاية والى كثير من التنظيم حتى تتحدد اوضاعهم بما يكفل لهم الاطمئنان ويكفل لنا حسن الرقابة .

وأخيرا هل لنا أن نتساءل الى متى ستظل مراقبة واقامة الأجانب في مصر آليه شكلية بلا روح . . . ألم تصبح مصر في وضع يقتضى ان تساير هذه النظم الاهداف الحقيقية التي وجدت من اجلها . . . ومعلوم ان من اهم هذه الاهداف ، فضلا عن حماية الامن الداخلى ، وهو الهدف الاول ، حماية الاقتصاد الداخلى للدولة . . . الم يصبح من الضروري اذن استصدار قانون منظم لحرية العمل والتجارة للأجانب في مصر . . . ولا اذكر دولة أوربية لا يوجد فيها مثل هذا القانون الذى بدونه لا يكون لنظم الاقامة روح أو هدف والذى بسببه كثيرا ما ترددت وتزمت وزارة الداخلية في التصريح للأجانب بالدخول أو بالاقامة للسياحة خشية قيامه بعمل بدون اذن .

وبعد ارجو ان اكون قد وفقت . . . وان كنت لا استطيع ان ادعى ان هذا الكتاب جاء كما كنت ارجو فلا زلت اطمع في ان استكمله في طبعة تالية . . .

مرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢
في شأن جوازات السفر واقامة الاجانب

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛
وعلى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٨ بشأن العقوبات التي تطبق في احوال
مخالفة اوامر الابعاد ؛
وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر واقامة الاجانب
في مصر ؛
وعلى المرسوم الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨ الخاص بابعاد الاجانب ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة راي مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - لايجوز دخول الاراضي المصرية او الخروج منها الا لمن يحمل
جواز سفر سارى المفعول صادرا من سلطات بلده المختصة او اية سلطة اخرى معترف
بها او وزارة الداخلية او لمن يحمل وثيقة تقوم مقام الجواز وتكون صادرة من احدى
السلطات المذكورة ويشترط فيها ان تخول حاملها العودة الى البلد الصادرة من
سلطاته .

ويجب بالنسبة الى الاجنبي ان يكون الجواز وكذلك الوثيقة مؤشرا عليه من
وزارة الداخلية او من سلطة سياسية او قنصلية مصرية او اية هيئة اخرى تندبها
الحكومة المصرية .

ويجوز لوزير الداخلية ان يعفى من هذه الاحكام باذن خاص .

مادة ٢ - لايجوز دخول الاراضي المصرية او الخروج منها الا من الاماكن
التي تنظم فيها الرقابة على الجوازات وباذن من الموظف المختص بالرقابة ويكون
ذلك بالتأشير على جواز السفر او الوثيقة التي تقوم مقامه .

مادة ٣ - على ربانة السفن والطائرات عند وصولها الى الاراضي المصرية
او مغادرتها لها ان يقدموا الى الموظف المختص كشفا بأسماء رجال سفنهم او طائراتهم
وركابها والبيانات الخاصة بهم وعليهم ان يبلغوا السلطات المختصة أسماء الركاب
الذين لا يحملون جوازات سفر او الذين يلوح لهم ان جوازات سفرهم غير صحيحة
او غير سارية المفعول وعليهم ان يمنعوهم من مغادرة السفينة او الطائرة او
الصعود اليها .

مادة ٤ - على كل اجنبي ان يتقدم بنفسه خلال ٣ ايام من وقت دخوله
الاراضي المصرية الى مقر البوليس في الجهة التي يكون فيها وان يحرر اقرارا عن
حالته الشخصية وعن الغرض من مجيئه الى المملكة المصرية ومدة الاقامة المرخص
له فيها ومحل سكنه والمحل الذي يختاره لاقامته العادية وتاريخ بدء الاقامة به
وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك وعليه ان يقدم ما يكون لديه
من الاوراق المؤيدة لهذه البيانات وعلى الاخص الاوراق المثبتة لشخصيته .

ويعفى من هذا الحكم الأجانب ذو الإقامة الخاصة والأجانب ذوو الإقامة العادية المنصوص عليهم في البندين ١ و ٢ من المادة العاشرة عند عودتهم الى المملكة المصرية بشرط الاتزيد مدة غيابهم في الخارج على ستة اشهر .

مادة ٥ - على الأجنبي قبل تغيير محل اقامته ان يبلغ مقر البوليس الذي يقيم في دائرته عنوانه الجديد فاذا كان انتقاله الى بلد آخر وجب عليه ايضا ان يتقدم خلال ٤٨ ساعة من وقت وصوله الى محل اقامته الجديد باقرار الى مقر البوليس في البلد الذي انتقل اليه .

ويعفى من الحكم المتقدم الأجانب الذين قدموا بتأشيرات سياحية وفقا للاجراءات التي يعينها وزير الداخلية بقرار منه .

مادة ٦ - يجوز للأجنبي عند قيام مانع كالمرض او لاسباب خاصة بالمعاملات الدولية يقدرها وزير الداخلية ان ينيب عنه من يقوم بتقديم الاقرارات المنصوص عليها في المادتين السابقتين كما يجوز له اذا كان مقيما في فندق او نزل « بنسيون » او أى محل آخر من هذا القبيل ان ينيب عنه في ذلك مدير المحل او مباشر أعماله .

مادة ٧ - على مدير الفندق او النزل او أى محل آخر من هذا القبيل وكذلك كل من أوى أجنبيا أو اسكنه ان يبلغ مقر البوليس الواقع في دائرته محل سكن الأجنبي اسمه وعنوانه وذلك خلال ثمان واربعين ساعة من وقت حلوله او مفارته .

مادة ٨ - على الأجانب خلال مدة اقامتهم في الأراضى المصرية ان يقدموا متى طلب منهم ذلك جواز السفر او الوثيقة التي تقوم مقامه وغير ذلك من الأوراق وان يدلوأ بما قد يسألون عنه من بيانات وان يتقدموا عند الطلب الى وزارة الداخلية او فروعها او مقر البوليس المختص في الميعاد الذى يعين لهم .

ويجب في حالة فقد جواز السفر وكذلك الوثيقة او تلفه ان يبلغوا مقر البوليس ذلك خلال ثلاثة ايام من تاريخ الفقد او التلف .

مادة ٩ - يجب على كل أجنبي ان يكون حاصلًا على ترخيص في الإقامة وان يفاد الأراضى المصرية عند انتهاء مدة اقامته مالم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية في مد اقامته .

مادة ١٠ - يقسم الأجانب من حيث الإقامة الى ثلاث فئات :-

١ - الأجانب ذوو الإقامة الخاصة وهم :

(أ) الأجانب الذين ولدوا في المملكة المصرية ولم تنقطع اقامتهم فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

(ب) الأجانب الذين مضى على اقامتهم في المملكة المصرية عشرون سنة لم تنقطع حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا أراضيها بطريق مشروع .

(ج) الأجانب الذين مضى على اقامتهم في المملكة المصرية اكثر من خمس سنوات كانت تتجدد بانتظام حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا أراضيها بطريق مشروع وكذلك الأجانب الذين يمضى على

اقامتهم أكثر من خمس سنوات بالشروط ذاتها إذا كانوا في الحالين يقومون بأعمال مفيدة للاقتصاد القومي أو يؤدون خدمات علمية أو ثقافية أو فنية للبلاد وتعين بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى الجهات المختصة بالأعمال والخدمات المذكورة .

(د) العلماء ورجال الأدب والفن والصناعة وغيرهم ممن يؤدون خدمات جلية للبلاد الذين يصدر في شأنهم قرار من وزير الداخلية . ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة لمدة ثلاث سنوات تجدد عند الطلب وذلك ما لم يكونوا في إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ .

٢ - الأجانب ذوو الإقامة العادية وهم :

الأجانب الذين مضى على اقامتهم في المملكة المصرية خمس عشرة سنة ولم تنقطع تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا المملكة المصرية بطريق مشروع . ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة لمدة سنتين ما لم يكونوا في إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ ويجوز تجديد اقامتهم .

٣ - الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة وهم الذين لاتتوافر الشروط السابقة ويجوز

منح افراد هذه الفئة ترخيصا في الإقامة لمدة اقصاها سنة يجوز تجديدها . وتبين بقرار من وزير الداخلية الاجراءات الخاصة بالترخيص في الإقامة وتجديدها وميعاد طلبها .

مادة ١١ - لايجوز لأحد أفراد الفئتين الأولى والثانية الغياب في الخارج لمدة تزيد على ستة اشهر ما لم يحصل قبل سفره أو قبل انتهاء هذه المدة على اذن بذلك من وزارة الداخلية لاعذار تقبلها ولايجوز ان تزيد مدة الغياب في الخارج على سنتين ويترتب على مخالفة هذه الأحكام سقوط حق الأجنبي في الإقامة المرخص له بها .

ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يتغيبون لطلب العلم في الجامعات الأجنبية أو للخدمة الاجبارية اذا قدموا ما يثبت ذلك .

مادة ١٢ - على الأجنبي الذي رخص له في الدخول او في الإقامة لغرض معين الا يخالف هذا الغرض الا بعد الحصول على اذن في ذلك من وزير الداخلية .

مادة ١٣ - لاينتفع بالإقامة الا الشخص المرخص له فيها وأولاده القصر الذين يعيشون في كتفه وكذلك زوجته اذا كان قد مضى على اقامتها الشرعية في المملكة المصرية سنتان من تاريخ اعلان وزير الداخلية بالزواج باعلان على يد محضر .

مادة ١٤ - على كل من يستخدم اجنبيا ان يقدم الى مقر البوليس الذي يقع محل العمل في دائرته اقرارا على النموذج المعد لذلك خلال ٤٨ ساعة من التحاق الأجنبي بخدمته .

وعليه عند انتهاء خدمة الأجنبي أن يقدم اقرارا بذلك الى مقر البوليس خلال ٤٨ ساعة من انقطاع علاقته به .

مادة ١٥ - لوزير الداخلية بقرار منه ابعاد الاجانب .

ولايجوز ابعاد الاجنبى من ذى الإقامة الخاصة او العادية الا اذا كان في وجوده ما يهدد امن الدولة او سلامتها في الداخل او في الخارج او اقتصادها القومى او الصحة العامة او الآداب العامة او السكينة العامة او كان عالة على الدولة وبشرط اخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية .

ولوزير الداخلية ان يأمر بحجز من يرى ابعاده مؤقتا حتى تتم اجراءات الابعاد ويعين وزير الداخلية بقرار منه الاجراءات التى تتبع في اصدار قرار الابعاد واعلانه وتنفيذه .

مادة ١٦ - تؤلف لجنة للنظر في الابعاد على الوجه الآتى :-

- ١ - وكيل وزارة الداخلية المختص رئيسا
- ٢ - مستشار الدولة لادارة الراى لوزارة الداخلية
- ٣ - مستشار الدولة لادارة الراى لوزارة الخارجية
- ٤ - مدير عام ادارة الجوازات والجنسية
- ٥ - مدير الادارة العامة بوزارة الخارجية
- ٦ - مندوب عن ادارة الامن العام يعينه وزير الداخلية

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور اربعة ممن ذكروا على الاقل وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويتولى اعمال السكرتارية مدير ادارة الإقامة بالادارة العامة للجوازات والجنسية او من يقوم مقامه وتبدي اللجنة راىها في امر الابعاد على وجه السرعة .
مادة ١٧ - لوزير الداخلية ان يفرض على الاجنبى الذى صدر قرار بابعاده وثبتت استحالة تنفيذه الإقامة في جهة معينة والتقدم الى مقر البوليس المختص في المواعيد التى يعينها القرار وذلك الى حين امكان ابعاده .

مادة ١٨ - لايسمح للاجنبى الذى سبق ابعاده بالعودة الى الاراضى المصرية الا بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ١٩ - لاتسرى احكام هذا القانون على :

(أولا) حاملى الجوازات السياسية والخاصة والحاصلين على تأشيرات سياسية .

(ثانيا) رجال السفن والطائرات القادمة الى المملكة المصرية الذين يحملون تذاكر بحرية او جوية من السلطات المختصة التابعين لها . ويجب التأشير على هذه التذاكر من سلطات مراقبة الجوازات بالموانى والمطارات عند دخول الاراضى المصرية او النزول بها او مغادرتها ولا تخول هذه التأشيرات حق الإقامة الاخلال مدة بقاء السفينة راسية في الميناء او الطائرة في المطار .

(ثالثا) ركاب السفن والطائرات التى ترسو او تهبط في ميناء او مطار مصرى الذين ترخص لهم السلطات المصرية المختصة في النزول أو البقاء مؤقتا في الاراضى المصرية مدة بقاء السفينة في الميناء أو الطائرة في المطار .

ويجب على ربانة السفن والطائرات قبل الرحيل ابلاغ السلطات مراقبة

الجوازات تخلف كل راكب غادر السفينة أو الطائرة وتسليمها جواز سفره فإذا لم يكشف أمره إلا بعد الرحيل وجب عليهم أن يبلغوا تلك السلطات أسماء المتخلفين وجنسياتهم وأن يرسلوا بأسرع الوسائل وثائق سفرهم من أول ميناء أو مطار يبلغونه.

(رابعاً) السكان الذين يقيمون على الحدود ويحدد نظام إقامتهم بقرار يصدر من وزير الداخلية بعد أخذ رأى وزير الحربية والبحرية .

(خامساً) المعفون بموجب اتفاقات دولية تكون المملكة المصرية طرفاً فيها وذلك في حدود تلك الاتفاقات .

(سادساً) من يرى وزير الداخلية إعفائه باذن خاص « لاعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية » .

مادة ٢٠ - يعين بقرار يصدر من وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية أشكال وأوضاع جوازات السفر وشروط وإجراءات منحها وقيمة الرسوم التي تحصل عنها بشرط ألا تتجاوز مبلغ ثلاثة جنيهات والإعفاء منها كلياً أو جزئياً .

كما تعين بقرار وزارى مماثل أنواع التأشيرات وأقصى مدة لصلاحيتها وشروط وإجراءات منحها وقيمة الرسوم التي تحصل عنها بشرط ألا تتجاوز مبلغ خمسة جنيهات والإعفاء منها كلياً أو جزئياً .

مادة ٢١ - يعين وزير الداخلية بقرار منه الأماكن التي تنظم فيها الرقابة على الجوازات وأشكال وأوضاع بطاقات الإقامة والنماذج والقرارات المنصوص عليها في المواد ٤ و ٥ و ٦ و ١٠ و ١٤ والبيانات التي تتضمنها تلك النماذج والقرارات .

مادة ٢٢ - كل من امتنع عن تنفيذ القرار الصادر بإبعاده أو خالف حكم المادة ١٨ يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على مائتى جنيهه ، أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بتنفيذ قرار الإبعاد .

ويعاقب على العودة بعد الإبعاد بالحبس مع الشغل مدة لا تقل عن سنة .

مادة ٢٣ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أبدى أمام السلطة المختصة أقوالاً كاذبة أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك لتسهيل دخوله المملكة المصرية أو إقامته فيها أو دخول غيره أو إقامته .

مادة ٢٤ - كل من خالف أحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ٩ ، والقرارات الصادرة تنفيذاً لها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على مائتى أو باحدى هاتين العقوبتين .

وكل من خالف أحكام المواد ٤ و ٥ و ٨ و ١٢ و ١٤ والقرارات الصادرة تنفيذاً لها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهها أو باحدى هاتين العقوبتين .

ومع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أو تنفيذ العقوبة يجوز في الأحوال المبينة بالمواد ١ و ٢ و ٩ أبعاد الأجنبي عن البلاد .

مادة ٢٥ - يلغى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٨ بشأن العقوبات التي تطبق في احوال مخالفة اوامر الابعاد والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر واقامة الاجانب في مصر والمرسوم الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨ الخاص بابعاد الاجانب .

مادة ٢٦ - على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذها هذا القانون ولوزير الداخلية ان يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بقصر المنتزة في ٣٠ شعبان سنة ١٣٧١ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٢) .
نشر في الوقائع المصرية بعددها الصادر في ١٩٥٢/٥/٢٦

مرسوم بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٢

بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن

جوازات السفر واقامة الاجانب

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر واقامة الاجانب في مصر .

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية .

رسم بما هو آت

(المادة الاولى)

يعدل الشطر (هـ) من البند ١ من المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه على الوجه الآتي :-

« العلماء ورجال الادب والفن والصناعة والاقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد الذين يصدر في شأنهم قرار من وزير الداخلية » .

(المادة الثانية)

تعديل الفقرة الاخيرة من البند ١ من المادة العاشرة من المرسوم بقانون سالف الذكر على الوجه الآتي :-

« ويرخص لافراد هذه الفئة في الاقامة لمدة عشر سنوات تتجدد عند الطلب وذلك ما لم يكونوا في احدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ » .

(المادة الثالثة)

تعديل الفقرة الاخيرة من البند ٢ من المادة العاشرة من المرسوم بقانون سالف الذكر على الوجه الآتي :-

« ويرخص لافراد هذه الفئة في الإقامة لمدة خمس سنوات ما لم يكونوا في إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ - ويجوز تجديد إقامتهم » .

(المادة الرابعة)

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(صدر بديوان الرئاسة في ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٧١

الموافق ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢)

نشر في الوقائع المصرية بعددها الصادر في ١٩٥٢/٨/٩

قانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢

بإضافة فقرة جديدة الى المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢
في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب

باسم الأمة

وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٢ .

وبناء وعلى ما عرضه وزير الداخلية وموافقة راي مجلس الوزراء .

اصدر القانون الآتي :-

مادة ١ - تضاف فقرة ثالثة الى المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه نصها الآتي :-

« ولوزير الداخلية باذن خاص منه ولاعذار يقبلها المجاوزة عن عدم مراعاة احكام الفترتين السابقتين » .

مادة ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين في ٢ شعبان سنة ١٣٧٢ (١٦ أبريل سنة ١٩٥٢) .

المذكرة الايضاحية

للمرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢

في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب

صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب في المملكة المصرية في فترة الانتقال التي اشارت اليها معاهدة مونترو حيث كان المشرع

المصري مفيدا بظروف لا تسمح بتنظيم اقامة الاجانب في مصر بكامل الحرية لذلك جاء القانون المذكور في اغلب احكامه منظما لاقامه الاجانب الذين يفدون الى مصر بعد صدوره فحسب وليس ادل على ذلك من ان المادة ١٤ منه قد اعفت الاجانب الموجودين في مصر عند العمل به من تطبيق المادة العاشرة التي تفرض على الاجنبي المرخص له في الإقامة أن يغادر الأراضي المصرية عند انتهاء مدة الإقامة ما لم ير وزير الداخلية تكليفهم تقديم طلب بالترخيص في الإقامة . على ان المادة العاشرة لم تكن تنظم اقامة الاجانب القادمين لمدد مؤقتة ولم يكن في نصوص القانون ما يسمح باصدار قرارات وزارية منظمة لاقامتهم . ولما كان القانون المذكور لم يشتمل كذلك على نصوص منظمة لابعاد الاجانب اعتمادا على مرسوم الابعاد الصادر في سنة ١٩٢٨ الذي اصبح تنفيذه متعذرا من الناحية العملية ولم تسمح نصوصه باصدار قرارات وزارية منظمة لابعاد . لكل ذلك اصبح من الضروري وجوب النظر في تعديل احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر . وقد شمل التعديل في المشروع المرافق وضع نصوص جديدة منظمة لاقامة الاجانب وابعادهم مع تعديل بعض المواد وفقا للمبادئ التي اخذ بها في القوانين الاجنبية المماثلة .

وفيما يلي اهم ما اشتمل عليه المشروع المرافق :-

اولا - لما كانت المواد ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ القائم اعدت على النحو الذي يوحى بانها لا تنطبق الا على الاجانب القادمين فقد روعي في صياغة المشروع المعروض تطبيقه على جميع الاجانب كل على حسب ظروفه (المادتان ٤ و ٦ من المشروع) .

وكان نص المادة ٤ من الفقرة ٣ يعفى من اشتراط التسجيل عند الوصول من الخارج وعند الانتقال من جهة الى اخرى الاشخاص الذين يغادرون مصر مؤقتا بعد الحصول على اذن في العودة من وزارة الداخلية بشرط العودة قبل نهاية الاجل المحدد بالاذن المذكور وقد ترتب على هذا النص الكثير من اللبس لان العودة تمنح لمختلف فئات الاجانب ابا كان نوع اقامتهم فلذلك رؤى قصر هذا الاعفاء على الاجانب ذوى الإقامة الخاصة والاجانب ذوى الإقامة العادية بشرط الا تزيد مدة غيابهم بالخارج على ستة اشهر .

ثانيا - كانت تنقلات الاجانب ينظم بعضها القانون وبعضها الاخر قرار . فافردت في المشروع مادة خاصة لذلك تتمشى مع القانون الفرنسي والانجليزي والتركي والاطالي . ولما كانت بلادنا من البلاد التي تجتذب السائحين بحكم موقعها وآثارها وتاريخها فقد رؤى اعفاء من يقدمون الينا بتأشيرات سياحية وبقصد السياحة من واجب التسجيل خلال تنقلاتهم (المادة ٥ من المشروع) .

ثالثا - قسم المشروع الاجانب من حيث الإقامة الى فئات ثلاث :-

١ - الاجانب ذوى الإقامة الخاصة وهم :

أ - الاجانب الذين ولدوا في المملكة المصرية ولم تنقطع اقامتهم فيها حتى تاريخ العمل بالقانون المعروض .

ب - الاجانب الذين مضى على اقامتهم في المملكة المصرية عشرون سنة لم تنقطع حتى تاريخ العمل بالقانون المعروض وكانوا قد دخلوا فيها بطريق مشروع .

ج - الأجانب الذين مضى على اقامتهم في المملكة المصرية اكثر من خمس سنوات كانت تتجدد بانتظام حتى تاريخ العمل بالقانون المعروض وكانوا قد دخلوا اراضيها بطريق مشروع وكذلك الأجانب الذين يمضى على اقامتهم اكثر من خمس سنوات بالشروط ذاتها اذا كانوا في الحالين يقومون باعمال مفيدة للاقتصاد القومي او يؤدون خدمات علمية او ثقافية او فنية للبلاد . وتعين بقرار من وزير الداخلية الاعمال والخدمات المذكورة بعد اخذ رأى الجهات المختصة .

د - العلماء ورجال الادب والفن والصناعة وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد ويصدر في شأنهم قرار من وزير الداخلية .

ويرخص لافراد هذه الفئة في الإقامة لمدة ثلاث سنوات تتجدد عند الطلب ما لم يكونوا في احدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥

٢ - الأجانب ذوى الإقامة العادية وهم :-

الأجانب الذين مضى على اقامتهم في مصر خمس عشرة سنة ولم تنقطع حتى تاريخ العمل بالقانون المعروض وكانوا قد دخلوا المملكة المصرية بطريق مشروع .

ويرخص لافراد هذه الفئة في الإقامة لمدة سنتين ما لم يكونوا في احدى الحالات المنصوص عليها في المفقرة الثانية من المادة ١٥ ويجوز تجديد اقامتهم .

٣ - الأجانب ذوى الإقامة المؤقتة وهم الذين لا تتوافر فيهم الشروط السابقة

فيجوز منح افراد هذه الفئة ترخيصا في الإقامة لمدة اقصاها سنة قابلة للتجديد

وتبين بقرار من وزير الداخلية الاجراءات الخاصة بالترخيص في الإقامة وتجديدها وميعاد طلبها وقد ميز افراد الطائفة الاولى بمنحهم بطاقات اقامه لمدة ثلاث سنوات تتجدد عند الطلب ما لم يكونوا في احدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١٥ من المشروع والخاصة بالابعاد . اما افراد الطائفة الثانية فيرخص لافرادها في الإقامة لمدة سنتين ما لم يكونوا في احدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١٥ سالفة الذكر . ويجوز تجديد اقامتهم عند الطلب اما افراد الطائفة الثالثة فتحكمهم من حيث الإقامة او التجديد جوازي للوزارة .

وحكمة التفرقة واضحة لاختلاف ظروف كل من هذه الطوائف مما يقتضى التفرقة بينهما .

ورعاية لافراد الطائفتين الاولى والثانية نص على تشكيل لجنة فيها عنصر قضائي للنظر في أمر ابعاد الاجنبي من افراد هاتين الطائفتين الذى يكون في وجوده ما يهدد أمن الدولة او سلامتها في الداخل او في الخارج او اقتصادها القومي او الصحة العامة او ما يخل بالاداب العامة او السكينة العامة او يكون عالة على الدولة مع مغايرة بالنسبة الى افراد الفئة الثانية اذ هم لا ينتفعون بحكم المادة ١٦ الا بالنسبة الى مدة السنتين الاوليين اما بعد ذلك فهم من حيث التجديد والابعاد مثل افراد الفئة الثالثة هذا ولا يعتبر مهددا للاقتصاد القومي المنافسة المشروعة في ابواب الرزق الحلال .

ويصدر بالابعاد متى توافرت اسبابه قرار من وزير الداخلية بعد اخذ رأى اللجنة المذكورة (المادة ١٥ من المشروع) .

وقد خول الوزير الحق في حجز الأجنبي الى أن يبت في أمره كما خول أن يصدر قرارا ببيان الاجرات التي تتبع في اصدار قرار الابعاد واعلانه وتنفيذه .

رابعا - تضمن المشروع مادة تقضى بضرورة عودة الأجنبي ذى الإقامة الخاصة او العادية خلال ستة أشهر من تاريخ مغادرته البلاد والا سقط حقه في الإقامة المرخص له فيها . على أنه يجوز أن يتغيب في الخارج أكثر من هذه المدة اذا كان قد حصل قبل سفره او قبل نهاية المدة على إذن من وزارة الداخلية لاعذار تقبلها (المادة ١١ من المشروع) وهذا ما أخذت به سويسرا وفرنسا وان كانت فرنسا لم تحدد المدة التي يجوز للأجنبي أن يقضيها في الخارج في حالة حصوله على إذن سابق . أما سويسرا فقد اشترطت عدم تغيبه في الخارج مدة تزيد على سنتين . وهذا ما أخذ به المشروع اذ يجب الا يتغيب الأجنبي في الخارج هذه المدة والا كانت علاقته بمصر في الاغلب واهية .

وقد استثنى من حكم هذه المادة الأجانب الذين يتغيبون لطلب العلم في الجامعات الأجنبية او للخدمة الاجبارية اذا قدموا ما يثبت ذلك .

خامسا - لما كان بعض الأجانب يسعى الى الحضور الى المملكة المصرية للتكسب ويتحائل لذلك متخذا ستار الزيارة او السياحة فقد جرت الدول على ضرورة التزام الأجنبي الغرض الذي حضر من اجله وسارت على مبدأ تكليفة مغادرة البلاد فورا اذا غير ذلك الغرض على أن تنظر في امر الترخيص له في الدخول من جديد على اساس اغراضه الجديدة .

ولما كان لا يوجد في القانون القائم نص خاص باشتراط التزام الأجنبي الغرض الذي حضر من اجله . فقد عولج هذا النقص في المشروع (المادة ١٢) .

واذ تصبح اجراءات الإقامة شكلية اذا لم تتصل اتصالا وثيقا باهدافها فالترخيص في الإقامة يجب أن يتحدد اما بالعمل بأجر او بدون أجر واما بعدم الترخيص في العمل ويغير ذلك يفقد فائدته الحقيقية ومن اجل ذلك جرت كل الدول المتمدينة على اشتراط حصول الأجنبي على بطاقة عمل او بطاقة تجارة من الجهة المختصة قبل النظر في موضوع اقامته .

لذلك نص المشروع اسوة بالقوانين الأجنبية على وجوب حصول الأجنبي على إذن في العمل (المادة ١٢ من المشروع) .

سادسا - نص المشروع صراحة (المادة ١٣) على الا ينتفع بالإقامة الا الشخص المرخص له فيها واولاده القصر الذين يعيشون في كنفه وكذلك زوجته اذا كان قد مضى على اقامتها الشرعية في المملكة المصرية سنتان من تاريخ ابلاغ وزير الداخلية الزواج باعلان على يد محضر .

سابعا - خول وزير الداخلية أن يفرض على الأجنبي الذي يصدر قرار بابعاده وثبتت استحالة تنفيذه الإقامة في جهة معينة والتقدم الى البوليس في المواعيد التي يعينها القرار وذلك الى حين امكانه ابعاده (المادة ١٧ من المشروع) .

ثامنا - حظر السماح للأجنبي الذي سبق ابعاده بالعودة الى الاراضي المصرية الا بقرار من مجلس الوزراء .

تاسعا - نص البند الثالث من المادة ١١ من القانون القائم على أن تصدر

الشهادات التي يحملها رجال السفن والطائرات من ربان السفينة أو قائد الطائرة والواقع ان الذي يصدر هذه الشهادات هي الجهة الحكومية لا الربان ولا القائد وقد روعي ذلك في المشروع .

عاشرا - نص في المشروع على عدم سريان احكامه على حاملي الجوازات السياسية والجوازات الخاصة ولا على الحاصلين على تأشيرات سياسية ولا على المعفون بموجب اتفاقات دولية تكون المملكة المصرية طرفا فيها وذلك في حدود تلك الاتفاقات (المادة ١٩ من المشروع) .

حادى عشر - يفهم من احكام المادة ١١ رابعا من القانون القائم ان الراكب الذي يرخص له في النزول من الباخرة في ميناء ويرغب في ان يستقلها هي أو غيرها من ميناء آخر في غير حاجة الى تأشيرة بالمرور وهذا يخالف المتبع في مصر وفي غيرها من البلاد . ولهذا عدل النص على النحو الذي يتفق مع ما جرى عليه العمل في مصر وفي الخارج (المادة ١٩ ثالثا من المشروع) .

ثاني عشر - اضيف نص مماثل لما ورد في قانون الجنسية الجديد ينص على عقاب من يبدي امام السلطات المختصة اقوالا كاذبة أو يقدم اليها اوراقا غير صحيحة مع علمه بذلك لتسهيل دخوله في المملكة المصرية أو اقامته أو دخول غيره أو اقامته .

ولما كانت الضرورة تقتضى بالمبادرة الى اصدار هذا المشروع تظمينا للأجانب الذين اخذوا يبادرون الى الخروج من الاراضي المصرية عقب حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ المشؤومة الذي يزعزع الاقتصاد القومي مما يتعدر تدارك نتائجه . فقد صيغ المشروع في شكل مرسوم بقانون .

وتتشرف وزارة الداخلية بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بالصيغة التي اقرتها الجمعية العمومية لقسمى الراى والتشريع بمجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

تحرير في ٢١ مايو سنة ١٩٥٢

وزير الداخلية

قرار وزارى لسنة ١٩٥٢

بتنفيذ بعض احكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر

واقامة الاجانب

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر واقامة الاجانب المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٣ .

وعلى القرار الصادر في ٧ اغسطس سنة ١٩٥٢ بتنفيذ بعض احكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر واقامة الاجانب المعدل بالقرار الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

وعلى القرار الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالاعفاء من الرسوم التي تحصل على بطاقات الإقامة .

وعلى القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ وبالمرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ .

وعلى موافقة وزير الخارجية على المواد الخاصة برسوم بطاقات الإقامة وتأشيرات العودة والاعفاء منها .

وعلى مآرئاه مجلس الدولة .

قرر

مادة ١ - تنظم الرقابة على الجوازات بالنسبة الى القادمين بطريق البحر في موانئ الاسكندرية وبور سعيد والسويس وعن طريق البر في القنطرة والاسماعلية والسويس والسلوم والشلال وعن طريق الجو في مطارات القاهرة الدولي والماظه بالقاهرة ومطار الاسكندرية بالاسكندرية ومطار الجميل ببور سعيد ومطار الاقصر بالاقصر ومطار مرسى مطروح بمرسى مطروح .

ولا يجوز دخول الاراضى المصرية او الخروج منها الا من هذه الاماكن واذا دعت ظروف قهرية الى دخول الاراضى المصرية او الخروج من غير الاماكن المذكورة وجب التقدم فورا الى اقرب مقر للبوليس او نقطة حدود لابلاغها ذلك وعلى تلك الجهة ان تبلغ الامر الى الادارة العامة للجوازات والجنسية تليفونيا او برقيا في اليوم ذاته للحصول على موافقتها .

مادة ٢ - يكون الاقرار الذى يجزره الاجنبى عند دخوله الاراضى المصرية وفقا للمادة ٤ من المرسوم بقانون المشار اليه مطابقا للنموذج رقم ١ المرافق .

ويكون الاقرار الذى يقدمه من يستخدم اجنبيا وفقا للفقرة الاولى من المادة ١٤ من الرسوم بقانون المذكور مطابقا للنموذج رقم ٢ المرافق .

مادة ٣ - على من يرغب في مد اقامته في الاراضى المصرية بعد المدة المرخص له فيها ان يقدم الى الادارة العامة للجوازات والجنسية او الى احدى الادارات الفرعية التابعة لها او الى احد اقسام الضبط في المديرية ومحافظة دمياط طلبا بذلك مشفوعا بالمستندات المبررة له .

ويكون تقديم الطلب قبل انتهاء المدة المرخص له فيها بخمسة عشر يوما على الاقل مالم تكن هذه المدة اقل من شهر واحد فيكون تقديم الطلب قبل انتهائها بثلاثة ايام على الاقل .

مادة ٤ - على كل اجنبى اقام في الاراضى المصرية مدة تزيد على ستة اشهر وكان عمره يجاوز ستة عشر عاما ان يحصل على بطاقة اقامة طبقا للمدة التالية فاذا لم يكن قد جاوز هذه السن دونت البيانات الخاصة به ببطاقة اخذ والديه فاذا تعذر ذلك وجب عليه الحصول على بطاقة خاصة به .

واما من لم تجاوز اقامته مدة ستة اشهر فيؤشر بالاقامة المرخص له فيها على جواز سفره .

مادة ٥ - يعطى الأجنبي من ذوى الإقامة الخاصة بطاقة اقامه صالحة لمدة عشر سنوات طبقا للنموذج رقم ٣ المرافق ويعطى الأجنبي من ذوى الإقامة العادية بطاقة اقامه صالحة لمدة خمس سنوات طبقا للنموذج رقم ٤ المرافق .

فاذا كان الأجنبي من ذوى الجنسية المعينة وجب ان يكون حائزا في الحالتين السابقتين على جواز سفر صحيح سارى المفعول طول مدة الإقامة المرخص له فيها .

ويؤدى عن بطاقة الإقامة الخاصة رسم قدره خمسة جنيهات وعن بطاقة الإقامة العادية رسم قدره ثلاثة جنيهات .

مادة ٦ - يعطى الأجنبي من ذوى الإقامة المؤقتة بطاقة اقامه طبقا للنموذج رقم ٥ المرافق يؤشر عليها بمدد الإقامة المرخص له فيها بشرط الا يزيد مجموعها على سنة واحدة فاذا كان الأجنبي من ذوى الجنسية المعينة وجب ان يكون حائزا بجواز سفر صحيح سارى المفعول لمدة تزيد على المدد المرخص له فيها بشهرين ويؤدى عن هذه البطاقة رسم قدره مائة قرش .

مادة ٧ - لا يجوز تجديد بطاقة الإقامة عند انتهاء مدتها بل يجب الحصول على بطاقة جديدة .

واذا فقدت البطاقة او تلفت وجب على صاحبها ان يبلغ ذلك احدى الجهات المبينة فى المادة ٣ خلال ثلاثة ايام من تاريخ فقدانها او تلفها والحصول على بطاقة اخرى .

مادة ٨ - على من يحمل بطاقة اقامه ان يقدمها الى مندوبى السلطات العامة عند طلبها فاذا رأى المندوب استبقائها لديه مؤقتا وجب عليه ان يعطى صاحب البطاقة ايصالا يقوم مقامها .

مادة ٩ - فى تطبيق احكام البند (ج) من الفقرة الاولى من المادة ١٠ من المرسوم بقانون المشار اليه تعد الاعمال الاتية من الاعمال المفيدة للاقتصاد القومى :-

ا - استثمار رأس مال لا يقل عن عشرين الف جنيه فى انتاج جديد او الاستثمار فى انتاج قائم او التوسع فيه وذلك بشرط ان يكون المستثمر للمال مشتركا بعمله فى هذا الانتاج وان يستخدم فيه عددا من العمال والموظفين المصريين فى حدود النسبة المقررة فى المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه .

ب - شغل وظيفة مدير فنى او عضو مجلس ادارة منتدب باحدى المنشآت الكبرى التى لا يقل رأس مالها المستثمر فى المملكة المصرية عن مائتى الف جنيه وذلك بشرط ان تراعى المنشأة فيما يتصلق بعمالها وموظفيها النسبة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه .

ج - اعمال الخبرة التى تستلزم تخصصا ومؤهلات فنية او علمية .

مادة ١٠ - تؤلف لجنة من :-
مدير عام ادارة الجوازات والجنسية
وكيل ادارة الجوازات والجنسية
رئيسا

اعضاء

مدير ادارة الاقامة بادارة الجوازات والجنسية
مندوب من وزارة التجارة والصناعة
مندوب من وزارة الشؤون الاجتماعية
مندوب من وزارة المالية والاقتصاد

ويعهد الى هذه اللجنة بالنظر في توافر الشروط المبينة في المادة السابقة في طالب الاقامة في الحالات التي يعرضها عليها المدير العام لادارة الجوازات والجنسية .

ويكون انعقاد اللجنة صحيحا بحضور اربعة من اعضائها على الاقل وتصدر الاراء بالاقامة المطلقة لاصوات الحاضرين وعند تساوى الاراء يرجح الراى الذى منه الرئيس .

مادة ١١ - على الأجنبي من ذوى الاقامة المؤقتة الذى يرغب فى السفر بنية العودة الحصول قبل سفره على تأشيرة بالعودة صالحة لسفرة واحدة أو أكثر من مدير عام ادارة الجوازات والجنسية أو ممن يند به وذلك لمدة لا تتجاوز ستة اشهر مالم تكن الاقامة المرخص فيها تنتهى قبل ذلك .

ويجوز لوزير الداخلية عند الاقتضاء اعطاء تأشيرات بالعودة دون التقييد باحكام الفقرة السابقة .

مادة ١٢ - يؤدى عن تأشيرة العودة رسم قدره جنيه .

مادة ١٣ - تختص ادارة الجوازات والجنسية بمباشرة الاجراءات الخاصة بابعاد الأجانب وفي حالات الابعاد لاسباب تتعلق بالامن العام يجب الحصول على موافقة ادارة الامن العام .

مادة ١٤ - يكون عرض حالات الابعاد على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر بأمر من وزير الداخلية .

وليس للأجبنى حضور اجتماعات اللجنة الا اذا رات سماع اقواله .

وتبلغ اللجنة راىها لوزير الداخلية لاصدار قراره فى موضوع الابعاد .

مادة ١٥ - تقوم ادارة الجوازات والجنسية بابلاغ الأجنبي قرار الابعاد بالطرق الادارية وتمنحه مهلة قدرها خمسة عشر يوما من تاريخ الإبلاغ لمغادرة البلاد مالم ينص فى القرار على غير ذلك .

وللمبعد ان يختار جهة الحدود التى يريد الخروج منها وان يقصدها طليقا مالم تعين الادارة العامة المذكورة جهة ليغادر منها البلاد ويجوز النص فى قرار الابعاد على ارساله الى تلك الجهة مخفورا .

مادة ١٦ - تعفى الفئات الاتية من رسوم بطاقات الاقامة هم وزوجاتهم واولادهم القصر ويجوز كذلك منحهم تأشيرة عودة واحدة سنويا بدون رسم :-

١ - موظفو جامعة الدول العربية .

ب - الطلبة الأجانب الملتحقون بالازهر الشريف والمدارس التابعة لوزارة المعارف العمومية .

- ج - الرهبان والراهبات ورجال الدين الاجانب .
 د - الموظفون الاجانب الملتحقون بخدمة الحكومة المصرية .
 هـ - الصحفيون الاجانب .
 ز - من يثبت فقره .

مادة ١٧ - لاتعطى بطاقات الاقامة الخاصة او العادية او المؤقتة وفقا لاحكام هذا القرار الا بعد انتهاء مدة اقامة الاجنبي المرخص له فيها قبل صدور المرسوم بقانون سالف الذكر مالم ير المدير العام لادارة الجوازات والجنسية او من يندبه المجاوزة عن هذا الحكم .

مادة ١٨ - يلغى القرار ان العادران في ٧ اغسطس سنة ١٩٥٢ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ المشار اليهما .

- مادة ١٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية .
 ٢٠ مايو سنة ١٩٥٣ .

وزير الداخلية

قانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ خاص بالجنسية المصرية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه :

مادة ١ - المصريون هم :-

(١) اعضاء الاسرة المالكة .

(٢) المتوطنون في الاراضى المصرية قبل اول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على اقامتهم العادية فيها الى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ ولم يكونوا من رعايا الدول الاجنبية .

(٣) الرعايا العثمانيون المولودون في الاراضى المصرية من ابوين مقيمين فيما اذا كانوا قد حافظوا على اقامتهم العادية فيها الى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ ولم يكتسبوا جنسية اجنبية .

(٤) الرعايا العثمانيون المولودون في الاراضى المصرية المقيمون فيها الذين قبلوا المعاملة بقانون القرعة العسكرية المصرى سواء بادائهم الخدمة العسكرية او بدفع البدل ولم يدخلوا في جنسية اجنبية متى حافظوا على اقامتهم العادية في مصر الى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

(٥) الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في الاراضى المصرية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الاقامة حتى تاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ سواء اكانوا بالغين ام قصر .

(٦) الرعايا العثمانيون الذين جعلوا اقامتهم العادية في الاراضي المصرية بعد تاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ وطلبوا خلال سنة من هذا التاريخ اعتبارهم داخلين في الجنسية المصرية .

(٧) الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في الاراضي المصرية من تاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ولم يحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ وطلبوا خلال سنة من هذا التاريخ دخولهم في الجنسية المصرية واعترف لهم وزير الداخلية بدخولهم فيها .

والمقصود بالرعايا العثمانيين في الفقرات الثلاث المتقدمة هم رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣

ولا تقبل طلبات باعطاء شهادات بالجنسية المصرية من الأشخاص الذين ينطبق عليهم حكم الفقرة الخامسة من هذه المادة بعد مضي سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبالنسبة الى القصر بعد مضي سنة من بلوغهم سن الرشد .

ودخول الجنسية المصرية بمقتضى احكام الفقرات السابقة من هذه المادة يشمل الزوجة والأولاد والقصر بحكم القانون .

ولا تسرى الاحكام الخاصة باعتبار الرعايا العثمانيين داخلين في الجنسية المصرية على من اختار منهم الجنسية التركية او جنسية احدى البلاد التي فصلت عن الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣

مادة ٢ - يكون مصرياً :-

(١) من ولد لأب مصري .

(٢) من ولد في المملكة المصرية من ام مصرية واب مجهول الجنسية او لا جنسيه له .

(٣) من ولد من ام مصرية في المملكة المصرية ولم تثبت نسبته الى ابيه قانوناً .

(٤) من ولد في المملكة المصرية من ابوين مجهولين .

ويعتبر اللقيط في المملكة المصرية مولوداً فيها ما لم يثبت العكس .

مادة ٣ - يعتبر مصرياً من ولد في الخارج من ام مصرية واب مجهول الجنسية او لا جنسيه له واختار الجنسية المصرية خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد ، وذلك باخطار يوجه الى وزير الداخلية .

مادة ٤ - يجوز بقرار من مجلس الوزراء ان يعتبر مصرياً كل اجنبي ولد في المملكة المصرية وتوافرت فيه الشروط الآتية :

(اولاً) ان تكون اقامته العادية في المملكة المصرية عند بلوغه سن الرشد .

(ثانياً) ان يكون سليم العقل غير مصاب بعاهة تجعله عالة على المجتمع .

(ثالثاً) ان يكون محمود السيرة حسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف الا اذا كان قد رد اليه اعتباره

(رابعا) ان يكون ملما باللغة العربية .
(خامسا) ان يقدم خلال سنة من بلوغه سن الرشد طلبا بدخوله في الجنسية المصرية .

وعلى وزير الداخلية تقديم طلبات الاختيار الى مجلس الوزراء خلال ستة اشهر من تاريخ وصول الطلب .

مادة ٥ - يجوز بمرسوم منح الجنسية المصرية لكل اجنبي توافرت فيه الشروط الآتية :

(اولا) ان يكون بالغا سن الرشد .

(ثانيا) ان يكون سليم العقل غير مصاب بعاهة تجعله عالة على المجتمع .

(ثالثا) ان يكون قد جعل اقامته العادية في المملكة المصرية مدة عشر سنوات متتاليات على الأقل سابقة على تقديم طلب التجنيس .

(رابعا) ان يكون محمود السير حسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف الا اذا كان قد رد اليه اعتباره .

(خامسا) ان تكون له وسيلة مشروعة للكسب .

(سادسا) ان يكون ملما باللغة العربية .

مادة ٦ - يجوز بمرسوم منح الجنسية المصرية لكل اجنبي توافرت فيه شروط المادة السابقة اذا كان يقصد التجنس قد حصل على اذن من وزير الداخلية بالتوطن في المملكة المصرية واقام بها فعلا مدة خمس سنوات متتاليات بعد هذا الاذن . ويبطل اثر الاذن اذا انقضت تلك المدة ولم يطلب التجنيس خلال الثلاثة الشهور التالية .

واذا مات المأذون له قبل منحه الجنسية المصرية جاز لزوجته ولاولاده القصر وقت صدور الاذن ان ينتفعوا به وبالمدة التي يكون المتوفى قد اقامها .

مادة ٧ - يجوز دون توافر الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة منح الجنسية المصرية بقانون خاص لكل اجنبي يكون قد ادى للدولة خدمات جليلة ، كما يجوز منحها بمرسوم لأصهار الأسرة المالكة ولرؤساء الطوائف الدينية المصرية .

مادة ٨ - يترتب على كسب الاجنبي الجنسية المصرية ان تصبح زوجته مصرية كذلك مالم تقرر خلال سنة من تاريخ دخول زوجها في الجنسية المصرية انها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الأصلية . اما اولاده القصر فيعتبرون مصريين الا اذا كانت اقامتهم العادية في الخارج وبقيت لهم بمقتضى تشريع البلد الذي هم تابعون له جنسية ابيهم الأصلية .

ويسوغ للأولاد الذين تقرر جنسيتهم بحسب الاحكام السابقة ان يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

مادة ٩ - المرأة الأجنبية التي تتزوج من مصري لا تدخل في الجنسية المصرية الا اذا اثبتت في وثيقة زواجها او في طلب لاحق لها للزواج رغبتها في كسب هذه

الجنسية واستمرت الزوجية قائمة مدة لا تقل عن سنتين من تاريخ تحرير وثيقة الزواج .

ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل فوات المدة المشار إليها في الفقرة الأولى حرمان الزوجة الأجنبية حق الدخول في الجنسية المصرية وإذا كسبت الزوجة الأجنبية الجنسية المصرية فإنها لا تفقدها عند انتهاء الزوجية إلا إذا تزوجت من اجنبي أو جعلت اقامتها العادية في الخارج أو استردت جنسيتها الأجنبية .

مادة ١٠ - لا يكون للأجنبي الذي كسب الجنسية المصرية عملاً بأحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ حق التمتع بالحقوق الخاصة بالمصريين أو مباشرة حقوقهم السياسية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه لهذه الجنسية .

كما لا يجوز انتخابه أو تعيينه عضواً في أية هيئة نيابية قبل مضي عشر سنوات من التاريخ المذكور .

ويجوز بمرسوم أن يعفى من شرط انقضاء هاتين المديتين من يكون قد انضم إلى القوات المصرية المحاربة وحارب في صفوفها .

مادة ١١ - لا يجوز لمصرى أن يتجنس بجنسية اجنبية دون اذن سابق يصدر بمرسوم .

والمصرى الذى يتجنس بجنسية اجنبية قبل حصوله مقدماً على هذا الاذن يظل معتبراً مصرياً من جميع الوجوه وفي جميع الأحوال الا اذا رأت الحكومة المصرية اسقاط الجنسية عنه بالتطبيق لحكم المادة ١٥

مادة ١٢ - يترتب على تجنس المصرى بجنسية اجنبية متى اذن له في ذلك ان تفقد زوجته الجنسية المصرية اذا كانت تدخل في جنسية زوجها بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة ، الا اذا قررت خلال سنة من تاريخ دخول زوجها في هذه الجنسية أنها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها المصرية .

اما اولاده القصر فيفقدون الجنسية المصرية اذا كانوا بحكم تغير جنسية ابيهم يدخلون في جنسيته بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة .

ويسوغ للأولاد الذين تقرر جنسيتهم بحسب الاحكام السابقة ان يقرروا اختيار جنسيتهم الاصلية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

مادة ١٣ - المرأة المصرية التى تتزوج من اجنبي تحتفظ بجنسيتها المصرية الا اذا رغبت في الدخول في جنسية زوجها واثبتت رغبتها هذه عند الزواج او اثناء قيام الزوجة وكان قانون زوجها يدخلها في جنسيته .

وعند انتهاء الزوجية يجوز للمرأة المصرية ان تسترد جنسيتها الاصلية اذا طلبت ذلك ووافق وزير الداخلية .

ومع ذلك اذا كان عقد زواج المصرية من اجنبي عقداً باطلاً طبقاً لاحكام القانون المصرى وصحياً طبقاً لاحكام قانون الزوج ، فان هذه المرأة تعتبر وكأنها لم تفقد جنسيتها الاصلية ولم تدخل مطلقاً في جنسية زوجها .

مادة ١٤ - يجوز بمرسوم مسبب أن تسحب الجنسية المصرية من كل من دخل فيها طبقاً لاحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٩ من هذا القانون أو المواد ٧ و ٨ و ٩ من

المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، وذلك خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ دخوله في الجنسية المصرية في اية حالة من الحالات الآتية :

(١) اذا كان قد دخل في الجنسية المصرية بناء على اقوال كاذبة او بطريق الغش او الخطأ .

(٢) اذا حكم عليه في المملكة المصرية بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف .

(٣) اذا حكم عليه لارتكابه جريمة من شأنها المساس بسلامة الدولة او بأمنها او بمصالحها في الداخل او الخارج او بنظام الحكم او بالنظام الاجتماعي فيها او لنشره او ترويجه او تحييده بآية طريقة كانت افكار ثورية او مذاهب متطرفة ترمى الى قلب نظام الحكومة او تغيير مبادئ الدستور الأساسية او النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بآية وسيلة غير مشروعة .

(٤) اذا كان قد انقطع عن الإقامة في المملكة المصرية مدة سنتين متواليتين اثناء السنوات الخمس التالية لكسب الجنسية المصرية وكان ذلك الانقطاع بلا عذر يقبله وزير الداخلية .

مادة ١٥ - يجوز بمرسوم مسبب اسقاط الجنسية المصرية عن كل مصرى في اية حالة من الحالات الآتية :

(اولا) اذا دخل في جنسية اجنبية على خلاف حكم المادة ١١

(ثانيا) اذا قبل دخول الخدمة العسكرية لاحدى الدول الاجنبية دون ترخيص سابق يصدر بقرار من مجلس الوزراء .

(ثالثا) اذا عمل لمصلحة دولة او حكومة اجنبية وهى في حالة حرب مع المملكة المصرية او كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها .

(رابعا) اذا قبل في الخارج وظيفة لدى حكومة اجنبية او احدى الهيئات الدولية وبقي فيها بالرغم من الامر الذى يصدر اليه من الحكومة المصرية بتركها .

(خامسا) اذا كانت اقامته العادية في الخارج وانضم الى هيئة اجنبية من اغراضها نشر الدعاية الثورية ضد النظام الاجتماعي او الاقتصادي للدولة او ضد النظم الأساسية للمجتمع او ترمى الى الوصول الى الغرض ذاته بآية وسيلة اخرى او انضم الى مركز او فرع او معهد دراسي او غير دراسي الى مكتب او جماعة تابعة لمثل تلك الهيئة او متصلة بها ايا كان وجه التبعية او الاتصال .

مادة ١٦ - يترتب على سحب الجنسية المصرية في الاحوال المنصوص عليها في المادة ١٤ زوال هذه الجنسية عن صاحبها .

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء ان تزول هذه الجنسية عن من يكون قد كسبها معه بطريق التبعية .

ويترتب على اسقاط الجنسية في الاحوال المبينة في المادة ١٥ ان تزول الجنسية عن صاحبها وحده .

مادة ١٧ - يجوز بمرسوم ان ترد الجنسية المصرية الى من سحبت منه او اسقطت عنه طبقا لاحكام المادتين ١٤ و ١٥

مادة ١٨ - لا يكون للدخول في الجنسية المصرية أو سحبها أو إسقاطها أو استردادها أى اثر فى الماضى ما لم ينص على غير ذلك .

مادة ١٩ - الاقرارات واعلانات الاختيار والاوراق والطلبات المنصوص عليها فى هذا القانون يجب ان توجه الى وزير الداخلية بطريق الاعلان الرسمى على يد محضر أو يتسليمها بمرجى ابصال الى الموظف المختص فى المحافظة أو المديرية التابع لها محل اقامة صاحب الشأن ، وفى الخارج تسلم الى الممثلين السياسيين للمملكة المصرية أو الى قناصلها .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية ان يرخص لاي موظف آخر فى تسلم هذه الاقرارات والاعلانات والاوراق والطلبات .

مادة ٢٠ - يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التى تفرض بمقتضى قرار منه ، وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية .

ويكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية ، ويجب ان تعطى هذه الشهادة لطالبيها فى مدى ستة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ، ويعتبر امتناع وزير الداخلية عن اعطائها فى الميعاد المذكور رفضاً لطلبه .

ولن يرفض حق التظلم والظعن امام الجهات المختصة .

مادة ٢١ - جميع المراسيم والقرارات الخاصة بكسب الجنسية المصرية أو سحبها أو إسقاطها أو استردادها تحدث اثرها من تاريخ صدورها ويجب نشرها فى الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها ولا يمس ذلك كله حقوق حسنى النية من الغير .

مادة ٢٢ - يعمل بأحكام جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بالجنسية التى ابرمت بين المملكة المصرية والدول الأجنبية ولو خالفت احكام هذا القانون .

مادة ٢٣ - يكون تحديد سن الرشد الواردة فى هذا القانون طبقاً لاحكام القانون المصرى .

مادة ٢٤ - جميع الاحكام التى تصدر فى مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة ، وينشر منظوقها فى الجريدة الرسمية .

مادة ٢٥ - يقع عبء الاثبات فى مسائل الجنسية على من يدعى انه يتمتع بالجنسية المصرية أو يدفع بأنه غير داخل فيها .

مادة ٢٦ - لا يترتب اثر للزوجيه فى كسب الجنسية أو فقدها الا اذا اثبتت فى وثيقة رسمية تصدر من الجهة المختصة .

مادة ٢٧ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة اخرى اشد يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين أو بغرامة لا تجاوز مائة جنيه كل من ابدى امام السلطة المختصة اثبات الجنسية المصرية له أو لغيره أو بقصد نفيها عنه أو عن غيره ، اقوالاً كاذبة أو قدم اليها اوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك .

مادة ٢٨ - يلغى المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣١

مادة ٢٩ - على وزراء الداخلية والخارجية والعدل ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الداخلية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وان ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في اول ذى الحجة سنة ١٣٦٩ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠) .

نشر في الوقائع المصرية الصادر في ١٨/٩/١٩٥٠

قانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥١

بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠

الخاص بالجنسية المصرية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه .

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية النص الآتى :-

« المرأة الاجنبية التى تتزوج من مصرى لا تدخل فى الجنسية المصرية الا اذا اثبتت رغبتها فى كسب هذه الجنسية فى وثيقه زواجها واعلنت وزير الداخلية بذلك او اعلنته بهذه الرغبة فى طلب لاحق للزواج ، ويشترط فى الحالتين ان تستمر الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ الاعلان » .

مادة ٢ - يستبدل بالمادة ١٣ من القانون سالف الذكر النص الآتى :-

« المرأة المصرية التى تتزوج من اجنبى تحتفظ بجنسيتها المصرية الا اذا ارغبت فى الدخول فى جنسية زوجها واثبتت رغبتها هذه عند الزواج او اثناء قيام الزوجية وكان قانون زوجها يدخلها فى جنسيته .

وعند انتهاء الزوجية يجوز للمرأة المصرية ان تسترد جنسيتها الاصلية اذا طلبت ذلك ووافق وزير الداخلية .

ويتم اثبات الرغبة بالنسبة لاميرات البيت المالك والنبيلات باخطار يرسل من ديوان جلالة الملك الى رئاسه مجلس الوزراء لابلاغه الى وزير الداخلية .

واذا كان عقد زواج المصرية من اجنبى عقدا باطلا طبقا لاحكام القانون المصرى وصحيحا طبقا لاحكام قانون الزواج فان هذه المرأة تعتبر كأنها لم تفقد جنسيتها الاصلية ولم تدخل مطلقا فى جنسيه زوجها » .

مادة ٣ - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر النص

الآتى :-

« ويكون لهذه الشهادة حجتها القانونيه ما لم تلغ بقرار مسبب من وزير الداخليه ويجب ان تعطى هذه الشهادة لطالها خلال سنة على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب ويعتبر امتناع وزير الداخليه عن اعطائها في الميعاد المذكور رفضا للطلب » .

مادة ٤ - يجوز للمرأة المصرية التي تزوجت من اجنبي وفقدت الجنسية المصرية قبل العمل باحكام القانون سالف الذكر ان تسترد هذه الجنسية بالرغم من قيام الزوجيه اذا طلبت ذلك على النحو المبين باحدى المادتين ١٣ و ١٩ من القانون المذكور خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ووافق وزير الداخليه على طلبها .

مادة ٥ - على وزراء الداخليه والعدل والخارجيه كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر المنتزه في ٢٤ المحرم سنة ١٣٧١ (٢٥ اكتوبر سنة ١٩٥١) .

مراجع الكتاب

اولا - مراجع باللغة العربية :-

- الدكتور حامد زكى القانون الدولي الخاص
الدكتور احمد مسلم المركز القانونى للأجانب
الدكتور جابر جاد عبد الرحمن ابعاد الأجانب
الدكتور مصطفى السعيد جرائم التزوير فى القانون المصرى
الاستاذ محمد ابراهيم اسماعيل شرح قانون العقوبات المصرى
الاستاذ جندى عبد الملك الموسوعه الجنائيه

ثانيا - مراجع باللغة الفرنسية :-

J. P. NIBOYET

Traité de Droit Int. Public.

La jouissance de droit « Condition des étrangers ».

Cours de Droit Int. Privé Français, 1949.

Nouveau guide pratique de l'étranger, 1947.

RENE SAVATIER

Cours de Droit Int. Privé, 1947.

PAUL LEREBOURS-PIGEONNIERE

Précis de Droit Int. Privé (petit précis Dalloz, 1948).

BATIFOL (HENRI)

Traité élémentaire de Droit Int. Privé.

PILLET (ANTOINE)

Traité pratique de Droit Int. Privé, 1924.

Manuel de Droit Int. Privé.

J. P. NIBOYET & A. DE LAPRADELLE

Répertoire de Droit International, 1930.

FAUCHILLE (PAUL)

Traité de Droit International Privé, Tome II.

Condition des Etrangers, vol. 1, première partie, 1922.

A. VERDROSS

Les Règles Internationales concernant le traitement des étrangers.

(Académie de Droit Int.), Recueil des cours, 1931, V. III.

TCHERNOFF

Du Nouveau Rôle de l'Assistance Internationale et le Droit de séjour des étrangers, 1899.

WIGNY (PIERRE)

Essai sur le Droit Int. Privé Américain.

ANDREE MATHIEU

Les conventions bilatérales franco-espagnoles en matières de condition des étrangers, 1942.

ARMINJON

Précis de Droit Int. Privé.

TCHERNOFF

Protection des nationaux résidant à l'étranger.

THOMAS HEALY

La condition juridique de l'étranger aux Etats-Unis, recueil de cours, p. 429.

WEISS (ANDRE)

Traité de Droit Int. Privé, Tome II.

VALERY (JULES)

Manuel de Droit Int. Privé, 1914.

VATTEL

Le droit des gens, livre II, ch. 7.

WESTLAKE (JOHN)

Traité de Droit Int. Privé avec ses principales applications dans la pratique anglaise.

LOGHMAN (ADHAM)

Le statut des étrangers en Iran, 1944.

- RAYERE (ALFRED).
Séjour et circulation des étrangers en France, 1941.
- VOS (L. DE)
Cours de Droit Int. Privé Belge, 2 vol.
- DENNERY (ROBERT)
Cours de Droit Int. Privé, 1943.
- POULLET (VICOMTE PROSPER)
Manuel de Droit Int. Privé Belge, 3me éd. in 8°, 1947.
- TRIGAUD
La nouvelle loi anglaise de 1943 sur la nationalité et le statut des étrangers, 1946.
- RENE DESAGE
La réglementation des étrangers en France, 1950.
- B. TRACHTENBERG
Le Nouveau Statut Légal des Réfugiés Russes et des Arméniens (extrait de N.R.D.I.P. No. 2, 1934).
- WERNER (HENRI)
Police des étrangers en Suisse. (Texte des Fiches juridiques suisses. No. 351) gr. in 8°, 1942. Genève.
- PRUNIER (GASTON)
L'accès, le séjour et la circulation des étrangers en France. (thèse, Strasbourg-Clermont-Ferrand) in 8°, 1944.
- BRULL (PIERRE)
La condition des étrangers expulsés qui ne peuvent quitter le territoire, Toulouse, 1942.
- BEKAERT (HERMANN)
Le statut des étrangers en Belgique
Le statut administratif des étrangers.
- HARARI (ABY)
Situation de l'apatride et du réfugié dans la législation française actuelle. Thèse, Paris in 8° 1940. (Recueil Sirey 345 p.).
- WYLER (MARCUS)
Le statut des étrangers aux Etats-Unis du Brésil.
(Exts de la Nouvelle Revue de Droit Int. Privé No. 2, 1938).
Les éditions internationales, 20 p.

MOAZZAMI (ABDOLLAH)

Essai sur la Condition des Etrangers en Iran; avec une annexe comportant la traduction des lois concernant les étrangers et quelques traités types. Thèse, Paris in 8°, 1937. (Recueil Sirey).

OURGAUT (CH.)

La surveillance des étrangers en France. Thèse, Toulouse in 8°, 1937.

REY (RENE)

La Police des étrangers en France. Thèse, Paris in 8°, 1937.

JEAN NOGARO

Les Traités d'établissement et le Droit des étrangers en France, 1930.

CARABIBER (CH.)

Conflits de lois et conditions des étrangers en Droit Int. Privé Grec, 1930

ANDRE BLONDEL

L'expulsion des étrangers, étude de Droit International comparé, 1930.

J. L. MOTTIER

Guide Pratique des Etrangers en France, 1948.

OTANEZ (AURELIANO)

Les étrangers au Venezuela: Nationalité, condition civile. Thèse, Paris,

CHARLES DELSSERT

L'établissement et le séjour des étrangers au point de vue juridique et politique.

GABER GAD ABDEL RAHMAN

L'expulsion des étrangers.

Chemin du monde (personnes déplacées).

Une étude sur l'apatride; Nations-Unies, New-York. Rapport définitif du Conseil de l'Europe. Comité des Experts pour le problème des Réfugiés et des excédents de Population, 1951.

ثالثاً - مراجع باللغة الإنجليزية :

SIDNEY KANSAS

U.S. Immigration exclusion and deportation and Citizenship of the United States of America, 1941.

FRANK L. AUERBACH

The Admission and Resettlement of Displaced persons in the United States.

- WILLIAM C. VAN VLENCH
The Administrative Control of Aliens.
A study in administrative laws and procedure.
- DAVIE MAURICE R.
Refugees in America, 1947.
- RIGGS, FRED W.
The World's Refugee Problem.
Foreign Policy Report, published by the Foreign Policy Association.
- BERNARD, WILLIAM SPENCER.
American Immigration Police
- EDITH ABBOTT
Historical Aspects of the Immigration Problem, Select document.
Historical Aspects of the Immigration problem.
- C. F. FRASER
Control of Aliens in the British Commonwealth of Nations.
- JANE P. CLARKE
Deportation of Aliens from the United States to America, 1931.
- EDWARD CORSI
In the course of Liberty: The Chronicle of Ellis Island.
- SIR JOHN HOPE SIMPSON
The Refugee Problem. Report of a survey.
- H. A. CITROEN
European Emigration overseas past and future.
- HANNIBAL G. DUNCAN
Immigration and Assimilation, 1933.
Immigration & Nationality Law and Regulations, Washington: U.S.,
1944.
Administrative Decisions and Immigration and Nationality Laws.
Dept. of Justice, U.S.A., vol 1 & 2.
Aliens & Nationality K United States Code, Title 8.
Conventions and arrangements concerning the Status of refugees (re-
produced by IRO Protection Division Memorandum 8 & 8 add. 1.

UNITED NATIONS DOCUMENTS :

- 1) — Charter of United Nations
- 2) — General Assembly Resolution of 12 February 1946.
- 3) — Refugee (of IRO Constitution of 15 December 1946).
- 4) — Declaration of Human Rights
- 5) — Report on the progress and prospect of repatriation, Resettlement and Immigration of Refugee and Displaced persons (Hambro Report UN document E/816).
- 6) — A study of Statelessness, presented by the secretary General of the United Nations.
- 7) — Convention of the Declaration of Death and missing persons (UN document A/Conf: 1/9).
- 8) — Statute of the High Commissioner's Office for Refugees (document A/AC/36/1).
- 9) — What the United Nations is doing for refugees and displaced persons, 1949.
- 10) — Nationality for married women.
Report submitted by the Secretary General, United Nations.

فهرست

صفحة	
١	فاتحة الكتاب لحضرة الاستاذ حسين رافت الوكيل الدائم لوزارة الداخلية ...
	تقديم
ج	لحضرة الاستاذ ابراهيم جاد الحق سويلم مدير عام ادارة الجوازات والمجنسية ...
٤	لحضرة الاستاذ صلاح مرتجى المحامى والمدير العام السابق لادارة الجوازات والمجنسية ...
و	لحضرة الاستاذ مصطفى معين العرب مدير عام الادارة العامة للشركات والمدير العام الاسبق لادارة الجوازات والمجنسية ...
ز	اهداء ...

الباب الاول

التطور التاريخى لاقامة الاجانب

مقدمة

١	البحث الاول — الاجانب فى العهد الاسلامى ...
٣	البحث الثانى — الاجانب الموجودين فى مصر فى عهد الدولة العثمانية ...
٤	البحث الثالث — الاجانب فى مصر الحديثة ...
٦	نص الابعاد المحق بمعاهدة مونترو ...
٧	القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر واقامة الاجانب ...
٩	معاهدات الاقامة ...
١٣	المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ...

الباب الثانى

دخول وخروج الاجانب

١٥	مقدمة قانونية ...
----	-------------------

القيود الثلاثة للدخول

١٩	الفصل الاول — وثائق السفر ...
١٩	الفضن منها ...
١٩	انواعها ...

البحث الاول — جواز السفر ١٩

- ١ - تقديم ٢٠
- ٢ - انواع جوازات السفر ٢٠
- ١ - جوازات السفر الدبلوماسية ٢٠
- ب - جوازات السفر الخاصة ٢١
- ج - جوازات السفر لمهمة ٢٢
- د - جوازات السفر العادية ٢٣
- ٣ - هل الجواز مثبت لشخصية حاملة ٢٥
- ٤ - هل الجواز مثبت لجنسية حاملة ٢٥
- ٥ - من الذى يقوم بصرف الجواز ٢٦
- ٦ - لمن يمنح جواز السفر ٢٦
- الزوجة ٢٧
- الاولاد ٢٧
- ٧ - شروط منح الجواز ٢٨
- ١ - اثبات الشخصية ٢٨
- ب - شهادة الميلاد ٢٩
- ج - عقد الزواج ٣٠
- د - ان لا يكون طالب الجواز فى سن التجنيد ٣٠
- ٨ - هل جواز السفر حق ام منحه ٣٠

البحث الثانى — وثائق السفر التى تقوم مقام الجواز ٣٣

- ١ - وثائق سفر دولية ٣٣
- ١ - جوازات سفر لموظفى هيئة الامم ٣٣
- ٢ - وثائق السفر للاجئى الحرب العالمية الاولى ٣٤
- ٣ - وثائق السفر للاجئى الحرب العالمية الثانية ٣٤
- ٤ - وثائق السفر للاجئيين (اتفاقية جنيف سنة ٥١) ٣٥
- ب - وثائق سفر تصرفها الدولة لبعض فئات من الاجانب ٣٦
- ج - بطاقات الحدود ٣٩
- د - التذاكر البحرية ٣٩
- هـ - جوازات الحجاج ٤٠

البحث الثالث — حكم التزوير فى وثائق السفر ٤١

- تزوير تذاكر السفر وتذاكر المرور ٤٢
- التزوير المعنوى ٤٣
- التزوير المادى ٤٣

٤٤	الضرر
٤٤	القصد الجنائي
٤٥	استعمال تذاكر السفر أو تذاكر المرور المزورة

الفصل الثاني

٤٦	التأشيرات
٤٦	مقدمة
٤٦	البحث الاول — من لمن تمنح التأشيرات
٤٦	من الذي يقوم بمنح التأشيرات
٤٧	لمن تمنح التأشيرات
٤٨	البحث الثاني — انواع التأشيرات
٤٩	١ - تأشيرات الدخول
٤٩	التأشيرات التي تمنح من وزارة الداخلية
٤٩	سلطات القنصليات المصرية في منح التأشيرات
٥٠	السياحة
٥٠	الزيارة والمصلحة المؤقتة
٥١	العمل
٥١	التعليم
٥٣	ب - تأشيرات المرور . مرور مباشر . مرور غير مباشر
٥٣	شروط منح التأشيرة
٥٣	ج - تأشيرات الخروج
٥٨	البحث الثالث — حالات الاعفاء من الحصول على تأشيرات بالدخول أو المرور
٥٨	١ - المرور المباشر
٥٨	٢ - البحارة
٥٨	١ - بحارة السفن
٦٠	٢ - بحارة الطائرات
٦٠	٣ - معاهدات الغاء التأشيرات
٦١	٤ - سكان الحدود
٦١	٥ - الاعفاء بحكم خاص

الفصل الثالث

٦٢ الدخول أو الخروج أو المرور من الاماكن المعينة لذلك

الباب الثالث

اقامة الاجانب

٦٣ البحث الاول — وجوب الحصول على اذن بالاقامة
كيف كان الحال . كيف اصبح . نص المادة ٩

البحث الثاني — الاسس التي يمكن ان نبني عليها تقسيم الاجانب	
٦٤	من حيث الإقامة
٦٥	شرعية الدخول
٦٥	شرعية الإقامة
٦٥	طول مدة الإقامة
٦٥	العمل المنتج
البحث الثالث — انواع الإقامة	
٦٦	الاجانب ذوو الإقامة الخاصة
٦٧	الاجانب ذوو الإقامة العادية
٧١	الاجانب ذوو الإقامة المؤقتة
٧١	النظم في الخارج
٧٢	نظام الإقامة في فرنسا
البحث الرابع — انقطاع الإقامة	
٧٤	حكم التفيب قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٧٤ سنة ٥٢
٧٥	حكم التفيب بسبب الحرب
٧٦	حكم التفيب في السودان
٧٧	التفيب بدون اذن
البحث الخامس — تغيير الفرض	
٧٨	الفرض من الحضور الفرض من الإقامة اذن العمل . القوانين الاجنبية .
البحث السادس — من ينتفع بالإقامة	
٧٩	الإقامة حق شخصي استثناء من هذا المبدأ العام
٨٠	الزوجه
٨١	الاولاد
البحث السابع — الترخيص بالإقامة	
٨١	التخيص بالإقامة عند منح الاجنبي تأشيرة بالدخول
٨٢	بطاقات الإقامة — لمن تمنح بطاقات الإقامة
٨٢	أشتراط تجديد جواز السفر للحصول على بطاقة الإقامة
٨٣	رسم بطاقه الإقامة
٨٤	فقد أو تلف بطاقات الإقامة
٨٤	سحب بطاقات الإقامة
٨٤	حكم مؤقت

- البحث الثامن — الإقامة حق أم منحة ٨٤
 البحث التاسع — الطعن في قرارات الترخيص بالإقامة ٨٥

الباب الرابع

مراقبة دخول وخروج وإقامة الاجانب

- البحث الاول — اغراض المراقبة ٨٧
 البحث الثانى — نظم المراقبة ٨٧
 ١ - النظرية الفرنسية ٨٨
 ب - النظرية الانجليزية ٨٨
 ج - النظم التى أخذت بها مصر ٨٩
 البحث الثالث — انواع المراقبة ٨٩
 ١ - المراقبة الخارجية ٨٩
 ب - المراقبة الداخلية ٩٠
 ١ - اقرارات الدخول من الخارج ٩٠
 ٢ - اخطارات تغيير محل الإقامة ٩١
 ٣ - اخطارات السكن ٩٢
 ٤ - اقرارات الاستخدام ٩٢

الباب الخامس

الابعاد

- الفصل الاول — قواعد عامة ٩٣
 ماهية الابعاد ٩٣
 الابعاد والنفى ٩٣
 الابعاد والطررد ٩٣
 الابعاد والتكليف بالسفر ٩٣
 الابعاد الفردى والابعاد الاجماعى ٩٤
 الفصل الثانى — ابعاد الاجانب فى مصر ٩٧
 البحث الاول — حالات الابعاد ٩٩
 ابعاد الاجانب ذوى الإقامة الخاصة ١٠٠
 » » » » العادية ١٠١
 » » » » المؤقتة ١٠١
 مدى خضوع الزوجة والاولاد لقرار الابعاد الصادر ضد
 رب الأسرة ١٠٢

صفحة

١٠٢	البحث الثاني — اجراءات الابعاد
١٠٢	السلطة المختصة بالابعاد
١٠٣	اللجنة الاستشارية
١٠٤	الاعلان
١٠٤	الحجز التحفظي
١٠٥	البحث الثالث — تنفيذ الابعاد
١٠٥	الجهة التي سيفادر منها المبعد
١٠٥	مصاريف الابعاد
١٠٦	استحالة تنفيذ قرار الابعاد
١٠٦	البحث الرابع — الطعن في قرار الابعاد
١٠٧	التظلم الادارى
١٠٧	التظلم القضائى
١٠٨	هل قرار الابعاد من اعمال السيادة
١٠٨	العقوبات

الباب السادس اللاجئون

١٠٩	مقدمة
١٠٩	لاجئو الحرب العالمية الاولى
١١٠	لاجئو الحرب العالمية الثانية
١١٢	لاجئو الحرب الفلسطينية
١١٣	اتفاقية جنيف سنة ١٩٥١
١١٥	خلاصة

الباب السابع ملحق عملى

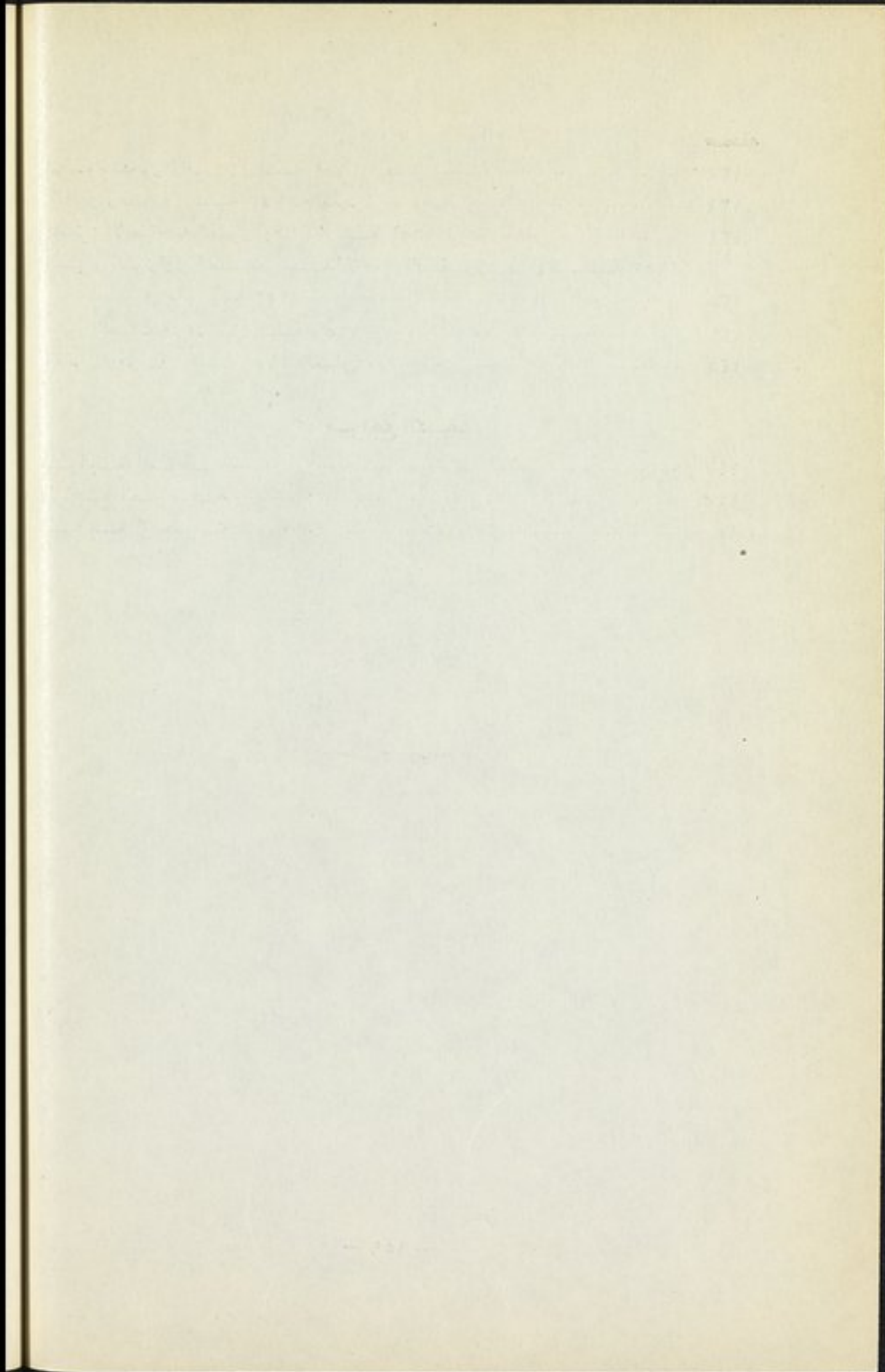
١١٧	الدخو او المرور
١١٨	التسجيل
١٨٨	تغيير العنوان
١١٩	الاقامة
١٢٠	العمل
١٢١	تأشيرات الخروج
١٢١	الاعفاء من الرسوم
١٢١	الاعفاء من حكم القانون
١٢٢	عناوين ادارات الجوازات والجنسية ومكاتب التسجيل
١٢٣	ختام
١٢٥	المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بشأن جوازات السفر واقامة الاجانب

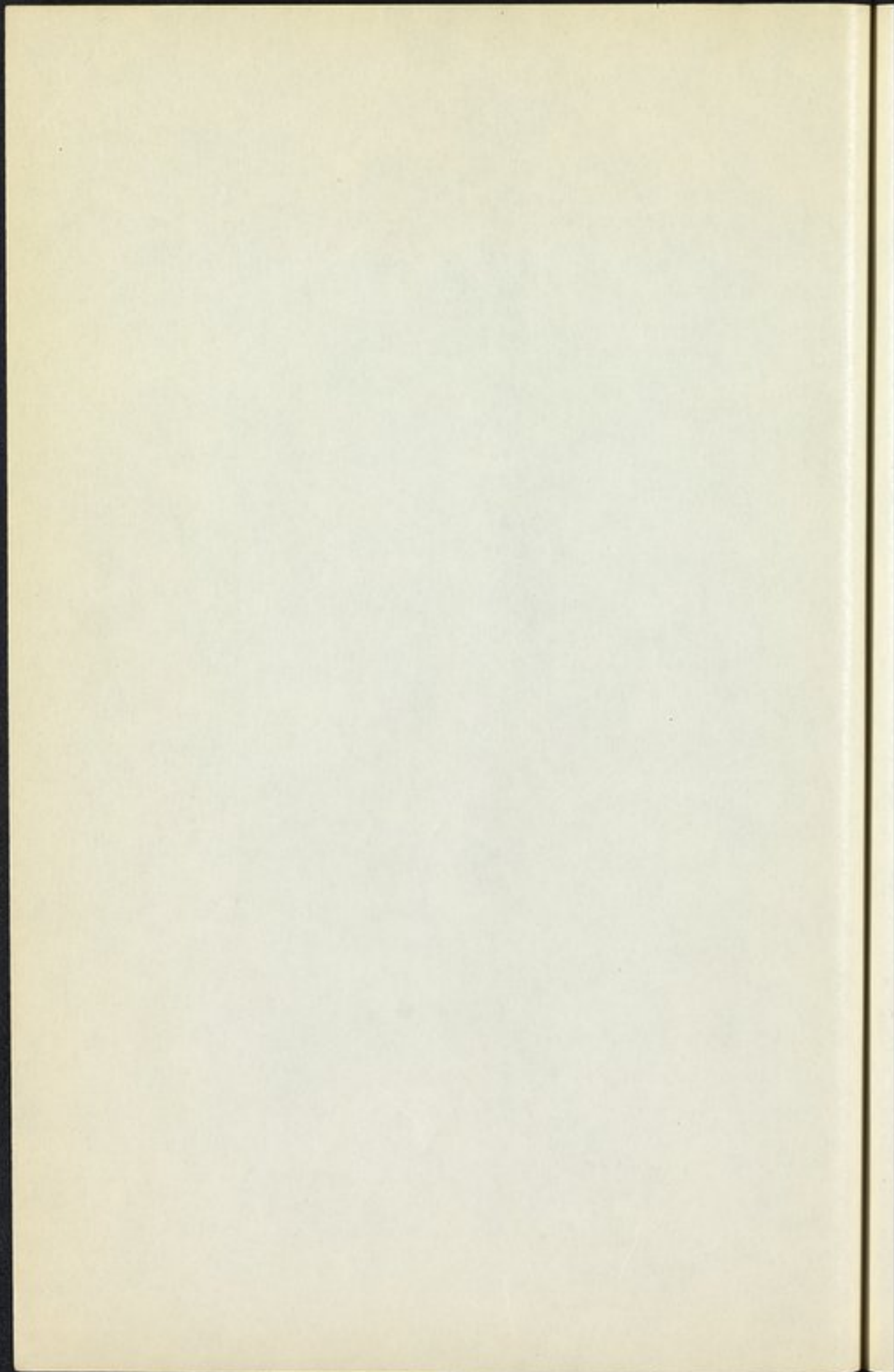
صفحة

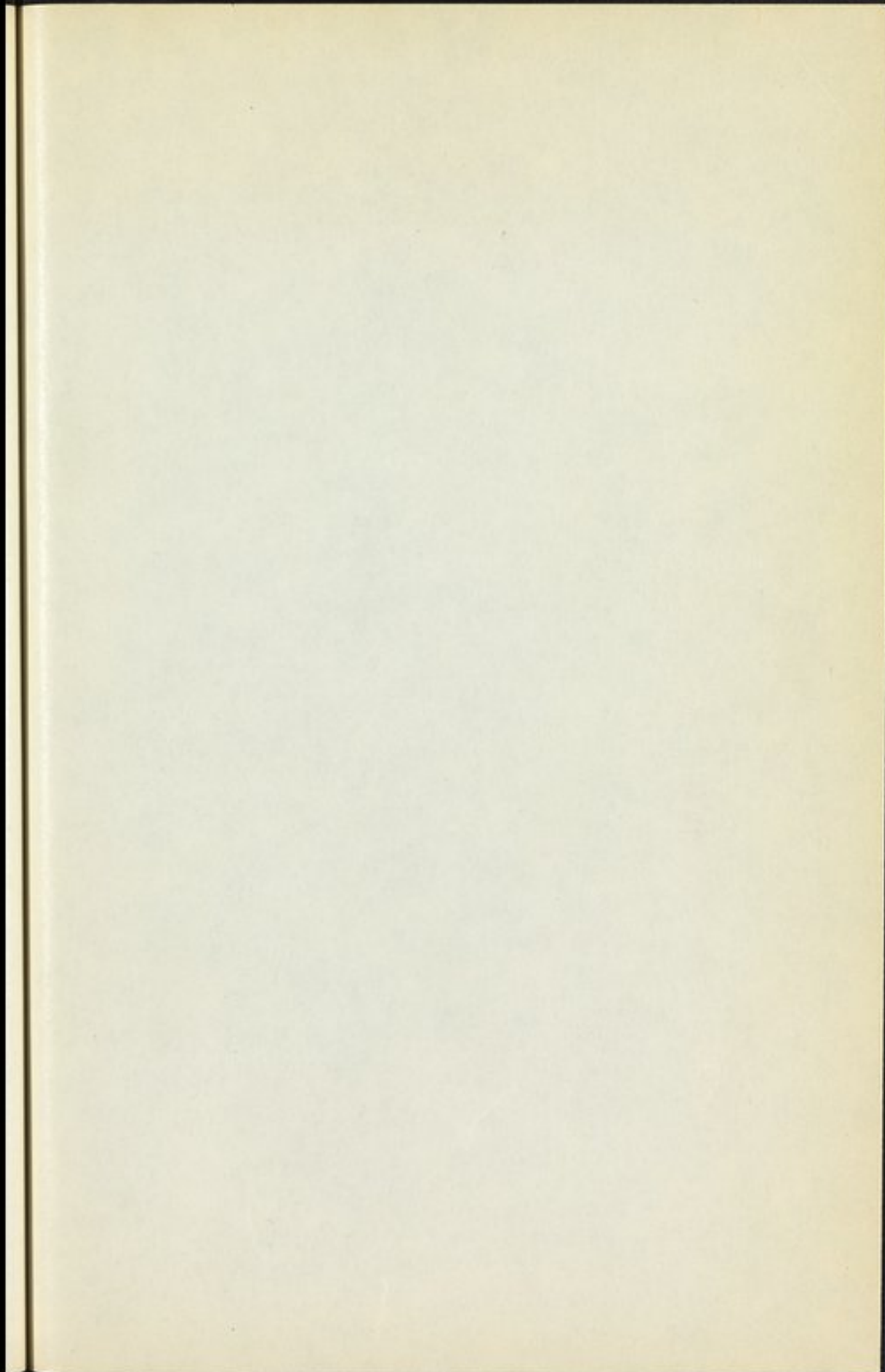
١٣٠ (تعديل) لسنة ١٩٥٢ رقم ١٣٣	المرسوم بقانون رقم
١٣١ (تعديل) لسنة ١٩٥٣ رقم ١٨١	القانون رقم
١٣١ لسنة ١٩٥٢ رقم ٧٤	المذكرة الإيضاحية للقانون رقم
	١٩٥٢ لسنة ٧٤	القرار الوزاري الصادر تنفيذا لاحكام القانون رقم
١٣٥ سنة ١٩٥٣	في مايو سنة
١٣٩ لسنة ١٩٥٠ رقم ١٦٠	قانون الجنسية رقم
١٤٥ (تعديل) لسنة ١٩٥١ رقم ١٩٤	القانون رقم

مراجع الكتاب

١٤٧	المراجع العربية
١٤٧	المراجع الفرنسية
١٥٠	المراجع الانجليزية







تصحيح

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
ب	١٦	تشريعات	تشريعات
ء	١	اغرى موقع الجغرافى	اغرى موقع مصر الجغرافى
و	١	استصارها	استصدارها
١٠	٢٢	Pillet Niboyet	J. P. Niboyet
١٠	٢٧	Jillet Antoine	Pillet Antoine
١١	١٠	du fait	de fait
١٦	٢٣	Droit de Gens	Droit des Gens
١٦	٢٦	l'Institut	l'Académie
١٧	٢٢	Pan American	Panaméricaine
٢٥	١٤	لمن ترجح جنسيتهم	لمن لا ترجح جنسيتهم
٦٤	٢١	المادة الرابعه	المادة الثالثه
٦٥	٢٢	١٩٤٤/٨/١٩	١٨٤٤/٨/١٩
٧٥	٢١	رقم ٧٤ سنة ١٩٥١	رقم ٧٤ سنة ١٩٥٢

180 R !

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES

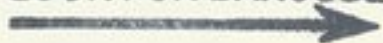


0072462159

الثلثون قرش



LOOK FOR BARCODE



COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES

